المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

دور القوة الناعمة في تجسيد أهداف السياسة الخارجية للدول الصغرى: قطر نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

إعداد: **إشراف:**

آية بلعليات **د.عبد النور زيام**

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية للأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د/ حمزة غول	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة	رئيسا
د/ عبد النور زيام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة	مشرفا ومقررا
د/ سامي كعبش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: جوان 2024/2023

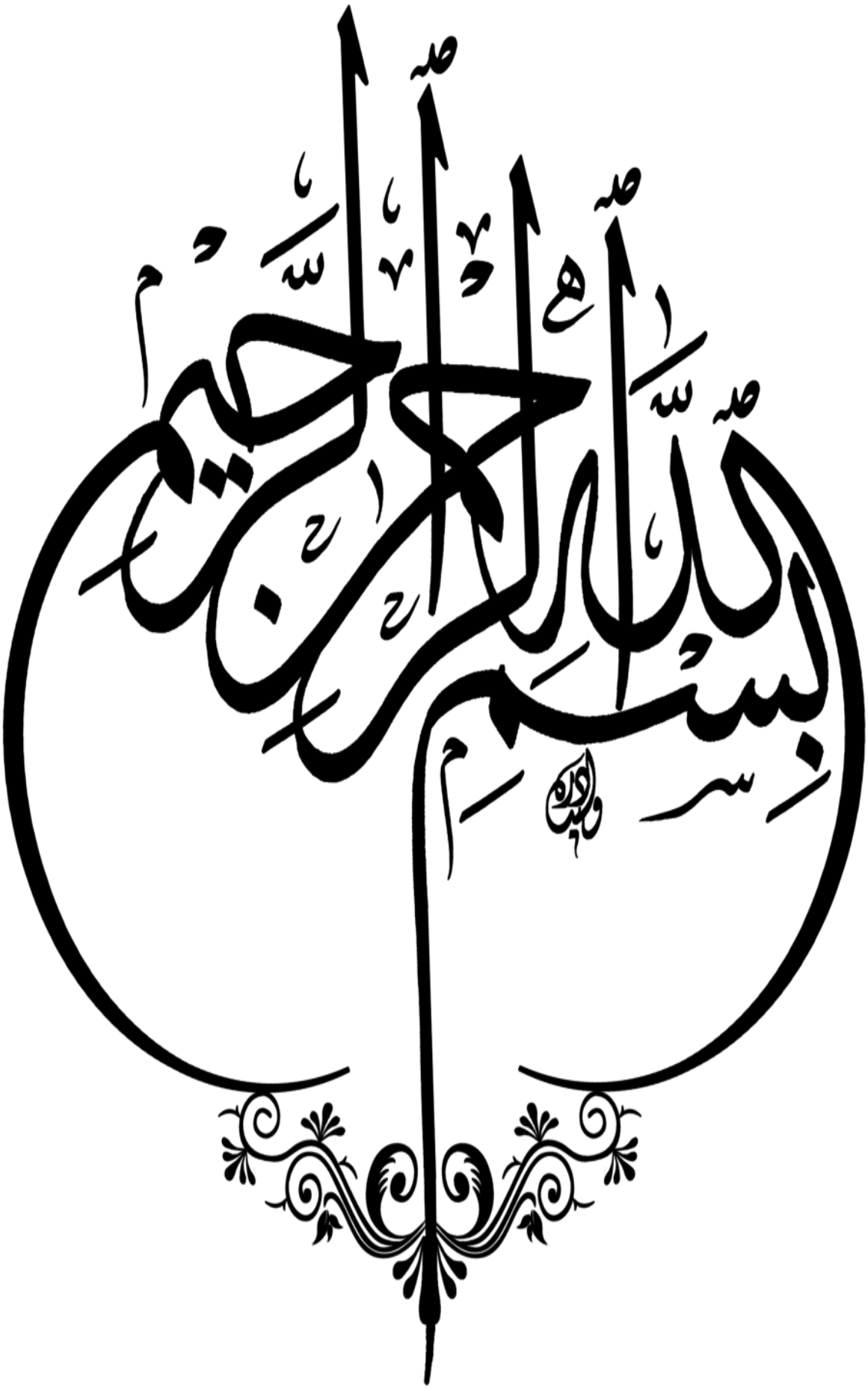
بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

« إنَّ الملائكةَ لَتضعُ أجنحتَها لطالبِ العلمِ

رضًا بما يطلُبُ »

رواه الترمذي.

شكر وتقدير

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه،

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عبد النور زياد المشرف

على مذكرة تخرجي

كما أتقدم بخالص الشكر لجميع أعضاء لجنة المناقشة وجميع أساتذة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

أشكر كل يد رافقتني في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

كذلك الشكر موصول إلى والداي اللذان سهرا على تقديم

الظروف الملائمة لانجاز هذا العمل

كما أشكر جميع زملائي طوال مشوارنا الجامعي

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون،

إلى من أمرنا الله ببرهما،

إلى أبي الغالي، إلى أمي العزيزة،

إلى أخواتي الغاليات،

إلى أستاذي المشرف المحترم،

إلى جميع أساتذتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،

إلى جميع الأصدقاء والزملاء أينما كانوا، إلى كل من ساعدني

أهدي هذا العمل.

المقـدمــة

مقدمة:

تلعب القوة بمكوناتها المختلفة دورًا مؤثرًا في تحديد السلوك الخارجي للدولة في البيئات الإقليمية والدولية، وتتعدد أشكالها إلى أنماط متنوعة، حيث لم تعد القوة مقتصرة على القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية فقط، بل تطور مفهوم القوة ليشمل مصطلحات جديدة مثل القوة الناعمة والقوة الذكية، التي تلعب دورًا مؤثرًا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، خاصة وأن التأثير في السياسة الخارجية للدول لم يعد مرتبطًا فقط بامتلاك مقومات القوة الصلبة وتوظيفها، بل يمكن للدول أن تستخدم مقومات أخرى تمنحها دورًا فاعلًا ومؤثرًا في صنع وتنفيذ سياستها الخارجية، وهذا ما يُعرف بالقوة الناعمة.

في عالم اليوم، لم تعد القوة العسكرية والاقتصادية هما العاملين الوحيدين المحددين لنفوذ الدول على الساحة الدولية، مع تطور مفاهيم العلاقات الدولية، برزت القوة الناعمة كأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فهي تعتمد على الجاذبية الثقافية والقيم والمصداقية، مما يمكن الدول من التأثير دون اللجوء إلى القوة الصلبة، وتتعدد أدوات القوة الناعمة وتتنوّع مصادرها، حيث ينعكس توظيفها على السياسة الخارجية للدول بشكل مؤثر وفاعل، مما يمكّن الدولة من تحقيق أهدافها المختلفة ولعب دور إقليمي ودولي مؤثر، فقد تطور مفهوم استخدام القوة في العلاقات الدولية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول من خلال انتشار واستخدام مصطلح القوة الناعمة في تحليل السياسات الخارجية، فظهر مفهوم القوة الناعمة لأول مرة عام 1990 في مقال جوزيف ناي، وتطور نظريًا ليؤكد على وجود وجه غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المتسقة مع هذه القيم، ويشير إلى ضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الأبعاد المادية العسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

استخدمت العديد من الدول مصادر القوة الناعمة وأدواتها في تنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها؛ من أبرز الدول التي نجحت في توظيف القوة الناعمة قطر، التي تُعتبر نموذجًا محددًا للدراسة، حيث وظفت مقومات القوة الناعمة في سياستها الخارجية بشكل جعل منها سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة ومتسمة بالحكمة والنجاح في تحقيق الأهداف المحددة.

أهمية دراسة الموضوع:

تتجلى أهمية دراسة دور القوة الناعمة في تجسيد أهداف السياسة الخارجية للدول الصغرى من خلال نموذج قطر في تقديم فهم معمق وواقعي لكيفية تمكن الدول الصغيرة من تحقيق نفوذ كبير على الساحة الدولية باستخدام أدوات غير تقليدية، وعليه تتجسد أهمية دراستنا فيما يلي:

الأهمية العلمية:

1. تساهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول مفهوم القوة الناعمة وكيفية توظيفها من قبل الدول الصغيرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مما يوفر فهم أعمق لتطور الأدوات الدبلوماسية في العصر الحديث.
2. تقدم الدراسة تحليلًا شاملاً لتجربة قطر في استخدام القوة الناعمة، مما يضيف إلى الأدبيات القائمة حول استراتيجيات الدول الصغيرة في تعزيز مكانتها الدولية.
3. تساعد الدراسة على تعزيز الفهم النظري لمفاهيم القوة الناعمة والقوة الذكية، وتطبيقاتها العملية في السياسة الخارجية، مما يدعم الأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

الأهمية العملية

1. يمكن استخدام تجربة قطر كنموذج للدول الأخرى، خصوصًا الصغيرة، التي تسعى لتعزيز نفوذها الدولي من خلال الأدوات السلمية والدبلوماسية.
2. تساهم الدراسة في توجيه استراتيجيات الإعلام والدبلوماسية، مستفيدة من النجاحات التي حققتها قطر في هذا المجال، مما يمكن الدول من تحسين صورتها الدولية وتعزيز علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إجمال الدوافع النى حركتنا نحو البحث في الموضوع في:

دوافع ذاتية:

- الاهتمام بدراسات الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كذلك بقطر وتاريخها وثقافتها وسياستها الخارجية.
- الاهتمام بالعلاقات الدولية ودور الدول الصغرى في الساحة الدولية.
- النظرة للدور الكبير الذي تلعبه القوة الناعمة ووسائل الأعلام القطرية في تجسيدها لأهداف سياستها الخارجية.

دوافع موضوعية:

- السعي لتقديم دراسة علمية يستفيد منها الباحثون من خلال طرح فهم أفضل لسياسة قطر الخارجية وسلوكها في الساحة الدولية.
- القوة الناعمة أصبحت أداة رئيسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك قوة عسكرية كبيرة، ودراسة هذه الأداة تساهم في فهم أعمق لكيفية تفاعل الدول الصغرى في النظام الدولي.

قطر تعتبر نموذجا مثاليا لدراسة القوة الناعمة ودورها في تجسيد أهداف سياستها الخارجية من خلال اعتمادها على الإعلام والرياضة والدبلوماسية والثقافة والتعليمي.

مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني:

قطر دولة تقع في شمال شرق شبه الجزيرة العربية، عاصمتها وأكبر مدينة فيها هي الدوحة قدرت مساحة هذه الدولة حوالي 11,437 كيلومتر مربع[1].

الشكل رقم (01): الموقع الجغرافي لدولة قطر

المصدر: محمد حافظ عبد المجيد، الحالة القطرية والمشهد السياسي، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، 13 فيفري 2009، مقالة منشورة تم الاطلاع عليها يوم 05-04-2024، في: http://www.almethaq.info/news/article1438.htm2030.

2. المجال الزمني

منذ عام 1995، رسمت قطر مسارًا مختلفًا ومستقلًا لسياستها الخارجية بعد وصول الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى الحكم في يونيو من نفس العام. اعتمدت قطر على انتهاج سياسة خارجية مختلفة عن سابقتها، قائمة على تفعيل مصادر وأدوات القوة الناعمة مثل الإعلام، الدبلوماسية، التعليم، الثقافة، الرياضة، السياحة، الاقتصاد، والمساعدات الإنسانية.

[1] الهيتي صبري فارس، **الخليج العربي (أرضه-سكانه- اقتصاداته- جيوبوليتيكيته)**، (الأردن: دون دار النشر، 2004)، ص.78.

3. المجال الموضوعي

يتمثل موضوع الدراسة في تحليل كيفية توظيف دولة قطر لمصادر وأدوات القوة الناعمة في سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها الوطنية والإقليمية والدولية رغم صغر مساحتها الجغرافية وتحدياتها الجيوسياسية، حيث تركز على فهم دور القوة الناعمة في تعزيز نفوذ الدول الصغرى وقدرتها على التأثير في الساحة الدولية، باستخدام قطر كنموذج لتحقيق هذا الفهم.

أهداف الدراسة:

تتمثل فيما يلي:

1. فهم كيفية استخدام قطر لأدوات القوة الناعمة في تعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.
2. تقييم مدى فعالية الاستراتيجيات والأدوات التي استخدمتها قطر، مثل الإعلام والدبلوماسية والتعليم والثقافة، في تعزيز نفوذها الدولي.
3. تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في نجاح قطر في توظيف القوة الناعمة بشكل فعال.
4. عرض تجربة قطر كنموذج يمكن أن تستفيد منه الدول الصغيرة الأخرى في تحقيق أهدافها الدولية من خلال القوة الناعمة.
5. المساهمة في تطوير الأدبيات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية من خلال تقديم دراسة حالة مفصلة حول استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة تتعلق بالمبادرات القطرية في مجال القوة الناعمة.
- تأثير النزاعات السياسية والإقليمية على المعلومات المتاحة حول قطر، مما قد يؤدي إلى تحيز في المصادر أو تحريف للحقائق.

- صعوبة قياس تأثير القوة الناعمة بشكل كمي، حيث تتطلب الدراسة تحليل نوعي معقد للتأثيرات الثقافية والدبلوماسية والإعلامية.

الأدبيات والدراسات السابقة:

تتجلى أهمية دراسة دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية لدولة قطر من خلال مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة:

أولا: كتاب "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" هو من تأليف جوزيف س. ناي، وهو أحد الكتب المهمة التي تناولت مفهوم القوة الناعمة وأثرها في السياسة الدولية، حيث يقدم الكتاب تحليلًا شاملاً لكيفية استخدام القوة الناعمة، وهي القوة غير العسكرية، في تحقيق الأهداف السياسية للدول، وجوزيف س. ناي يستكشف في هذا الكتاب مفهوم القوة الناعمة ويوضح كيف يمكن للدول استخدام مكوناتها المختلفة مثل الثقافة والقيم والديمقراطية والتكنولوجيا والاقتصاد للتأثير على السياسة الدولية. يسلط الضوء على أنواع القوة الناعمة وكيفية تطبيقها في سياقات مختلفة، مع التركيز على أمثلة من التاريخ الحديث والتطورات السياسية الراهنة.

ثانيا: كتاب "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، للكاتب محمود سمير الرنتيسي (2014) مسلطًا الضوء على الفترة من 2011 إلى 2013، حيث تناولت الدراسة السياسة الخارجية لقطر في سياق الثورات العربية والقضية الفلسطينية، أين يقوم الكاتب بتحليل دور قطر كدولة صغيرة وكيفية استخدامها الأدوات السياسية والدبلوماسية بما في ذلك الدعم المالي والإعلامي والدبلوماسي لتأثيرها على تطورات الربيع العربي وتوجيه سياستها نحو دعم القضية الفلسطينية.

تم توظيف هذه الأدبية لفهم كيفية تأثير سياسة قطر العربية تجاه بلدان الربيع العربي، ودعمها للقضية الفلسطينية، وكيف أن تلك السياسات الخارجية تعبر عن مفهوم القوة الناعمة وتحقيق أهدافها في المنطقة.

ثالثا: كتاب " كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار" للكاتب نواف التميمي (2018)، حيث يسلط الضوء على كيفية استخدام قطر لأدوات القوة الناعمة

للتغلب على الحصار الذي فرضته عليها بعض الدول الخليجية سنة 2017، كما توضح هذه الأدبية كيف لجأت قطر إلى القوة الناعمة من خلال تعزيز العلاقات الثقافية والإنسانية والاقتصادية مع الدول الأخرى واستغلال الإعلام (قناة الجزيرة) للتأثير على الرأي العام الدولي. كما يستعرض الكتاب أيضا استراتيجيات قطر المتمثلة في الدبلوماسية العامة، العلاقات الثقافية، والمساعدات الإنسانية والتنموية.

رابعا: رسالة ماجستير أبو العوض (2021): " تأثير القوة الناعمة في تحقيق السياسة الخارجية لقطر" حيث تحلل هذه الرسالة كيف استخدمت قطر أدوات القوة الناعمة بدلا من الاعتماد على القوة الصلبة لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. حيث أظهرت الدراسة أن الاستثمار في الإعلام، وتنظيم الفعاليات الرياضية العالمية، ودعم التعليم من خلال مبادرات مثل "مؤسسة قطر" والمشاركة في الدبلوماسية الإنسانية ساهمت بشكل كبير في بناء صورة ايجابية لقطر وتعزيز نفوذها الدولي.

تجمع هذه الدراسات بين تحليل مفصل لتطور السياسة الخارجية القطرية واستخدامها الفعال للقوة الناعمة، مما يوفر إطارًا شاملاً لفهم نجاح قطر في تحقيق أهدافها الدولية رغم تحدياتها الجيوسياسية.

المشكلة البحثية:

قطر، الدولة الخليجية الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها 11 ألف كيلومتر مربع، أصبحت نموذجًا بارزًا في استخدام القوة الناعمة لتعزيز مكانتها الدولية، رغم التحديات الجيوسياسية والمشاكل الحدودية مع السعودية والنفوذ الإيراني المتزايد، استطاعت أن تلعب دورًا محوريًا في المنطقة والعالم من خلال توظيف دبلوماسيتها النشطة، استثماراتها الاقتصادية، وقوتها الإعلامية.

وبناءا على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الجوهري التالي: **كيف تمكنت قطر من استخدام أدوات القوة الناعمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، رغم صغر حجمها والتحديات الجيوسياسية التي تواجهها؟**

الأسئلة الفرعية:

1. كيف لعبت الدبلوماسية والوساطة في النزاعات الإقليمية والدولية دورًا حاسمًا في تعزيز مكانة قطر الدولية وزيادة نفوذها السياسي؟
2. هل ساهم استغلال قطر لثرواتها الطبيعية في تعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول الكبرى ودعم سياستها الخارجية؟
3. هل ساهم استثمار قطر في قناة الجزيرة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:**

تمكنت قطر من تحقيق أهداف سياستها الخارجية وتعزيز نفوذها الدولي من خلال الاستخدام الاستراتيجي لمصادر وأدوات القوة الناعمة.

- **الفرضيات الفرعية:**

1. **الفرضية الأولى:** لعبت الدبلوماسية النشطة والوساطة في النزاعات الإقليمية والدولية دورًا حاسمًا في تعزيز مكانة قطر الدولية وزيادة نفوذها السياسي.
2. **الفرضية الثانية:** استغلال قطر لثرواتها الطبيعية، خصوصًا في قطاع الغاز الطبيعي، لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول الكبرى، ساعد في دعم سياستها الخارجية وتحقيق الاستقرار والنفوذ.
3. **الفرضية الثالثة:** استثمرت قطر في الإعلام العالمي، مثل قناة الجزيرة، لتعزيز صورتها الدولية والتأثير على الرأي العام العالمي، مما ساهم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

الإطار النظري والمقاربات:

نظرية الدور في العلاقات الدولية- Role Theory In International Relations:

تعد "نظرية الدور" من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية وإطار تحليلي لفهم سلوكيات الدول في الساحة الدولية، حيث تركز النظرية على الأدوار التي تتبناها الدول، والتي تمثل مجموعة من المهام والواجبات المتوقعة من قبل الفاعلين الآخرين في النظام الدولي. وهناك 3 متغيرات أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير تتمثل في: مصادر الدور، تصور الدور، أداء الدور.[1]

يمكن تفسير السياسة الخارجية القطرية من خلال نظرية الدور عبر ثلاثة أمور رئيسية:

1. **مصادر القوة القطرية:** تشمل هذه المصادر الثروة الكبيرة التي تمتلكها قطر، كذلك الحماية الأمريكية التي تتمتع بها والقيادة الجريئة التي تتبناها. هذه العوامل مجتمعة تمنح قطر قوة ونفوذا في الساحة الدولية.
2. **تصور القيادة القطرية:** ترى القيادة في قطر أن دور البلاد هو أن تكون فاعلا نشطا في الإقليم، وتعمل على بناء سمعة جيدة من خلال مشاركتها في الوساطات المختلفة. هذا التصور يحدد كيفية تفاعل قطر مع الأحداث والقضايا الإقليمية والدولية.
3. **دور وسائل الإعلام:** قناة الجزيرة تعتبر من أهم مخرجات السياسة الخارجية القطرية، حيث تلعب دورا كبيرا في تعزيز صورة قطر كفاعل مؤثر ونشط على الساحة الدولية، وتساهم في نشر وجهات نظر القيادة القطرية وأهدافها.

مقاربة القوة الناعمة-Soft Power: القوة الناعمة مفهوم طوره العالم السياسي " جوزيف ناي" Joseph Nye سنة 1990، لكن قبل ذلك كانت القوة الناعمة موجودة كفكرة أو كممارسة قبل أن يعلن ناي عن نظريته، حيث استخدمت الدول والشعوب وسائل غير

[1] نظرية الدور في العلاقات الدولية Role Theory In International Relations، الموسوعة السياسية، 2022/10/06: https://cutt.us/5UiEq

عسكرية واقتصادية للتأثير في الآخرين، كالإمبراطورية الرومانية التي اعتمدت على نشر ثقافتها وقوانينها ولغتها لدمج الشعوب المختلفة داخل الإمبراطورية، كذلك استخدام الأديان كأداة للتأثير في الشعوب وإقناعهم، مثل دعوة "النبي محمد صلى الله عليه وسلم " فقد دخل العديد من الناس إلى الدين الإسلامي بسبب قوة الإقناع و التأثير وانجذاب الناس لهذه الديانة .

فالقوة الناعمة وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف من خلال الجاذبية والإقناع بدلا من الإكراه واستخدام القوة والمواجهات العنيفة. وتتجسد أدوات القوة الناعمة في القيم السياسية والثقافية، القدرة الإعلامية، التبادل العلمي والفكري، والسياسة الخارجية التي تقيم الروابط والتحالفات على المستويين الإقليمي والدولي. ومن الجدير بالذكر أن مصادر القوة الناعمة تختلف بين الدول بناءا على معطياتها الثقافية. وبناءا على ذلك، تمثل قطر نموذجا لنوع جديد من القوة يشمل الإعلام والاقتصاد والتأثير السياسي والدبلوماسي، إضافة إلى التأثير من خلال الجهود الثقافية والرياضية، فبالرغم من صغر عدد سكانها ومساحتها إلا أنها استطاعت جذب الانتباه على نطاق عالمي، فسياستها الخارجية تعد نموذجا جذابا في العالم المعاصر الذي يميل إلى استخدام القوة الناعمة بدلا من القوة الصلبة لتحقيق الأهداف والمصالح.[1]

جيوبوليتيك الإعلام – Géopolitique des Médias: تركز على تحليل الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، حيث يدرس هذا المجال كيف يمكن للإعلام أن يؤثر على السياسات الدولية، والرأي العام، وصورة الدول، وكيفية استخدام القوى الكبرى الإعلام كأداة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية. والباحث الفرنسي فيليب بولانجيه (Philippe Boulanger) من ابرز الأكاديميين الذين تناولوا هذا الموضوع.

مفاهيم الدراسة:

تتمثل في:

1. السياسة الخارجية:

[1] جوزيف ناي، ***القوة الناعمة***، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: دار العبيكان، 2007) ص.20.

تعرف السياسة الخارجية بأنها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[1]

2. القوة الناعمة:

يقول جوزيف ناي في تعريفه للقوة الناعمة: إنها "القدرة على الحصول على ما تريده عن طريق قوة الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، وسياستها المتبعة، فعندما تبدو سياساتنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا الناعمة".

و"القوة الناعمة" هي فن جذب الآخرين بطريقة طبيعية إلى نظام خالٍ من الترغيب والترهيب. تعتمد على الثروة الثقافية والجاذبية، وتستفيد من نتائج الأعمال والإنجازات المتنوعة. إنها إستراتيجية تعتمد على الحرب السرية بأساليب ذكية، وتستخدم الأساليب ذات التكلفة الأقل مقارنة بالقوة العسكرية، وتهدف إلى جذب الآخرين دون مقاومة تذكر[2].

3. الدول الصغرى:

هي الدول التي تتمتع بقدرات محدودة من حيث المساحة الجغرافية، السكان، القوة العسكرية، والتأثير السياسي على الصعيد الدولي، حيث تتميز هذه الدول غالبا على استراتيجيات بديلة لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، مثل استخدام القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية والاقتصادية.

الإطار المنهجي:

المنهج الوصفي:

هو منهج بحثي يهدف إلى وصف الظواهر كما هي في الواقع بدقة وشمولية، حيث أن هذا المنهج يساعد في تقديم صورة واضحة لدولة قطر وكيفية تطبيقها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كما يمكن استخدامه لوصف الأدوات والوسائل التي تستخدمها قطر لتجسد أهداف سياستها الخارجية كالإعلام والثقافة والدبلوماسية والتعليم والرياضة.

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص.23.

[2] حمدان محمد، **الحرب الناعمة ومركز**، (بيروت: دار الولاء، م.1، 2010)، ص.26.

المنهج التحليلي:

هو نهج بحثي يهدف إلى تحليل البيانات والمعلومات لفهم العلاقات والروابط بين الظواهر المختلفة. هذا المنهج يستخدم لتحليل العلاقات والروابط بين استخدام القوة الناعمة وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة قطر، كما يساعد في فهم التأثيرات الفعلية لهذه الأدوات والسياسات.

منهج دراسة حالة:

هو منهج بحثي يركز على دراسة فردية بشكل عميق وشامل لفهم الظاهرة المدروسة في سياقها الواقعي. ودراسة حالة قطر كنموذج لاستخدام القوة الناعمة توفر فهما معمقا لكيفية تحقيق دولة صغيرة لأهدافها الخارجية من خلال أدوات غير تقليدية.

هيكلة وتقسيم الدراسة:

المقدمة.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لفهم متغيرات الدراسة.

∴ **المبحث الأول: السياسة الخارجية – نظريات ومحددات.**

- **المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.**
- **المطلب الثاني: خصائص وأهداف السياسة الخارجية.**
- **المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية.**

∴ **المبحث الثاني: القوة الناعمة– تأصيل مفاهيمي ونظري.**

- **المطلب الأول: تعريف القوة الناعمة.**
- **المطلب الثاني: موارد القوة الناعمة.**
- **المطلب الثالث: حدود القوة الناعمة.**

الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية.

∴ **المبحث الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية القطرية.**

- **المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية القطرية.**
- **المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية القطرية.**

∴ المبحث الثاني: أدوات وسمات السياسة الخارجية القطرية.

- **المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية القطرية.**
- **المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية القطرية.**

الفصل الثالث: القوة الناعمة القطرية.

∴ المبحث الأول: عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة وأدواتها.

- **المطلب الأول: عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة في سياستها الخارجية.**
- **المطلب الثاني: أدوات القوة الناعمة القطرية.**
- **المطلب الثالث: تأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية إقليميا ودوليا.**

∴ المبحث الثاني: الإعلام كقوة ناعمة مؤثرة في السياسة الخارجية القطرية: دراسة حالة قناة الجزيرة.

- **المطلب الأول: نشأة قناة الجزيرة وأهدافها ومصادر تمويلها.**
- **المطلب الثاني: دور قناة الجزيرة في تجسيد أهداف سياسة قطر الخارجية.**
- **المطلب الثالث: التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة للقضية الفلسطينية كقوة ناعمة قطرية.**

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

الملاحق.

تقسيم الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع والإلمام بكل جوانبه والإجابة عن إشكالية البحث، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، مدخل منهجي مفهومي نظري، وثلاثة فصول:

في الفصل الأول، جرى العمل على بناء وتحديد مدخل نظري مفاهيمي لفهم متغيرات الدراسة المتمثلة في السياسة الخارجية والقوة الناعمة، حيث قمنا في المبحث الأول بتحديد مفهوم السياسة الخارجية، خصائصها، أهدافها، ومحدداتها الداخلية والخارجية، أما في

المبحث الثاني، فقد قمنا بتأصيل مفاهيمي نظري للقوة الناعمة والتطرق إلى مواردها وحدودها.

في الفصل الثاني، تناولت الدراسة تحليل للسياسة الخارجية القطرية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى محددات السياسة الخارجية القطرية وأهدافها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أدوات السياسة الخارجية القطرية وسماتها.

في الفصل الثالث والأخير، تم دراسة وتحليل القوة الناعمة القطرية، حيث تطرقنا إلى العوامل توظيف التي جعلت قطر توظف القوة الناعمة في سياستها الخارجية، كما تناولنا في الدراسة أدوات القوة الناعمة القطرية كالإعلام والدبلوماسية والثقافة... ودرسنا كذلك في هذا المبحث مدى تأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية إقليميا ودوليا. أما في المبحث الثاني، تطرقنا فيه إلى دور الإعلام كقوة ناعمة مؤثرة في السياسة الخارجية القطرية، فتناولنا نشأة قناة الجزيرة وأهدافها ومصادر تمويلها، كذلك، دورها في تجسيد أهداف سياسة قطر الخارجية، ثم تحدثنا في آخر مطلب عن التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة للقضية الفلسطينية كقوة ناعمة قطرية.

أخيرا، وفي الخاتمة استعرضنا أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل نظري مفاهيمي لفهم متغيرات الدراسة

تمهيد:

السياسة الخارجية تعتبر أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها على الساحة الدولية، ومن ضمن مكونات السياسة الخارجية تأتي القوة الناعمة كعنصر مهم يساهم في تعزيز مكانة وتأثير الدولة في المجتمع الدولي، حيث تتميز القوة الناعمة بأنها قدرة الدولة على جذب الآخرين وتأثيرهم من خلال جاذبيتها الثقافية والسياسية والمعنوية، بدلاً من الاعتماد على القوة العسكرية أو الاقتصادية؛ فهي تعكس قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين دون اللجوء إلى التهديد أو العنف، بل عبر تعزيز قيمها ومبادئها والترويج لثقافتها وسياستها الدبلوماسية.

ولذلك؛ يُعتبر فهم القوة الناعمة ودورها أمرا حيوياً في دراسة السياسة الخارجية للدول، حيث تسهم هذه القوة في بناء العلاقات الدولية وتعزيز التفاهم والتعاون بين الدول، وبالتالي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة بشكل أكثر فعالية وسلمية.

وإزاء ما سبق سنحاول في هذا الفصل عرض إطار نظري حول كل من السياسية الخارجية والقوة الناعمة من خلال التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول :السياسة الخارجية– نظريات ومحددات؛

المبحث الثاني :القوة الناعمة–تأصيل مفاهيمي ونظري.

المبحث الأول: السياسة الخارجية –نظريات ومحددات

تعد السياسة الخارجية أحد أهم مجالات الاهتمام في دراسة العلاقات الدولية، حيث تلعب دورًا حيويًا في تشكيل وتوجيه العلاقات بين الدول. ولفهم هذه العلاقات بشكل أفضل، يجب فهم السياسة الخارجية، والتي لم تكن مستقلة تمامًا عن ميدان العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية، حيث شهدت ظاهرة السياسة الخارجية تطورًا واضحًا في بداية الستينات من القرن الماضي. وقد تطورت هذه الظاهرة نتيجة لتعدد القضايا التي تناولتها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى كشف الغموض عن مفهوم السياسة الخارجية، من خلال عرض مفهومها، خصائصها وتوجهاتها وأخيرا القيام بتحديد محدداتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التمييز بين مفاهيم السياسة الخارجية:

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية

يظهر أن مفهوم السياسة الخارجية قد تمت مناقشته بشكل وافر في ميدان علم السياسة، ومع ذلك، يبدو أنه لا يزال تعريف جامع يعكس بشكل دقيق ومنظم جوانبه عند علماء السياسة بشكل عام وفي مجال علم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزائها:[1]

وإذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة فان الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن؛ هو انه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريفات السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تنخرط في إطارها العلاقة بينهما.[2]

[1] أحمد نوري النعيمي، ***السياسة الخارجية*** (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009)، ص.21.

[2] محمد السد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة: دار الجليل، ط.2، 2001)، ص.7.

رغم أن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية قد تم تلخيصهما في بعض الدراسات على أنهما المجموع الشامل لسياسة دولة أو عدة دول[1]، إلا أن جيمس دورتي وروبرت قال أن "العلاقات الدولية ليست مجرد تجسيد للسياسة الخارجية لمجموعة من الدول". يُشير مفهوم السياسة الخارجية إلى تشكيل وتنفيذ وتقييم قرارات سياسية في إطار دولة معينة، استناداً إلى مصالحها أو وجهة نظرها الفردية. ببساطة، تمتد جذور السياسة الخارجية لدولة ما داخلياً بغض النظر عن مدى تأثيرها على المستوى الدولي.[2]

في المقابل، العلاقات الدولية تشمل تأثيرات نابعة من السياسات الخارجية للدول على نطاق واسع، حيث تندرج تلك العلاقات في سياق التفاعلات المتبادلة بين دولتين أو أكثر[3]؛ يتضمن ذلك مجموعة من القوى والتأثيرات المترابطة التي تنجم عن سيرورة تفاعلات (فعل ورد الفعل) بين السياسات الخارجية لدولة والدول الأخرى.[4]

وفي ظل هذا السياق، يظهر أن التخطيط للسياسة الخارجية يعتبر ضرورياً للدولة الحديثة التي تشارك في المجتمع الدولي، لأنها لا تستطيع العيش بدون المشاركة، وهي قوة سياسية في المجتمع. ينبع السلوك السياسي للدولة من فلسفة نظامها السياسي الداخلي ومصالحها، مما يجعل التفاعل مع الدول الأخرى ذا أهمية كبيرة لتحقيق أهدافها السياسية في سياق العلاقات الدولية.[5]

توجد اختلافات وجدل كبير بين المفكرين حول تحديد مفهوم السياسة الخارجية بدقة، ويعود ذلك إلى اختلاف مناهجهم في تعريفها. يمكن تقديم تعريفات للسياسة الخارجية في:

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، ***الإستراتيجية والسياسة الدولية-المفاهيم والحقائق الأساسية*** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.2، 1985)، ص.710.

[2] جيمس دورتي، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة وليد عبد الحي (د.م: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1958)، ص.93.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية*** (بيروت: دار النهضة العربية، 2008)، ص.307.

[4] ***المرجع نفسه***، ص336.

[5] كاظم هاشم نعمه، ***في السياسة المقارنة المداخل النظرية*** (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 1998)، ص.38.

الاتجاه الأول: يُعرِّف السياسة الخارجية كمجموعة من البرامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه " محمد السيد سليم" إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[1]

وعلق"أحمد النعيمي" على هذا التعريف على انه "تعريف دقيق ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية".[2]

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، ومع ذلك، يتسم هذا التعريف بتحديد السياسة الخارجية كمجرد برنامج مسطر يحدد أهدافًا محددة، مما يعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية. يمكن أن يكون هذا التحديد مقيدًا للفهم الشامل للسياسة الخارجية، حيث أنها ليست مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة.

الاتجاه الثاني: يُعرِّف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".[3]

كما يعرف "مازن الرمضاني" السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".[4]

ويؤيده" ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار فيرى "إن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين ومن ثم فان سلوك الدولة

[1] أحمد النعيمي، ***السياسة الخارجية*** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص.23.

[2] ***المرجع نفسه***، ص23.

[3] محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.1 ، 1997)، ص.07.

[4] ***المرجع نفسه***، ص37.

هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوءون المناصب الرسمية في الدولة".[1]

بدأت هذه التعريفات بدمج السياسة الخارجية مع سلوكيات صانع القرار، حيث قصروا النظر في السياسة الخارجية إلى إدراك صانع القرار وسلوكه. وفي هذا السياق، لم يتم التمييز بشكل كافٍ بين السياسة الخارجية وسلوك صانع القرار. ومع ذلك، يمكن القول إن السياسة الخارجية تعد نشاطًا يوجه نحو البيئة الخارجية، وهي في هذه الحالة تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذاً، يمكن القول إن سلوك صانع القرار يشكل بداية العمل في مجال السياسة الخارجية، حيث يتمحور جوهر السياسة الخارجية حول النشاط وتحقيق الأهداف في سياق العلاقات الخارجية.

ويعرفها "مازن إسماعيل الرمضاني" بأنها " السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية، أو تطويرها أو الدفاع عنها"، وبنفس الاتجاه يعرفها " بطرس غالي" بكونها " تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول".[2]

كما يعرف " فاضل زكي" بأنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول".[3]

إذاً، يمكن تصوير السياسة الخارجية على أنها برنامج عمل مُصمم للتحرك، يشمل تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها وتأمين المصالح التي تسعى لضمانها. يعتمد هذا البرنامج على استخدام وسائل وإجراءات تُعتبر ضرورية وفعّالة. تتكون السياسة الخارجية من قرارات تتخذها الحكومة وصانعو القرار، إضافة إلى الأفعال التي تعالج

[1] أحمد النعيمي، ***المرجع السابق***، ص.20.

[2] مازن إسماعيل الرمضاني، ***السياسة الخارجية دراسة نظرية*** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص.14.

[3] فاضل زكي، ***السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية*** (بغداد: مطبعة شفيق، 1985)، ص.22.

التحديات الخارجية. تُستخدم هذه القرارات والأفعال لتحقيق أهداف قصيرة وطويلة المدى. وتُصاغ السياسة الخارجية من قبل الهيئات الرسمية وغير الرسمية التابعة للدولة.[1]

الفرع الثاني: السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المتعلقة بها

نميز ما يلي:

أ. السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

"أبو عامر" يرى أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولًا من مفهوم العلاقات الدولية. يُعرف السياسة الخارجية عندما تكون مجمل التوجهات العامة التي تُعد في بداية فترة زمنية محددة، وتكون هذه التوجهات ناتجة عن تولي حكومة جديدة للسلطة. يمكن تلخيص السياسة الخارجية بأنها العملية التي تقوم بها دولة للدفاع عن مصالحها الوطنية بهدف محدد مسبقًا[2].

وفي هذا السياق، تُعتبر السياسة الخارجية انعكاسًا للسياسة الداخلية للدولة، حيث تكون جزءًا من السياسة الشاملة التي تُعبر عن قراراتها وأهدافها. على النقيض، تُعرف العلاقات الدولية، وفقًا لـ"مارسيل ميرل"، بأنها جميع التدفقات التي تعبر الحدود أو تتجه نحو عبورها. تشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات الدول، ولكنها تتعدى ذلك لتشمل التفاعلات بين الأفراد والمجموعات عبر الحدود[3].

وبذلك، يظهر أن العلاقات الدولية هي مفهوم أكثر شمولًا، حيث لا تشمل التفاعلات بين دول فقط، بل تتسع لتشمل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وغيرها. إن العلاقات الدولية تمثل حصيلة للتفاعل الشامل والواسع بين مختلف القوى في النظام الدولي.

ب. السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

[1] هايل هبد المولى طشطوش، ***مقدمة في العلاقات الدولية*** (عمان: جامعة اليرموك، ط.1، 2010)، ص.15.

[2] علاء أبو عامر، ***الوظيفة الدبلوماسية*** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)، ص.34.

[3] سعد حقي توفيق، ***مبادئ العلاقات الدولية*** (عمان: دار وائل للنشر، ط.3، 2006)، ص.12-13.

يعرف"حامد ربيع" السياسة الدولية بأنها " التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[1]

على الرغم من وضوح التعريف السابق واعترافه بأن السياسة الدولية تشير إلى مجموع التفاعلات الناشئة عن أكثر من دولة، والتي يمكن تسميتها بتفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول، إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات طابع التصادم. وهو ما لا يعكس دائمًا الواقع، حيث يمكن أن تتضمن السياسة الدولية تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول.

وتظهر الفروق الرئيسية بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية في عناصرهم. حيث تتألف عناصر السياسة الخارجية من الأفراد والمؤسسات والأحزاب، وتختلف هذه العناصر عن عناصر السياسة الدولية التي تتكون من الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وبالتالي، يختلف عنصر التحليل في السياسة الخارجية عن عنصر التحليل في السياسة الدولية[2].

بينما تمثل السياسة الدولية تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول، ويتم تحليلها منفصلة عن العلاقات الدولية الأخرى. وعلى الرغم من أن السياسة الدولية تمثل تفاعلات بين الدول بشكل رئيسي، إلا أنها أكثر اشتمالا من السياسة الخارجية، وتشكل مجموع العلاقات الدولية.

ت. السياسة الخارجية والدبلوماسية:

تتباين الدبلوماسية عن السياسة الخارجية، حيث تُعد السياسة الخارجية لدولة ما إدارة نشاط تلك الدولة في علاقاتها مع دول أخرى، أو المنهج الذي تتبعه في شؤونها السياسية

[1] أحمد النعيمي، ***المرجع السابق***، ص.28.

[2] سعد حقي توفيق، ***المرجع السابق***، ص.20.

والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى. بينما تُعتبر الدبلوماسية وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية[1].

يُعرِّف "تونكين" الدبلوماسية بأنها "النشاط، بما في ذلك المضمون والإجراءات والأساليب، التي تمارسها الدولة، سواء كانت عامة أو خاصة، في سياق العلاقات الخارجية". ويتميز النشاط الدبلوماسي بالطابع السلمي واستخدام وسائل سلمية[2].

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الدبلوماسية الخصائص السلمية بشكل أكبر مقارنة بالسياسة الخارجية، حيث تعتمد على وسائل سلمية في تحقيق الأهداف على عكس السياسة الخارجية، التي يمكن أن تكون سلمية أو تتخذ شكلًا معاكسًا، حيث تتغير وفقًا لمصالح الدولة. [3]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف السياسة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي.

الفرع الأول: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

1. **الطابع الخارجي:** يعني ذلك أن السياسة الخارجية موجهة نحو البيئة الخارجية، حيث يتم تنفيذها وتطبيقها في سياق العلاقات مع الدول الأخرى. على الرغم من أنها تصنع داخل أجهزة الدولة، فإن توجيهها وتأثيرها يحدثان في الساحة الدولية.
2. **الطابع الرسمي:** يشير إلى أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة. يعني ذلك أن جهاز السلطة التنفيذية، والذي يمثله في العادة رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية، يكون له الدور الرئيسي في توجيه السياسة الخارجية.

---

[1] أحمد النعيمي، ***المرجع السابق***، ص.43.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.45.

[3] جوزيف فرانكل، ***العلاقات الدولية*** (جدة: مطبوعات تهامة، ط.2، 1984)، ص.41.

[4] محمد السيد سليم، ***المرجع السابق***، ص.27.

3. **الطابع الاختياري:** يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مستندة إلى عدة بدائل ممكنة. وهذا يعكس حقيقة أن هناك مجموعة من الخيارات تكون متاحة للدولة، وتعتمد اختياراتها على أهدافها ومصالحها الوطنية.

4. **الطابع الهادفي:** يشير إلى أن أي سياسة خارجية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ومخطط لها مسبقًا. تعتبر هذه السياسة عملية واعية تهدف إلى التأثير على البيئة الخارجية لتعزيز دور الدولة في النظام الدولي أو لتحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية

في ضوء معايير الأهمية والبعد الزمني والطبيعة والعلاقات المتفاعلة فانه يصبح من الممكن تحديد ثلاثة أهداف رئيسية للسياسة الخارجية وتتمثل فيما يلي:

1. أهداف إستراتيجية عليا:

تمثل هذه الأهداف الأهمية القصوى التي يسعى النظام أو الدولة لتحقيقها، حيث يكون تحقيقها وأهميتها مرتبطًا بوجود الدولة نفسها[1]، يمكن أن تشمل هذه الأهداف على سبيل المثال السيادة الوطنية وحماية الحدود، والضمانات المادية والمعنوية لاستمرارية وظائف الدولة داخليًا وخارجيًا. تعني هذه الأهداف البقاء الاقتصادي والأمن العسكري، والحفاظ على الثروات الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية (الأمن الاقتصادي)، وتعزيز التلاحم الاجتماعي (الأمن المجتمعي)، وتعزيز الهوية الثقافية والبناء الحضاري (الأمن الثقافي)، وتحقيق الاستقرار السياسي (الأمن السياسي).[2]

لهذا السبب، لا يُسمح بالتنازل عن هذه الأهداف أو التقاعس في تنفيذها، حيث يُعتبر أي انحراف عنها تهديدًا لوجود الدولة واستمراريتها، وقد يؤدي إلى التراجع عن الأدوار الأساسية للدولة وتعثر مسيرتها التنموية والحضارية والثقافية.

[1] عبد القادر محمد فهمي، ***مدخل إلى دراسة الإستراتيجية*** (بغداد: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 2004)، ص.27.

[2] أندريه بوفر، ***مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية***، ترجمة أكرم ديري (بيروت: المؤسسة العربية، 1977)، ص.27.

2. أهداف إستراتيجية متوسطة المدى

وتأتي هذه الفئة من الأهداف في المرتبة الثانية بعد الأهداف الإستراتيجية العليا من حيث ضرورة تحقيقها. قد يتسنى لصناع القرار في بعض الأحيان التفاوض والتسوية من أجل اختيار بدائل لتحقيق هذه الأهداف، وقد يترددون في الدخول في حروب لضمان تحقيقها. مع ذلك، فإن هذه الأهداف لا تتسم بالطابع العاجل الذي يميز الأهداف الإستراتيجية العليا. وتتضمن هذه الأهداف عادة تحديد متطلبات محددة في مواجهة وحدات دولية أخرى[1]، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في:

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- إقامة علاقات مع العالم الخارجي، مثل الحصول على المساعدة الدولية وفتح أسواق جديدة.
- تعزيز المجالات المتعلقة ببناء النفوذ في العلاقات الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة.
- تعزيز الهيبة وسمعة الدولة على الساحة الدولية.[2]

3. أهداف هامشية:

وهي تلك الأهداف التي لا تشغل الدولة عادةً بتكثيف جهودها أو استثمار قدراتها لتحقيقها، تعكس رؤية محددة لبنية النظام الدولي، مثل النظام الاقتصادي الدولي أو النظام الإقليمي المباشر، كما هو الحال في حالة الاتحاد الأوروبي.[3]

ومن خلال ما تم ذكره سابقًا، يظهر لنا أن تحديد مكانة الهدف في أولويات سياسة الخارجية يرتبط بفهم صانع القرار لهذه المكانة. فالأهداف المحورية أو الهامشية ليست حالة ثابتة، بل تختلف باختلاف سياسة كل دولة، حيث يمكن أن تكون هامشية لإحدى الدول

[1] أحمد نوري النعيمي، ***المرجع السابق***، ص.157.

[2] محمد السيد سليم، ***المرجع السابق***، ص.47.

[3] أحمد نوري النعيمي، ***المرجع السابق***، ص.48.

وتكون محورية لدولة أخرى. على سبيل المثال، كان هدف مواجهة انتشار الشيوعية في العالم أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الخمسينات، ولكن كان هدفًا ثانويًا للسياسة الخارجية المصرية في نفس الفترة. تعزز هذه التباينات في محورية الأهداف وهامشيتها من مصادر التناقض في السياسات الخارجية للدولة الواحدة، وتتغير مع تغير الزمن. على سبيل المثال، كان هدف الوحدة العربية محوريا لسياسة الخارجية المصرية في الخمسينات، لكنه تحول في وقت لاحق ليصبح هدفًا هامشيًا لنفس السياسة في عقد السبعينات[1].

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

نقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتنوعة التي تؤثر بطرق متعددة في توجيه وتشكيل السياسة الخارجية لأي دولة. كما تشير هذه المحددات إلى دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع، تخضع لتأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تنبع من البيئتين الداخلية والخارجية للدول[2]، وفيما يلي سنتطرق إلى عرض محددات السياسة الخارجية.

الفرع الأول: المحددات الداخلية

المحددات الداخلية هي تلك العوامل المتواجدة داخل إطار إقليم الدولة وترتبط بالتكوين الذاتي والبنيوي للدولة؛ تضم المحددات الداخلية المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، والمحددات الشخصية والمحددات المجتمعية والمحددات السياسية والمحددات العسكرية.

1. المحددات الجغرافية:

تشمل المحددات الجغرافية عناصر مثل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ. تعد هذه العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، حيث تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية. يتمثل هذا التأثير في تحديد قدرة الدولة[3] على تنفيذ سياستها الخارجية وموقعها الدولي.

---

[1] محمد السيد سليم، ***المرجع السابق***، ص.47.

[2] زايد عبيد الله مصباح، ***السياسة الخارجية*** (طرابلس: دار التالة، ط.2، 1999)، ص.129.

[3] عبد القادر محمد فهمي، ***المرجع نفسه***، ص.60.

يؤدي الموقع الجغرافي إلى تحديد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية، ويحدد قدرتها على تلبية دور إقليمي أو حتى دولي. مثلاً، يجعل الموقع الجغرافي لتركيا دولة ذات أهمية بالغة ويمكنها تقلد دور إقليمي مهم. على الجانب الآخر، يمكن أن يؤثر موقع دولة مغلقة جغرافيًا على قدرتها على تقلد دور فعال في سياستها الخارجية[1].

الموقع الجغرافي يحمل أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، حيث يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسة الخارجية للدولة. وتكمن أهمية الموقع الجغرافي في تحديد عناصر قوة الدولة وبالتالي قدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية.

1.الموارد الطبيعية :

تتوفر الدولة على موارد طبيعية هامة، مثل مصادر الطاقة مثل البترول والغاز، والمعادن مثل الحديد والنحاس والذهب، بالإضافة إلى الموارد الغذائية مثل القمح والذرة. تسهم هذه الموارد، بغض النظر عن مقدار توفرها، في إعطاء الدولة استقلالاً اقتصادياً وتمكنها من أداء دور فعّال في الساحة الإقليمية والدولية. فقدرتها على التأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى تعتمد جزئياً على قوة اقتصادها.

نأخذ ألمانيا الاتحادية كمثال، حيث تمتلك قوة اقتصادية هائلة وتأثيرًا كبيرًا في الاتحاد الأوروبي وحتى على الساحة الدولية. يعزى هذا التأثير جزئياً إلى القدرة على استغلال ألمانيا لمواردها الطبيعية بشكل فعّال، مما يتيح لها التحكم في اتجاهات اقتصادها والتأثير في قراراتها الخارجية. كمثال على ذلك، تجسد موقف ألمانيا العارض للحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 إحدى المواقف التي تنعكس على سياستها الخارجية بشكل ملموس.

2.المحددات البشرية :

يؤثر العامل البشري بشكل كبير في تحديد السياسة الخارجية، حيث يُعتبر عنصراً أساسياً لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية خلال فترات السلم والحرب؛ يلعب أيضاً دوراً مهماً في توفير القوى العاملة، سواء داخل الدولة أو عبر إرسالها

[1] ***المرجع نفسه***، ص.10.

كقوى عاملة في الخارج. ومع ذلك، لا يُعتبر هذا المؤشر هو المقياس الوحيد لقوة الدولة سواء عسكريًا أو اقتصاديًا.

فهناك دول تحتل مركزًا قويًا على الساحة الدولية، على الرغم من تعداد سكانها الكبير، كما في الحالة الصينية. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون حجم السكان هو العامل المحوري لقوة الدولة، بل يأتي الابتكار التكنولوجي والتطور العسكري ليلعبان دوراً أساسياً. فعلى سبيل المثال، تمتلك إسرائيل جيشًا قويًا ومتقدمًا تقنيًا، على الرغم من صغر عدد سكانها[1].

من الناحية الأخرى، يمكن أن يكون النمو السكاني الزائد عبئاً على الدولة، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني إلى تعثر مسار التنمية الاقتصادية، وبالتالي تجعل الدولة تعتمد على المديونية الخارجية، مما يؤثر على سياستها الخارجية ويرتبط بالتزامات دولية.

3.المحددات الشخصية:

تحديد السياسة الخارجية للدول يتأثر بشكل كبير بالمحددات الشخصية لصانع القرار. يعد صانعو القرار في مجال السياسة الخارجية الشخصيات المحورية، حيث تنعكس سلوكياتهم على سياسات الدولة. يجب التركيز على السمات الشخصية لهؤلاء القادة، حيث يلعبون دوراً حاسماً في صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث. الرؤساء في هذه الدول غالباً ما يمثلون القوة الرئيسية في عملية صنع القرار.

تتمثل السمات الشخصية في مجموعة من الخصائص المتعلقة بالتكوين المعرفي والسلوكي لصانع القرار. تلك الخصائص تشمل القدرة على التحلي بالقيادة، واتخاذ القرارات الصعبة، وفهم التحديات الدولية. إضافة إلى ذلك، تأثير القيادة الفعّالة على السياسة الخارجية يعود إلى سمات الشخصية مثل الرؤية والتصميم، والتي تلعب دوراً هاما في توجيه التوجهات الدولية.

4.المحددات المجتمعية:

[1] عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، الوجهات والمحددات"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع.25 (ديسمبر 2016)، ص.12.

تعتبر المحددات المجتمعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحديد السياسة الخارجية للدول، وتتضمن هذه المحددات عدة عناصر أهمها[1]:

أ. خصائص الشخصية القومية :تعبر عن الصفات العامة التي يشترك فيها سكان الدولة وتميزهم عن غيرهم. تلك الصفات تتشكل بشكل كبير من خلال الأسرة والمدرسة، وتؤثر في توجيه السياسة الخارجية. فالقيم والمبادئ التي يحملها صانعو القرار تنعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية.

ب. الرأي العام:يمثل موقف جماهير الناس تجاه قضية معينة. يلعب الرأي العام دوراً فعّالاً في توجيه السياسة الخارجية، وخاصة في المجتمعات الغربية. وفي الأنظمة التسلطية، قد لا يؤثر الرأي العام بشكل كبير نظراً لاحتكار السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة.

ت. المجتمع المدني:يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، ويُعتبر من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية. في الأنظمة التسلطية، يلعب الحزب الواحد دوراً رئيسياً يعكس سياسة الحكومة، بينما في الأنظمة الديمقراطية، يزداد تأثير الأحزاب بتزايد تمثيلها في البرلمان.

5.المحددات السياسية

تتأثر السياسة الخارجية بشكل كبير بطبيعة النظام السياسي في الدولة. يعكس النظام الديمقراطي عادةً سياسات خارجية تسعى إلى التسوية والتعاون، مع تركيز على التعددية وارتفاع معدلات المشاركة السياسية. على الجانب الآخر، يمكن أن تعكس النظم التسلطية سياسات عدوانية وتوسعية[2].

ومع ذلك، يظهر في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى أيضًا إلى تحقيق القوة والتنافس على المجالات الحيوية للنفوذ. تعتمد هذه الأنظمة على القوة والتأثير لتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، قد يُبرر القادة الديمقراطيون استخدام القوة بضرورة

[1] عربي لادمي محمد، ***المرجع السابق***، ص.13.

[2] زايد عبيد الله مصباح، ***المرجع السابق***، ص.257.

نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، وأبرز مثال على ذلك الحرب الأمريكية على العراق.

6.المحددات العسكرية:

يعد العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة، وهو الوسيلة الفعّالة لتحقيق أهدافها الخارجية. إذ تُظهر قوة الدولة في توفر ترسانة عسكرية ضخمة، والقدرة على تكوين قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية. إضافة إلى ذلك، يلعب امتلاك تكنولوجيا عسكرية متقدمة دورًا هامًا في زيادة القدرة التشغيلية للدولة، ويمكنها من الحصول على مجموعة متنوعة من الأسلحة الذكية والمدمرة[1].

توفر هذه القدرات العسكرية للدولة الوزن والهيبة على الساحة الدولية، وتسهم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. يُمكن لتلك الدولة أن تستخدم العنف أو الترهيب كسبيل لتحقيق أهدافها، سواء كان ذلك من خلال التفاوض بقوة أو بمواجهة عسكرية. العقيدة العسكرية الفعّالة تسهم في توجيه استخدام هذه القوة بشكل مناسب وفعّال، وتضمن تحقيق الأهداف بطريقة تتناسب مع المصالح الوطنية والدولية.

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

النسق الدولي أو الإقليمي يُعد أحد أهم المحددات التي تؤثر في توجيهات السياسة الخارجية للدول. في إطار نظام دولي يتسم بالاستقطاب والتوترات، تجد الدولة صعوبة في اعتماد سياسة العزلة. عندما يكون هناك تكتلات وتحالفات دولية وإقليمية، يتعين على الدول الصغيرة التفاعل معها لضمان أمانها الوطني. حتى وإن تناقضت هذه التحالفات مع التوجهات السياسية العامة أو المبادئ السائدة في تقاليد الدولة، قد تجد نفسها مضطرة للانخراط بها[2].

الانخراط في تحالفات قد يتطلب التنازل عن بعض المبادئ أو الممارسات السياسية، ولكن الضغوط الدولية قد تجبر الدول الصغيرة على اتخاذ مثل هذه الخطوات لضمان أمانها.

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، ***المرجع السابق***، ص.41.

[2] ناصيف يوسف حتي، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.160.

بجانب ذلك، يمكن لهذه التكتلات أن تساعد الدول الكبرى المؤسسة لها في تحقيق أهدافها الخارجية وفرض نفوذها. في بعض الأحيان، يمكن أن تضطر الدول الأخرى إلى قبول توجيهات وقرارات هذه التكتلات، مما يعرضها للتأثير والضغوط الدولية؛ وتتمثل المحددات الخارجية فيما يلي:

1.الوحدات:

إذ تزداد أهمية عدد الوحدات الدولية في تحديد سياسة الدول في النسق الدولي. يشير "دويتش" و"سنجر" إلى أن تزايد عدد الوحدات الدولية يؤدي إلى زيادة استقرار النسق الدولي، إذ يتشتت انتباه الفاعلين الدوليين بين العديد من الوحدات. وفي ظل هذا التشتت، يكون لديهم تحدي صعب في توجيه انتباههم وجهودهم نحو قضايا محددة.

وعلى الجانب الآخر، يشير "والتز" إلى أن تقليل عدد الفاعلين الدوليين يقلل من احتمال وقوع الحروب، حيث يصبح هناك تركيز أكبر على تفادي التصعيد وتحقيق استقرار النظام الدولي. كما يزيد هذا الاستقرار من درجة استقرار النسق الدولي بشكل عام.[1]

2.المؤسسات الدولية:

تلعب المؤسسات الدولية دورًا هامًا في توجيه وتأثير السياسة الخارجية للدول. تتخذ هذه المؤسسات شكلًا تنظيميًا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية بينها، كما تؤثر على التوجهات والقرارات الخارجية للدول. تقوم المؤسسات القانونية الدولية بوضع قيود على التصرفات الخارجية للدول، مما يلزمها بالالتزام بالقوانين والمعايير الدولية[2].

ومع ذلك، تظهر أحيانًا ازدواجية في المعايير المستخدمة من قبل المؤسسات الدولية، حيث يمكن للدول الكبرى استخدام هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها الوطنية. يعكس ذلك التناقض بين مبادئ المؤسسات الدولية وكيف يتم تطبيقها في بعض الحالات، حيث قد تتناسب قرارات المؤسسات مع مصالح الدول الكبرى على حساب الدول الأصغر حجمًا.

---

[1] لويد جونسن، ***تفسير السياسة الخارجية***، تر: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات– جامعة الملك سعود، 1989)، ص.198.

[2] ريتشارد ليتل، ***توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج***، تر: هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص.131.

3.العمليات السياسية الدولية:

يفيد الجانب الدينامي للنسق الدولي من التفاعلات المتنوعة التي تحدث بين الوحدات الدولية، وذلك وفقًا لمبدأ الفعل ورد الفعل. ينشأ هذا التفاعل نتيجة لمختلف التحركات والتفاعلات التي تحدث بين الدول، مما يخلق طابعًا ديناميًا يمكن أن يكون تعاونيًا أو صراعيًا. يعتمد طابع هذه التفاعلات على موقع المصلحة الوطنية للدولة وعلى استجابتها للأحداث والتحديات في النظام الدولي.

تتأثر الدول بتفاعلات النظام الدولي وتوجهاته، وينعكس هذا في سياستها الخارجية. فعلى الرغم من أن السياسة الخارجية تعكس غالبًا السياسة الداخلية، إلا أنها لا يمكن أن تكون معزولة تمامًا عن البيئة الخارجية. يظهر ذلك من خلال التوازنات الإقليمية والدولية، حيث يتعامل الدول في سياقها الإقليمي والدولي ويتأثرون بالمصالح والتحولات في هذا النظام الدولي المعقد.

4.البنيان الدولي:

ويقصد بمصطلح "البنيان الدولي" إلى ترتيب الوحدات الدولية وتوزيع القوة بينها على الصعيدين الإقليمي والدولي. يلعب البنيان الدولي دورًا هامًا في تشكيل السياسة الخارجية للدول. وتتفاوت قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي بناءً على طبيعة هذا البنيان.

عندما يكون البنيان الدولي متعدد الأقطاب، يكون للوحدات الدولية فرصة للتأثير فيه من خلال الانضمام إلى أحد الأقطاب. يعزز ذلك فرص الدول للمشاركة في تشكيل السياسة الدولية والإسهام في توجيهاتها. وتجعل هذه الحالة الأقطاب في حالة تنافس مستمر لجذب أكبر عدد من الدول الأخرى وتوسيع نطاق تأثيرها[1].

[1] عربي لادمي محمد، ***المرجع السابق***، ص.15.

المبحث الثاني: القوة الناعمة–تأصيل مفاهيمي ونظري

تعدّ فكرة "القوة الناعمة" من المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة في سياق العلاقات الدولية والسياسة الدولية خلال العقود الأخيرة. فإن استخدام هذا المصطلح يعكس تحولًا في فهم القوة والتأثير على المستوى العالمي، بحيث لا تقتصر السيطرة والتأثير على القوة العسكرية والاقتصادية، بل تمتد أيضًا إلى مجالات أخرى تشمل الثقافة والتكنولوجيا والتربية والشؤون الاجتماعية.

وسنحاول في هذا المبحث معالجة مفهوم القوة الناعمة (المطلب الأول)، ومواردها (المطلب الثاني)، وحدودها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف القوة الناعمة

العديد منا يدركون فعالية القوة الصلبة، حيث يمكن للجبروت العسكري والاقتصادي أحيانًا أن يجعل الآخرين يعدلون مواقفهم. تركز القوة الصلبة غالبًا على الإغراءات أو التهديدات، ولكن هناك طريقة غير مباشرة لتحقيق النتائج المرغوبة بدون اللجوء إلى التهديدات الملموسة. يُعرف هذا النهج بـ"الوجه الثاني للقوة". يمكن لبلد ما أن يحقق نتائج إيجابية في الساحة الدولية، ليس فقط بسبب القوة العسكرية، بل بفضل التأثير الإيجابي الذي يمتلكه والذي يعززه الرغبة والإعجاب الذي يثيره لدى الدول الأخرى[1].

بمعنى آخر، يمكن للبلد أن يكون نموذجًا محبوبًا يحتذ به، ويلهم الآخرين بمستواه من الازدهار والانفتاح. بالتالي، يصبح وضع جدول الأعمال وجذب الآخرين في الساحة الدولية أمرًا مهمًا، وليس فقط لإجبار الآخرين على التغيير بواسطة التهديد بالقوة العسكرية أو فرض عقوبات اقتصادية. ويُعتبر هذا النهج – القوة الناعمة – وسيلة فعالة لجعل الآخرين يتبنون ما تسعى إليه، حيث يختارون ذلك بإرادتهم بدلاً من أن يتم إجبارهم.

---

[1] ويزلي ك. كلارك، ***كسب الحروب الحديثة: العراق، والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية*** (نيويورك: بابليك آفيروز، 2003)، ص.182.

القوة الناعمة تعتمد بشكل أساسي على القدرة على تأثير وتشكيل تفاصيل الآخرين. على الصعيدين الشخصي والمهني، ندرك جميعًا أهمية الجاذبية والإغواء في العلاقات الشخصية وحتى في بيئات العمل. ففي العلاقات الشخصية، لا يتوقف نجاح العلاقة على القوة الظاهرة للشريك الأقوى فقط، بل يعتمد على كيمياء الجاذبية الغامضة.

وفي مجال الأعمال التجارية، يدرك القادة الأذكياء في الشركات أن القيادة لا تقتصر على إصدار الأوامر بل تتضمن أيضًا قيادة بالقدوة وجذب الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة. يُظهر ذلك أن إدارة منظمة كبيرة لا يمكن تحقيقها بالأوامر فقط، بل تتطلب أيضًا جعل الآخرين يتبنون قيمك ورؤيتك. في عالم الأعمال الحديث، يعتمد نجاح أفراد الشرطة على العلاقات الاجتماعية، حيث يتطلب منهم أن يكونوا ودودين بما يكفي لجعل المجتمع يرغب في دعمهم في تحقيق الأهداف المشتركة.

وفهم الزعماء السياسيين للقوة التي تنبع من الجاذبية ليس مستغربًا، إذ يظهر ذلك بشكل واضح في الديمقراطيات حيث يتعين على القادة الاعتماد على مزيج متنوع من الإغراء والجاذبية. في النظم الفاشية، يعتمد الزعماء على الأمر والقوة الظاهرة، في حين يجد السياسيون في الديمقراطيات أنفسهم مضطرين إلى توظيف أسلوب أكثر تعقيدًا يعتمد على الجاذبية.

يظهر أن القادة في الديمقراطيات يسعون لتعزيز تفضيلاتهم من خلال الربط بالممتلكات الملموسة، مثل الشخصية الجذابة والثقافة والمؤسسات والقيم السياسية. وتظهر السياسات التي يرونها الآخرون مشروعة وذات سلطة أخلاقية أكبر قدرة على ترسيخ تلك التفضيلات. وعندما يكون القائد ممثلًا لقيم يرغب الآخرون في إتباعها، يصبح القيادة أقل كلفة وأكثر فاعلية.

القوة الناعمة ليست فقط تأثيرًا بل هي أيضًا القدرة على جذب الآخرين، حيث يمكن أن يؤدي هذا الجذب إلى الإذعان. على الرغم من أن التأثير قد يعتمد على القوة الصلبة والتهديدات، إلا أن القوة الناعمة تتجاوز ذلك بكثير، حيث تشمل القدرة على الإقناع وجذب الآخرين بالحجة. والموارد التي تنتج هذا الجذب تُعرف بموارد القوة الناعمة.

وفي النهاية، يظهر أن الفجوة بين قياس القوة بحسب الموارد وتقييمها بحسب نتائج السلوك تحدث في كل أشكال القوة. على سبيل المثال، قبل سقوط فرنسا في عام 1940، كانت بريطانيا وفرنسا تمتلكان عددًا أكبر من الدبابات مقارنة بألمانيا. ومع ذلك، لم تكن هذه الميزة في موارد القوة العسكرية تعكس بدقة النتائج المتوقعة في المعركة[1].

الاختلاف بين القوة الصلبة والناعمة يتجلى في السبل المتنوعة التي يمكن من خلالها تحقيق النتائج المرغوبة. فالقوة الناعمة تعتمد على نوع مختلف من العمل، حيث تولد التعاون من خلال الانجذاب إلى القيم المشتركة والعدالة. فهي قوة جذابة تقنعنا بمتابعة الآخرين دون التأثير بوسائل صريحة أو مبادلات.

والقوة الصلبة والناعمة مترابطتان في تحقيق أهدافنا بالتأثير في سلوك الآخرين. حيث تتنوع أساليب السلوك بين الأمر والتعاون الطوعي، وتشمل كلتا القوتين جوانب من طيف السلوك. الموارد المرتبطة بالقوة الناعمة تترابط بشكل أكبر مع التعاون الطوعي، بينما ترتبط موارد القوة الصلبة بشكل عام بالسلوك الآمر. ومع ذلك، يمكن للاقتصاد القوي أن يكون مصدرًا للجاذبية بجانب توفير موارد للعقوبات والمدفوعات.

وتنبع الموارد التي تشكل القوة الناعمة من القيم التي تعكسها المنظمة أو البلد في ثقافته. فقد تجد بعض الحكومات صعوبة في السيطرة على القوة الناعمة واستخدامها بفعالية، ولكن ذلك لا يقلل من أهميتها. لقد لاحظ وزير الخارجية الفرنسي أن الأميركيين يتمتعون بقوة لاستطاعتهم إلهام أحلام ورغبات الآخرين، ونقل الصور العالمية عبر الأفلام والتلفزيون. يظهر ذلك جليًا في العدد الكبير من الطلاب الذين يختارون الولايات المتحدة لاستكمال دراستهم من بلدان أخرى، وذلك لنفس الأسباب المشار إليها[2].

---

[1] جوزيف ناي، ***القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية***، تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان (نيويورك: العبيكان للنشر، 2007.)، ص.26.

[2] هيوبير فيدرين، دومينيك موزاي، ***فرنسا في عصر عولمة*** (واشنطن : مقاطعة كولومبيا – مطبعة مؤسسة بروكينغز، 2001) ، ص.30 .

إن القوة الناعمة هي حقيقة مهمة، وحتى الواقعي البريطاني "ادوارد كار" كتب في عام 1939 وصف القوة الدولية بثلاث فئات هي: القوة العسكرية، الاقتصادية، والسيطرة على الرأي. فالذين ينكرون أهمية القوة الناعمة يشبهون الناس الذين لا يدركون قوة الإغراء[1].

أثناء مقابلة الرئيس "جون كينيدي"، انفجر السياسي الكبير"جون ج. ماكلوي" بغضب من التركيز على الشعبية والجاذبية في السياسة العالمية، حيث أكد أن الشيء الوحيد الذي يهم هو القوة. ومع ذلك، كان كينيدي، على غرار سلفيه الرئيسين "وودرو ويلسون" و"فرانكلين روزفلت"، يدرك أن القوة تتجلى في الجاذبية والتأثير على آراء الآخرين، مدركًا أهمية القوة الناعمة[2].

كما ذكرنا سابقاً، يمكن أن تؤثر موارد القوة على طيف السلوك بأكمله، من الإجبار إلى الجاذبية. يمكن للبلد الذي يعاني من تراجع اقتصادي وعسكري أن يفقد ليس فقط موارده الصلبة، ولكن أيضًا قدرته على وضع جدول أعمال عالمي وبعض من جاذبيته.

حاول هتلر وستالين تطوير أساطير من هذا النوع باستخدام القوة الصلبة، وإقامة إمبراطوريات ومؤسسات، وتحديد جداول الأعمال للدول الأصغر. ويُظهر التحكم السوفيتي في بلدان أوروبا الشرقية مثالاً على ذلك. في سياق مختلف، لاحظ الرئيس كينيدي أن الولايات المتحدة، على الرغم من شعبيتها الكبيرة، كانت تظهر أيضًا تفوقًا سوفيتيا في فهم برنامجها الفضائي وقوة ترسانتها النووية.[3]

القوة الناعمة لا تعتمد على القوة الصلبة. على سبيل المثال، يتمتع الفاتيكان بقوة ناعمة على الرغم من استفسار ستالين الساخر: "كم فرقة عسكرية يملك البابا؟" وعلى الرغم من أنه كان للاتحاد السوفيتي قوة ناعمة، إلا أنه فقد جزءًا منها خلال غزوه لهنغاريا

---

[1]إدوارد كار، ***أزمة العشرين عاما 1919-1939: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية*** (نيويورك:هاربر وراو ،1964)، ص. 108.

[2]جون ماكولي، آرثر شلسينغر الأصغر، اقتباس في مقال مارك هيفل" جون ف كينيدي ووكالة الاستعلامات الأمريكية والرأي العام العالمي"، ***مجلة ديبلوماتيك هستوري*** ، (2001)، ص.75.

[3]بيانات وكالة الاستعلامات الأمريكية، كتاب ريتشارد ميريت دونالد ج. بوتشالا: ***التصورات الأوروبية الغربية حول القضايا الدولية*** (نيويورك : فريدريك آ.برايجر ، 1968)، ص.513 -538.

وتشيكوسلوفاكيا. فتراجعت قوة الاتحاد السوفيتي الناعمة رغم استمرار نمو مواردها الاقتصادية والعسكرية الصلبة وسياستها القمعية، فالقوة الصلبة أدت إلى تراجع قوتها الناعمة.

المؤسسات التي تستطيع تعزيز القوة الناعمة في بلدها تشمل الأمثلة على بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تمكنت من تشكيل هياكل من القواعد الدولية تتسق مع طابعها الليبرالي والديمقراطي ونظامها الاقتصادي. في بريطانيا، كانت مثلث القوانين التجارية، ومعايير الذهب، والتجارة الحرة عوامل تسهم في توسيع نفوذها. بينما في حالة الولايات المتحدة، تمثل إسهاماتها في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة مثالًا على الطرق التي يمكن للمؤسسات الدولية أن تعزز القوة الناعمة وتعكس قيم ومبادئ النظام الأمريكي.

ويمكن القول انه تم تسليط الضوء على مفهوم "القوة الناعمة" في بداية القرن الحادي والعشرين، حيث يشير هذا المصطلح إلى قوة الأدوات الثقافية والإعلامية والفكرية في التأثير على العلاقات السياسية الدولية. يُعتبر هذا المفهوم فريدًا، حيث يتم التركيز لأول مرة على استخدام الأدوات الثقافية والفكرية والمعنوية بدلاً من القوة الخشنة في التأثير على سلوك الدول والمجتمعات الأخرى تجاه القوى الكبرى.

وتمثل "القوة الناعمة" إحدى أهم المكونات في القوة في العصر الحديث. فهي تلعب أدواراً مؤثرة في السياسة الدولية، وتساهم في تحقيق أهداف الدول بأقل تكلفة مادية، نظرًا لاعتمادها على التأثير في الآخرين دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

ويعرف جوزيف بأن القوة هي القدرة على عمل الأشياء للحصول على النتائج التي يريدها المرء، وهي تعني امتلاك القدرات على التأثير في أسلوب الآخرين لجعل تلك الأشياء تحدث.[1]

رغم أن جوزيف ناي يُعتبر المبتكر لمصطلح "القوة الناعمة" في بداية التسعينات، إلا أن أصول هذا المفهوم يعود إلى حقبة رئاسة فرانكلين روزفلت (1937-1941) فقد أدرك

[1] جوزيف.ناي، ***المرجع السابق***، تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، ص.19-20.

روزفلت أهمية القوة الناعمة في تعزيز أمن الولايات المتحدة، وأشار إلى أن الأمن الكامل للبلاد يأتي من خلال دعم شعوب الدول الأخرى لها. هذا الإدراك أدى إلى تأسيس وكالة المعلومات الوطنية الأمريكية وإذاعة صوت أمريكا، بالإضافة إلى تعزيز مؤسسات السلام خلال فترة رئاسة جون كينيدي.[1]

منذ ظهور مصطلح القوة في العلوم السياسية لم يكن هناك تعريف محدد للقوة ، بسبب غموض المفهوم، حيث تناولت مختلف المدارس الفكرية المصطلح "القوة" بمفاهيمه المختلفة، حيث كان يرتبط بالفعل والتأثير والتغيير. تسلطت المدرسة الواقعية على هذا المفهوم باعتباره مركزيًا، حيث ربط هانز مورجانتو، عالم السياسة الأمريكي، القوة بفكرة التأثير والتحكم في المكاسب. وقد عرفت القوة على أنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين"، وبالتالي يُمكن قياس قوة الدولة من خلال معرفة النتيجة الإيجابية للتأثير الذي تمارسه في الدول الأخرى[2].

يقول جوزيف ناي في تعريفه للقوة الناعمة: إنها "القدرة على الحصول على ما تريده عن طريق قوة الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، وسياستها المتبعة، فعندما تبدو سياساتنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا الناعمة".

لقد كانت للولايات المتحدة العديد من القدرات الناعمة لفترة طويلة، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، بما في ذلك تبني الرئيس السابق فرانكلين روزفلت لفكرة الحريات الأربع في أوروبا نهاية الحرب العالمية الثانية[3].

تلخص "القوة الناعمة" في فن جذب الآخرين بطريقة طبيعية إلى نظام خالٍ من الترغيب والترهيب. تعتمد على الثروة الثقافية والجاذبية، وتستفيد من نتائج الأعمال والإنجازات المتنوعة. إنها إستراتيجية تعتمد على الحرب السرية بأساليب ذكية، وتستخدم

---

[1] سامر رشيد القبح، "إستراتيجية توظيف القوة الناعمة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران (2008–2012)"، **مجلة جامعة الاستقلال**، ع.1، (2017)، ص.320.

[2] بكاكرة نبيل، "التنوع والتغير في مضامين القوة نحو فهم جديد للعلاقات الدولية"، **مجلة دفاتر سياسية**، (2018)، ص.166.

[3] جوزيف ناي، **المرجع السابق**، تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، ص.12.

الأساليب ذات التكلفة الأقل مقارنة بالقوة العسكرية، وتهدف إلى جذب الآخرين دون مقاومة تذكر[1].

إذا كانت القوة الصلبة تتمثل في القوة العسكرية والاقتصادية، فإن القوة الناعمة تأتي من جاذبية النموذج وقدرتها على التأثير والإغواء على النخب والجمهور على حد سواء. عندما تصبح السياسة الأمريكية أكثر قبولًا في أعين الآخرين، يزداد دور القوة الناعمة ويتناقص الاعتماد على القوة الصلبة. وبناءً على ذلك، الدول التي تمتلك تأثيرًا أكبر في مجال القوة الناعمة غالبًا ما تكون في وضع أفضل، كما يقول جوزيف ناي[2].

المطلب الثاني: موارد القوة الناعمة

تعتمد قوة البلد على القوة الناعمة على ثلاث موارد أساسية: الثقافة، القيم السياسية، والسياسات الخارجية.

بدايةً مع الثقافة، فهي تمثل مجموعة من القيم والممارسات التي تُشكل معنى للمجتمع. تتضمن هذه الثقافة عناصر متنوعة مثل الأدب، والفن، والتعليم الذي يستهوي النخبة، بالإضافة إلى الثقافة الشعبية التي تركز على تسلية الجماهير. إن الثقافة ذات القيم العالمية القوية التي تعززها السياسات والقيم الداخلية والخارجية للبلد، تسهم في جذب الآخرين وتعزيز العلاقات الدولية[3].

أما بالنسبة للقيم السياسية، فإن تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج يعزز قوة البلد. فعندما يتبنى البلد سياسات تعبر عن قيمه بشكل فعّال، ويسهم في تحقيقها بمصداقية، يزيد ذلك من جاذبيته ويعزز الثقة بسياسته.

---

[1] حمدان محمد، ***الحرب الناعمة***، م.1 (بيروت: دار الولاء، 2010)، ص.26.

[2] عبد السلام رفيق، ***الولايات المتحدة الأمريكية ما بين القوة الناعمة والقوة الصلبة***، م.4 (بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، ص.10.

[3] جوزيف ناي، ***المرجع السابق***، تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، ص.31.

أما بالنسبة للسياسات الخارجية، فعندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية، تسهم في توسيع نفوذ البلد. إذا كانت السياسات الخارجية تستند إلى قيم مشتركة وتعزز العدالة، فإن هذا يعزز الجاذبية والتأثير الإيجابي للبلد في المجتمع الدولي.

يشدد الباحث الصحفي الألماني "جوزيف جوف" على أن قوة البلد لا تقتصر فقط على الموارد الاقتصادية والعسكرية، بل تتجلى أيضًا في ثقافته الغنية وقوة تأثيرها. بالمقارنة مع القوى الناعمة السابقة مثل الرومانية والسوفيتية، حيث يعزز التركيز على القيم والثقافة في الولايات المتحدة قوة البلد بشكل فعّال وشامل[1].

يتوقف نجاح ترويج سياسات دولة ما على الثقافة الشعبية الأمريكية في المناطق المختلفة وبين الجماعات المتنوعة، ويمكن أن تؤثر على نجاح هذا الترويج عدة عوامل. في إيران، على سبيل المثال، قد تكون الصور الهوليودية جاذبة للجيل الشاب بينما قد تنفر المشايخ الحاكمة منها. في الصين، يمكن لجاذبية الثقافة الأمريكية والنفور منها أن يُلغيان تأثير بعضهما البعض بشكل متبادل.

التجارة ليست سوى وسيلة واحدة لنقل الثقافة، وهناك أيضاً وسائل أخرى مثل وسائل الاتصال والزيارات والتبادلات الشخصية.

يُعتبر تأثير السياسات الحكومية في الداخل والخارج موردًا إضافيًا للقوة الناعمة. على سبيل المثال، فإن سياسات التمييز العنصري في خمسينيات القرن العشرين داخل الولايات المتحدة أثرت سلبًا على قوتها الناعمة في إفريقيا، وفي الوقت الحالي، تؤثر سياسات مثل عقوبة الإعدام وقوانين ضعيفة للسيطرة على انتشار الأسلحة في أوروبا.

يُظهر تاريخ الولايات المتحدة مدى تأثير تغير السياق والسياسات على قوتها الناعمة، سواء بتعزيزها أو تقويضها. تُشير الأمثلة إلى أهمية فهم التحولات في السياق العام وكيف يمكن أن تؤثر على صورة الدولة وقوتها الناعمة.

تؤثر القيم التي تدافع عنها حكومة معينة بشكل كبير على سلوكها في الساحة الداخلية، مثل دعمها لقيم الديمقراطية، وكذلك في المؤسسات الدولية، حيث تتعاون مع

[1] جوزيف جون، "من يخاف من السيد الكبير؟"، **مجلة ذي ناشونال انترنت**، (2001) ، ص.43.

الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، ينعكس هذا التأثير في سياساتها الخارجية، حيث تشجع على تحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان. تكون هذه القيم محفزًا قويًا للإلهام والتأثير الإيجابي على الآخرين.

تُظهر الحكومات بشكل عام، عبر سلوكها وتصرفاتها، ما إذا كانت جاذبة للآخرين أم تثير انزعاجهم، حيث يمكن لتأثيرها أن يشكل مثلا يُعتبر قدوة للآخرين. ومع ذلك، يجدر بالذكر أن القوة الناعمة ليست ممتلكة للحكومة كما هو الحال مع القوة الصلبة. فعلى عكس الممتلكات الوطنية مثل القوات المسلحة، يمكن أن تكون موارد القوة الناعمة، مثل الثقافة والتعليم والقيم، منفصلة جزئيا عن السيطرة الحكومية[1].

يُمكن تحويل الكثير من الممتلكات الوطنية إلى سيطرة جماعية، ولكن في حالة القوة الناعمة، تظل كثير من هذه الموارد مرتبطة بالمجتمع والفرد أكثر من ارتباطها بالحكومة. يعكس هذا التحول الطبيعي للقوة الناعمة الناتجة عن التأثيرات الثقافية والاجتماعية.

كما تعتبر القوة الناعمة أداة فعالة في تقدير مدى تأثير الدولة في المجتمع الدولي. فقد وضعت دراسات بريطانية مؤشرات لقياس القوة الناعمة لكل دولة في النظام الدولي، وتحدث الباحثون عن خمسة أبعاد للقوة الناعمة كالتالي:[2]

1. الثقافة: يقصد بها قدرة الدولة على دعم ثقافتها لدى الآخرين، ويُقاَس ذلك من خلال التبادل الثقافي، والإعلام الخارجي، وانتشار لغتها ومؤسساتها الثقافية في الخارج.
2. الدبلوماسية: يُقاس عبر قدرة الدولة الدبلوماسية، وعدد بعثاتها في الخارج، ولغات قادتها، وشعبيتها الدبلوماسية.
3. التعليم: يُقاس من خلال المراكز البحثية، والجامعات، وجودة التعليم، وعدد الطلاب الأجانب في الدولة.

[1] جوزيف ناي، **المرجع السابق**، تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، ص.38.

[2] عبد الحي سماح، ***القوة الذكية في السياسة الخارجية، دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005-2012)***، م.1 (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص.18-17.

4. الحكومة: يُقاَس عبر مدى الثقة في الحكومة وبرامجها وشعبيتها، والحكم الرشيد، وحرية المواطنين، ومدى رضاهم عن أوضاعهم.

5. الاقتصاد والاستثمار: يُقاس من خلال قوة الاقتصاد الدولي، واستقراره، والاستثمارات الأجنبية، وعلاقاتها الاقتصادية ومستوى الشفافية والفساد.

هذه الأبعاد تمثل مؤشرات مهمة لقياس تأثير الدولة في الساحة الدولية من خلال القوة الناعمة.

كما تعتمد القوة الناعمة في الفكر السياسي الأمريكي على الأفكار والثقافة، والقدرة على إعداد أجندة تتمثل القوة الناعمة في القدرة على جذب الآخرين وتأثيرهم من خلال القيم والمعايير والمؤسسات التي تعكس تفضيلاتهم، في حين تجعل الدولة قوتها مشروعة في نظر الآخرين، وتتبنى قيم المؤسسات الدولية لتشجيع الآخرين على تحقيق مصالحهم بطرق متوافقة مع مصالحها.

تُفهم القوة الناعمة عادة كما المقابل للقوة الخشنة بأبعادها العسكرية والاقتصادية، ويُمكن تفسيرها كجزء ثالث في مثلث القوة: قوة الإلهام، وقوة المكافأة، وقوة الإكراه، وهذا يعني تحقيق التوازن بين المعدلات الموضوعية للقوة العسكرية والاقتصادية وقوة الثقافة والأخلاق[1].

وقد طور جوزيف ناي في كتابه "ملتزمون بالقيادة" مفهوم القوة الناعمة عام 1990، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة لا تمتلك القوة العسكرية فقط بل أيضًا القوة الناعمة، وهي قدرة الدولة على تحقيق أهدافها من خلال الجاذبية والإغراء بدلاً من الإكراه. فكلما كانت سياسات الدولة مشروعة، زادت مشروعيتها، وقدم ناي مفهومًا آخر أكثر تعقيدًا يركز على عناصر القوة غير المادية مثل القيم والثقافة[2].

[1] جوزيف ناي، ***المرجع السابق***، تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، ص.24-32.

[2] بكاكرة نبيل، ***المرجع السابق***، ص.169.

من ثم، يمكن تفسير القوة الناعمة بأنها القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجاذبية والاستمالة، وتظهر مدى قوة ومشروعية الدولة في الساحة الدولية عن طريق إتباعها للقيم والمعايير المشتركة.

المطلب الثالث: حدود القوة الناعمة:

تعترض بعض التفكيرات على فكرة القوة الناعمة بسبب اعتبارهم القوة بمعناها الضيق، أي فقط إصدار الأوامر وتحقيق السيطرة الفعّالة. يرى هؤلاء الأشخاص أن التقليد والجاذبية لا يُعتبران قوة بالمعنى الحقيقي، حيث لا يترتب عليهما تحقيق نتائج سياسية بارزة دائمًا. فعلى سبيل المثال، كانت اليابان في ثمانينيات القرن العشرين تثير إعجابًا بسبب ابتكارها في المجال الصناعي، ولكن قد عادت إليها تقاليد الشراكات كمشكل يُقلق اليابانيين عندما تناقصت قوتهم في السوق.

يجد هؤلاء المشككين صعوبة في التعبير عن الوجه الثاني للقوة الناعمة، أي القدرة على تحقيق النتائج المرغوبة دون اللجوء إلى التهديدات لتغيير سلوك الآخرين. بحيث يمكن للجاذبية أن تكون طريقًا للتأثير الإيجابي على الآخرين دون الحاجة إلى فرض التغيير عليهم.

في الوقت نفسه، يتجاهل المشككون الشروط التي تجعل الجاذبية تؤدي إلى النتائج المرغوبة، فالتأثير الجاذب يتوقف على السياق والظروف. يظهر أن الثقافة الشعبية تجذب الناس وتنتج قوة ناعمة عندما تكون متقاربة ومتشابهة إلى حد ما، وليست متباينة بشكل كبير. يتأثر أيضًا تأثير القوة الناعمة بوجود فهم واستعداد للقبول من قبل المتلقين.

قد تكون القوة الناعمة أكثر أهمية عندما تكون موزعة بين البلدان بدلاً من تركها مركزة. حيث يجد الديكتاتور صعوبة في تجاهل آراء الناس في بلاده، لأنه يجب عليه مراعاة شعبيته المحلية. ومع ذلك، يمكنه تجاهل الرأي العام إذا كانت لديه شعبية في بلد آخر.

في الديمقراطيات، حيث يلعب الرأي العام والبرلمان دورًا هامًا، تقلل الحرية المتاحة للزعماء السياسيين لتنفيذ تكتيكاتهم وإبرام صفقاتهم أكثر من الأنظمة الاستبدادية. على سبيل المثال، في عام 2003، أدت سياسات الحكومة الأمريكية إلى تقليل شعبيتها لدى الرأي

العام التركي، مما جعل من الصعب على تركيا السماح بنقل القوات الأمريكية عبر أراضيها، بينما كانت الولايات المتحدة قادرة على الاعتماد على قواعدها في أوزبكستان.

في السياسة الخارجية، يجب أن يتم متابعة هاتين الفئتين من الأهداف: أهداف التملك، التي تشير إلى سعي البلد لتحقيق مصالحه، وأهداف المحيط، والتي تتمثل في صياغة بيئة ديمقراطية. قد تكون القوة الناعمة ذات صلة أكثر في تحقيق أهداف المحيط كحماية الحلفاء، بينما تكون ذات أهمية خاصة في تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق المفتوحة. فإن جاذبية الناس للديمقراطية تكون أسهل من إرغامهم على أن يكونوا ديمقراطيين.

يجب على السياسة الخارجية مراعاة هذين النوعين من الأهداف، حيث يعتمد تأثير الجاذبية على السياق وأهداف السياسة. يجب أن ندرك أن التأثير الجاذب له تأثير واسع النطاق يخلق تأثيرًا عامًا أكثر من الإجراءات المحددة[1].

يعارض بعض المشككين استخدام مصطلح "القوة الناعمة" في السياسة الدولية، لأن الحكومات ليست لها سيطرة كاملة على الجاذبية. فالكثير من القوة الناعمة الأمريكية يتم إنتاجها من قبل هوليوود، وجامعات مشهورة مثل هارفارد، وشركات برمجيات مثل مايكروسوفت، وأشخاص مؤثرين مثل "مايكل جوردن"، ولكن المجتمع المدني هو جذر كبير من تلك القوة الناعمة.

في المجتمع الليبرالي المتحرر، لا يمكن للحكومة أن تسيطر بشكل كامل على الثقافة، حيث يصبح غياب سياسات التحكم فيها مصدرًا للجاذبية. الشركات، والجامعات، والمؤسسات، والكنائس، والمجموعات غير الحكومية تطور قوتها الناعمة بشكل مستقل، وقد تعزز أو تتعارض مع أهداف السياسة الخارجية. وهذا يجعل الحكومات تعزز قوتها الناعمة بدلاً من التقليل منها، خاصة في عصر المعلومات المعولمة حيث تزداد أهمية الموارد الخاصة للقوة الناعمة[2].

---

[1] آرلوند وولفرز، ***التنافس والتعاون : مقالات في السياسة الدولية*** (بالتيمور: مطبعة جامعة هوبكنز، 1962).

[2] جوزيف ناي، ***المرجع السابق***، تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، ص.42.

في الأخير، يشكك بعض الأفراد في مدى دقة وشعبية القوة الناعمة وفقًا لاستطلاعات الرأي، حيث يرون أنها مؤقتة وزائلة. لذلك يجب على الأفراد أن يكونوا حذرين في قراءة هذه الاستطلاعات، حيث تتأثر الآراء بصياغة الأسئلة والظروف الزمنية. إن استطلاعات الرأي تعتبر مقياسًا جيدًا لظهور جاذبية بلد ما، ولكنها ليست العنصر الوحيد الذي يحدد القوة الناعمة، حيث يمكن أن يكون لها تأثير طويل الأمد على قدرة البلد على تحقيق أهدافه في العالم.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم تناول نظريات ومحددات السياسة الخارجية، حيث تستند السياسة الخارجية إلى مجموعة من النظريات وتشمل محددات، كما تم استعراض مفهوم القوة الناعمة وتأصيلها نظرياً ومفهومياً، حيث تُعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير في الآخرين وجذبهم دون استخدام القوة العسكرية، بل من خلال الثقافة والقيم والسياسات الخارجية الجذابة، وتعتمد القوة الناعمة على أدوات مثل الدبلوماسية الثقافية، والتعليم، والإعلام، والتبادل الأكاديمي وتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهدافها دون اللجوء إلى الإكراه أو القوة الصلبة.

الفصل الثاني:
السياسة الخارجية القطرية

تمهيد:

دولة قطر تخالف بسياستها الإستباقية ونمط قرارها الدبلوماسي، أدبيات العلاقات الدولية الكلاسيكية التي لا تملك رصيدًا كبيرًا لتفسير نموها السياسي وصعودها الإقليمي، فبالرغم من مساحتها المحدودة وصغر حجمها الجغرافي، إلا أنها تمكنت من إقامة دور إقليمي فعّال في الشرق الأوسط، وحصولها على مكانة دولية متميزة تتجاوز تقليديات النهج الدبلوماسي التقليدي؛ فهي تسعى جاهدة لتحقيق تأثير لها بين اللاعبين الكبار في المشهد السياسي العالمي، بمساعيها الإستراتيجية الطموحة والتكتيكات الدبلوماسية المدروسة بعناية.

لذلك، يثير هذا السياق اهتمامًا كبيرًا في دراسة وفهم هذه الظاهرة، وتقدير حدود تأثيرها، وتتبع تاريخها وتحليل حاضرها، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية القطرية.

المبحث الثاني: أدوات وسمات السياسة الخارجية القطرية.

المبحث الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية القطرية

تعمل قطر على بناء علاقات دولية قوية ومتوازنة مع مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، مع التركيز على تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات، كما تسعى إلى دعم قضايا حقوق الإنسان والتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتلعب دورًا فاعلاً في حل النزاعات والتوسط في الخلافات السياسية؛ ولفهم السياسة الخارجية القطرية ودورها البارز والقيادي في حل مختلف النزاعات سنتطرق في هذا المبحث إلى معالجة محددات وأهداف السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية القطرية

اعتمدت قطر في سياستها الخارجية على مجموعة من المحددات من أجل الارتقاء والرقي بالسياسة الخارجية القطرية ؛ نخصص بذكر ما يلي:

أولا: المحددات الجغرافية

جيوبوليتك دولة ما هي مجموعة من العوامل التي تشمل الموقع الجغرافي والبيئة والعوامل البشرية، حيث يتحدد العنصر الجيوبوليتيكي من خلال هذه الثلاثة، ويؤثر في اتخاذ القرارات الأمنية وتحديد موقع الأحداث، وتُدرس الجيوبوليتك عادةً من منظورين: الأول يتعلق بدراسة موقع الدولة في المحيط الخارجي وموقعها الجغرافي وحدودها السياسية، والمنظور الثاني يتعلق بالتحليل الداخلي وتأثيره على النشاط البشري وتوزيع السلطة السياسية[1].

وصف المؤرخون العرب قطر في الماضي بأنها البلد الذي نسيته الطبيعة، حيث كانت فقيرة في مواردها الطبيعية، كانت الزراعة معدومة تمامًا ولا وجود للوديان في أي مكان فيها، وكان البحر هو المصدر الرئيسي للموارد لسكان المنطقة القليلين. مع ذلك، تمكن سكانها من التغلب على الظروف القاسية للطبيعة بشجاعة[2].

---

[1] محمد مصطفى، ***التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر*** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996)، ص.25.

[2] الحمداني طارق نافع، ***قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة*** (العراق: دار الوراق للنشر، 2012)، ص.7.

قبل الاحتلال البرتغالي في عام 1517، حكمت قطر تحت حكم عدة أسر عربية ومسلمة، ثم حكمتها الدولة العثمانية بالتحالف مع سكانها بعد طرد البرتغاليين الذين احتلوا البلاد لمدة 21 عامًا. في عام 1868، تولت عائلة آل ثاني الحكم، والتي استقرت في قطر بعد أن هاجرت من شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، وانتقلت إلى الدوحة في منتصف القرن التاسع عشر. وفي ذلك العام، تم إعلان الشيخ "محمد بن خليفة آل ثاني" أول حاكم لقطر، ومنذ ذلك الحين استمرت عائلة آل ثاني في الحكم، ثم تولى أميرها الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" الحكم[1].

ويعتبر السكان أساسًا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية للدولة، خاصة عندما يتم ربط هذا الأساس بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من حجم السكان، لذا يجب أن يتحقق توازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية، حتى لا تصبح الزيادة السكانية عبئا ثقيلا على الاقتصاديات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية دون حجم سكاني مناسب و قوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية دون وجود أي رادع.

تقع قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، وتمتد داخل مياه الخليج باتجاه الشمال. تتبع قطر عدة جزر، من بينها جزيرة حالول وجزيرة حوار وجزيرة شرعوه وجزيرة الأسحاط وجزيرة السافلية وجزيرة العالية وجزيرة جنان وجزيرة أركان وجزيرة البشيرية، بالإضافة إلى عدد من الجزر الصغيرة.

تبلغ مساحة قطر حوالي 11,437 كيلومتر مربع، وهي ذات أرضية صحراوية منبسطة حيث تعد المرتفعات والجبال غير موجودة باستثناء التلال الرملية والكلسية المتناثرة، ويكون ارتفاعها أقصاه 35 متراً فوق سطح البحر في منطقة دخان. يتميز مناخ قطر بأنه صحراوي حار، حيث يكون الصيف طويلاً والشتاء معتدلاً قليلاً فيما يتعلق بكميات الأمطار، وتشهد زيادة في نسبة الرطوبة المصاحبة للرياح الشرقية من أواخر مايو إلى أول أكتوبر، كما

[1] وزارة الخارجية القطرية، إدارة المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية الدوحة، **شبه جزيرة قطر عبر التاريخ**، إصدار الألفية (قطر تميز)، 2000، ص.16.

يعتدل المناخ من أواخر أكتوبر إلى أواخر فبراير، ونادرًا ما تتساقط الأمطار في فصل الشتاء، حيث لا تتجاوز كميتها السنوية متوسط 70 مليمترًا. ونظرًا لقلة مصادر المياه الصالحة للشرب، فإن المساحات المزروعة محدودة وتشكل عوائدها جزءًا صغيرًا من الدخل القومي[1].

الشكل رقم (01-02): الموقع الجغرافي لدولة قطر

المصدر: محمد حافظ عبد المجيد، الحالة القطرية والمشهد السياسي، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، 13 فيفري 2009، مقالة منشورة تم الاطلاع عليها يوم 05-04-2024، من خلال الرابط التالي:

http://www.almethaq.info/news/article1438.htm2030

ثانيا: المحددات الديمغرافية

ينتمي القطريون إلى السلالات العربية التي استوطنت شبه الجزيرة العربية .زاد عدد سكان قطر نتيجة لوصول موجات هجرة متتالية جاءت من شبه الجزيرة العربية خلال القرن الثامن عشر نتيجة للظروف المناخية القاسية التي تعرضت لها شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة. خلال التطور الاقتصادي الكبير في الستينات، استقبل المجتمع القطري هجرات مختلفة تركت أثرًا في تشكيله. كانت هذه الهجرات قادمة من بلدان متنوعة ومناطق مختلفة، وبالتالي كان لها تأثير غامض في بنية المجتمع القطري ولم تدرس بشكل كافي.

[1] الهيتي صبري فارس، **الخليج العربي أرضه-سكانه- اقتصاداته- جيوبوليتيكيته** (الأردن: دون دار النشر، 2004)، ص.78.

بلغ عدد سكان قطر في نهاية شهر مارس 2024 نحو 3,120,000 نسمة، هذه البيانات تمثل عدد الأفراد من كافة الأعمار (القطريون–غير القطريون) داخل حدود دولة قطر[1].

يقطن حوالي 80% من سكان قطر في مدينة الدوحة، التي تعتبر عاصمة الدولة ومقر الحكم، كما تشمل الضواحي الكبيرة للدوحة: الريان ومدينة خليفة، وتشكل هذه الكثافة السكانية العالية في العاصمة "الدوحة "وضواحيها "الريان" و"مدينة خليفة" معدل تحضر مرتفعًا للغاية[2].

كما يظهر أن الهيكل السكاني في قطر استمر بأساسه في الأساس كهجرة قبلية رئيسية، حيث يلعب عامل الهجرة دورًا كبيرًا في تشكيل حجم السكان وخصائصهم، ويمكن القول إن الغالبية العظمى من سكان قطر هم من الأجانب في الأصل، حيث يشكل الوافدون مجتمعًا متنوعًا من العرب والآسيويين والأفارقة وبعض الأوروبيين. ومع ذلك، هناك عوامل مهمة تؤثر في هذا الأمر:

1. تواضع مساهمة العنصر الوطني في الدخل القومي، حيث يعمل الجانب الوطني في الملكية والإدارة غير المباشرة، وهذا يؤدي إلى تقليل دورهم في الاقتصاد.
2. لاتجانس اللهجات بين الطوائف المختلفة وعدم التجانس في العادات والتقاليد، مما يحمل معه أخطارًا عديدة وظواهر لم تكن معروفة سابقًا في المجتمع القطري[3].

ويؤكد "الخليفي" أن قضية الخلل السكاني هي قضية تهم قطر، ويعتبر أن السياسة السكانية للبلاد تأتي نتيجة لاستشعار الأخطار المستقبلية التي قد تنشأ عن النمو غير الطبيعي لسكان البلاد، مما يتطلب اعترافًا بالتحولات في التركيبة السكانية واتخاذ تدابير لتصحيح هذه الاختلالات.

---

[1] جهاز التخطيط و الإحصاء،"إجمالي السكان المتواجدون في قطر"، في: https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/StatisticsSite/Pages/Population.aspx تاريخ الاطلاع: (2024/05/21).

[2] الهيتي صبري فارس، **المرجع السابق**، ص.80.

[3] أل ثاني عبد العزيز محمد، **المرجع السابق**، ص.35–38.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة السكانية في قطر في:

1. زيادة معدلات النمو الطبيعي للمواطنين وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام.
2. تصحيح الاختلال في التركيبة السكانية بزيادة نسبة المواطنين في إجمالي السكان.
3. زيادة مساهمة المواطنين القطريين في النشاط الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة بينهم، بهدف تحقيق التوازن في سوق العمل[1].

ويعتبر استقطاب الخبراء والعلماء والمفكرين في مختلف المجالات أحد الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة الخلل السكاني في قطر، وينصح الباحثون بتوجيه الجهود نحو استقطاب العرب للحفاظ على الهوية العربية للدولة.

أما عدد الأشخاص العاملين في دولة قطر فبلغ عددهم 2.243.626 شخص حسب إحصائيات سنة 2023 وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالسنين السابقة والتي نوضحها في المخطط التالي:

الشكل رقم (02-02): عدد الأشخاص العاملين (2021-2023)

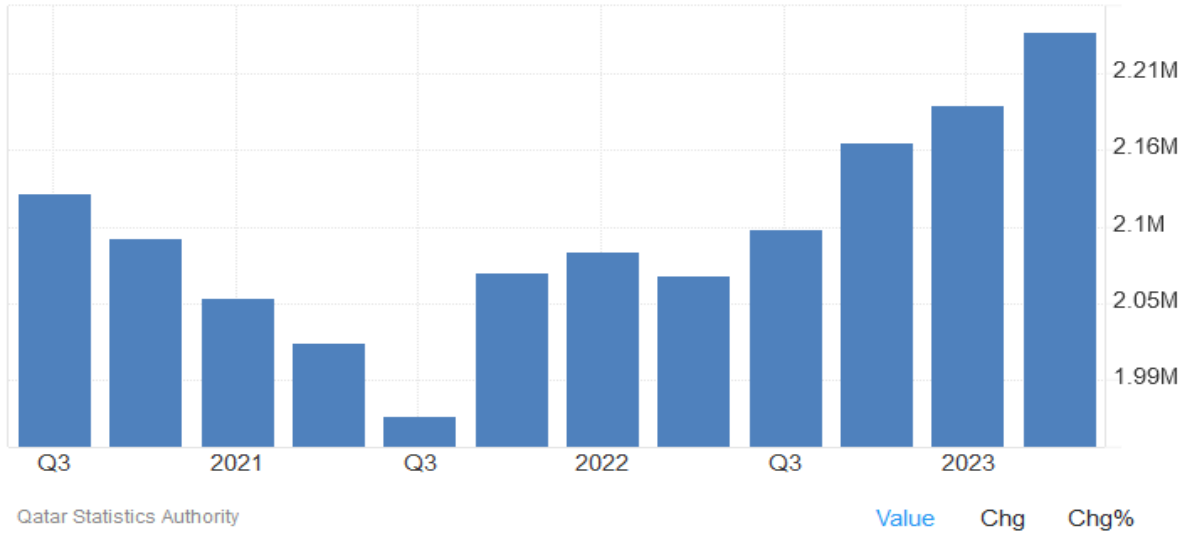

[1] الخليفي محمد، الخلل السكاني قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر، ***صحيفة العرب***، ع. 8556، 02-11-2012، ص.9.

المصدر: معطيات: التوقعات 2001-2023، 2024-2026، تم الاطلاع عليها يوم 05-04-2024 من خلال رابط الموقع الأتي:
https://ar.tradingeconomics.com/qatar/gdp

أما فيما يخص أدنى الأجور ومعدل البطالة فنوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-02): أدنى الأجور ومعدل البطالة (2023-2024)

	أخرى	السابق	وحدة	مرجع
عدد الأشخاص العاملين	2243626.00	2190945.00		Dec 2023
أدنى الأجور	1000.00	1000.00	ريال قطري / شهر	Dec 2024
عدد السكان	2.91	2.75	مليون	Dec 2022
معدل البطالة	0.10	0.10	في المئة	Dec 2023

المصدر: معطيات: التوقعات 2001-2023، 2024-2026، تم الاطلاع عليها يوم 05-04-2024 من خلال رابط الموقع التالي:
https://ar.tradingeconomics.com/qatar/gdp

وفي الجدول الموالي نوضح حجم القوة الديمغرافية والاقتصادية لقطر بجارتيها السعودية وإيران:

الجدول رقم (02-02): مقارنة حجم القوة الديمغرافية والاقتصادية لقطر بجارتيها السعودية وإيران

الموضوع	قطر	السعودية	إيران
المساحة	11586 كم^2	2.149 مليون كم^2	1.648 مليون كم^2
الترتيب العالمي بحسب المساحة	156	13	18
عدد السكان/ مليون نسمة	2.3	29	82
الترتيب العالمي بحسب عدد السكان	143	47	17
حجم الاقتصاد وفق الناتج المحلي الإجمالي/ مليار دولار	156	646	393
الترتيب العالمي بحسب الاقتصاد	56	20	27

المصدر: مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، **سياسات عربية**، العدد 28، سبتمبر 2017، ص17.

ثالثا: المحددات السياسية

لقد كان لعامل القيادة القطرية والعمر الجيلي المتعلق بها، وتكوينها، مدركاتها، وتصوراتها للعالم ولمستقبل الدولة، دور رئيسي في إعطاء دفعة للسياسة الخارجية القطرية وإعادة توجيهها وتحديد مبادئها وأهدافها، بناءً أدواتها، ورسم أسلوبها. لذلك، يكون فهم سلوك الدولة القطرية أكثر تفسيرًا من خلال التركيز على المستوى الفردي من التحليل، وتسليط الضوء على صانع القرار في السياسة الخارجية.

على مستوى نظام الحكم، تُعتبر قطر إمارة تعتمد النظام الملكي الوراثي، حيث يشغل الأمير دور رئيس الدولة؛ تحكم قطر عائلة آل ثاني، التي يعود تواجدها إلى القرن الثامن عشر فبعدما قطر حصلت على استقلالها السياسي في سبتمبر 1971، بعد إلغاء معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية في نوفمبر 1916 وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة لم تنص على تدخل بريطانيا في شؤون الحكم الداخلي، إلا أنها كانت تُسلم العلاقات الخارجية للحكومة البريطانية. بعد إلغاء تلك المعاهدة، تمكنت قطر من التخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سيادتها الخارجية[1].

بدأت السياسة الخارجية القطرية تأخذ ملامحها عندما تولى حمد بن خليفة آل ثاني العرش عندما كان عمره يناهز 44 سنة، وكانت رؤيته تتمثل في فك العزلة عن قطر وبناء صورة عالمية لها كدولة ليبرالية تقدمية، وخلال فترة حكمه منذ عام 1995 وحتى عام 2013، عمل حمد بن خليفة آل ثاني بالتعاون مع ولي عهده تميم بن حمد آل ثاني ووزير الخارجية الأسبق ورئيس الوزراء حمد بن جاسم آل ثاني على توجيه السياسة الخارجية القطرية ووضع إستراتيجيتها[2].

لم يتوقف النظام السياسي القطري عن تطوير نفسه، حيث يُعتبر اعتماد الدستور الدائم في عام 2005 خطوة مهمة تُظهر منهجية التطور والتحديث التي يتبعها النظام السياسي

[1] الهيتي صبري فارس، **المرجع السابق**، ص.77.

[2] العابد شعيب، "السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.08، (جانفي 2016)، ص.260.

القطري. بدأت هذه المظاهر من خلال استفتاء على الدستور وتنظيم انتخابات محلية ومهنية[1].

كما تتميز ميزة النظام السياسي في قطر بأن المكون الرئيسي يتمثل في استمرارية أسرة آل ثاني في الحكم، حيث يتولى أمير البلاد القيادة العسكرية والسلطة التنفيذية بالتعاون مع رئيس الوزراء الذي يدير مجلس الوزراء. مع ذلك، يُعتبر اعتماد الدستور في عام 2005 حدثًا تاريخيًا، حيث يعكس التطورات والإصلاحات التي حدثت بعد وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى السلطة. يُفهم اعتماد الدستور على أنه ترجمة لرغبة الشيخ حمد بن خليفة في التغيير والإصلاح، وليس استجابة لضغوط أو مطالب شعبية.

في إطار تحليل الأداء السياسي للسياسة الخارجية القطرية لعام 2023، يُلاحظ خمس ملاحظات رئيسية تتمثل في[2]:

1. استمرارية التوجهات السياسية الخارجية والتزام الدوحة بخططها العامة، مع تفوّق "الأداة الدبلوماسية" في التعامل مع التحديات الدولية والإقليمية المعقدة. وقد تجلى ذلك في توسيع نطاق الوساطات التي قامت بها الدوحة في عدة قضايا إقليمية ودولية مهمة.
2. محاولات قطر لحل الأزمة السودانية بين الجيش وقوات الدعم السريع، مما يعكس دورها الفعّال في التسوية السياسية والتهدئة الإقليمية.
3. التوصل إلى اتفاق تبادل محتجزين بين الولايات المتحدة وإيران، ورفع الحظر عن أموال إيرانية مجمّدة في كوريا الجنوبية، مما يظهر قدرة الدوحة على تسهيل الحوار الدولي وتخفيف التوترات.

[1] لازار مهدي، قطر اليوم المسار الفريد لإمارة غنية، ***منشورات ميشالون***، (2013)، ص.7.

[2] أمجد أحمد جبريل، "إنجازات السياسة الخارجية القطرية 2023... الاستمرارية والتحديات"، العربي الجديد، (22 جانفي 2024)، في: ***https://www.alaraby.co.uk*** تاريخ الاطلاع: 05-04-2024

4. دور قطر في استعادة أطفال أوكرانيين محتجزين لدى روسيا وتوفير مأوى لهم في سفارتها في موسكو، ما يبرز التزامها بقضايا حقوق الإنسان والإنسانية.

5. جهود الدوحة في تخفيف الأزمة بين الولايات المتحدة وفنزويلا، والتوصل إلى تبادل السجناء، وإبرام مصالحة شاملة بين البلدين، إلى جانب دورها الحيوي في إيجاد "الهدنة الإنسانية" بين قوات الاحتلال وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

في النهاية، تظهر ملاحظات عام 2023 أن قطر تلعب دورًا فعّالًا في الساحة الدولية، وتتمتع بقدرة استثنائية على التوسط والتعامل مع التحديات المعقدة، مما يعزز مكانتها كلاعب رئيسي في تعزيز السلام والاستقرار العالميين.

ومنه قطر قد نجحت في تأمين أوضاعها الداخلية، فهي تتمتع بمتانة داخلية مقارنة بدول الخليج الأخرى، حيث استطاعت تحويل نفسها من دولة صغيرة إلى قوة إقليمية ودولية بفضل توجهها الخارجي القوي[1].

رابعا: المحددات الاقتصادية

اعتمدت البنية الاقتصادية في قطر، كغيرها من دول الخليج، على إيرادات النفط وسياسات إعادة توجيهها. إلا أن قطر سعت بشكل كبير إلى تطوير اقتصادها، حيث شهدت تحولات في مختلف القطاعات مثل الاقتصاد والصناعة والمال والتجارة والسياحة والنقل والإعلام والاتصالات[2].

تجسدت التجربة القطرية في قطاع الغاز الطبيعي وتصنيعه كتجربة رائدة، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في احتياطي الغاز الطبيعي. في عام 2011، ارتفعت صادرات قطر

[1] عبد الخالق عبد الله، "التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، م.48، ع. 192، (ابريل 2013)، ص.82.

[2] الكواري علي خليفة، "الخليج العربي والديمقراطية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **اللقاء 22 لمنتدى التنمية في الدوحة**، 2001، ص.55.

من الغاز المسال إلى 77 مليون طن سنوياً، مما جعلها أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم وأكبر مصدر له[1].

كما قامت قطر بإبرام شراكات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية لاستغلال الغاز المسال، وتعتبر عائدات الغاز مصدراً رئيسياً للدخل الحكومي، حيث تمثل حوالي 70% منه. يرى البعض أن القوة الاقتصادية القطرية تشكل الركيزة الأساسية التي تساعد في تعزيز دورها السياسي في المنطقة.

تعتبر الدبلوماسية المالية وسيلة هامة لقطر لتحقيق أهدافها السياسية، حيث تقوم بتقديم الدعم المادي والمساعدات التنموية في مختلف الدول. فبفضل هذا الدور، تجاوزت قطر عجزها العسكري وأصبح لها دور نشط في الشؤون الإقليمية[2].

من جهة أخرى، سعت دولة قطر إلى تحقيق الشروط الفنية والاقتصادية المثلى للاستفادة من ثروتها النفطية. فقد أسفرت المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية عن التوصل إلى اتفاقيات تؤكد سيادتها على مواردها الطبيعية وتحدد أسعار النفط[3].

فمنذ منتصف التسعينيات، وضع "**حمد بن خليفة آل ثاني**" إستراتيجية طويلة الأمد لقطر باعتبار الغاز والبتروكيماويات العمود الفقري لاقتصادها المستقبلي. وبفضل استثماراتها في هذه القطاعات وبناء البنية التحتية المناسبة، أصبحت قطر من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم.

بحلول عام 2006، تفوقت قطر على اندونيسيا في إنتاج الغاز، وبلغ إنتاجها حوالي 77 مليون طن سنويًا في عام 2010، مما جعلها تمثل نسبة كبيرة من صادرات الغاز

[1] المرهون عبد الجليل زيد، **الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية**،(مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص.57.

[2] خضير ماجد حميد، "مقومات السياسة الخارجية القطرية دراسة في السلوك السياسي"، **مجلة دراسات دولية**، ع.49، 2011، ص.232.

[3] عدناني خولة،" أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر وقطر"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، م.05، ع.02، (أوت 2019)، ص.257.

الطبيعي المسال عالميًا. بفضل هذه الإنتاجية الكبيرة، بدأت قطر توريد الغاز للعديد من الدول الكبرى مثل المملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية[1].

تراكمت عائدات الاستثمارات الخارجية وعائدات الغاز الطبيعي المسال، وأسهمت في بناء قوة ناعمة لقطر على المستوى الدولي، مما ساعد في تعزيز استقرارها وزيادة مكانتها. كما سمحت هذه العائدات لقطر بتنويع شركائها الدوليين وتوسيع علاقاتها مع القوى الكبرى، والتي أصبحت تربطها بها اتفاقيات طاقة طويلة الأمد، مما جعل استقرار قطر يعد مصلحة مشتركة للأمن الدولي أيضًا.

في العام الجديد لعام 2024، تحافظ قطر على مكانتها الريادية في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتسويقه عالميًا، حيث أبرمت اتفاقيات مهمة للاستكشاف والإنتاج مع عدد من الدول في مختلف أنحاء العالم، ووقعت عقودًا بقيمة تتجاوز المليارات من الدولارات لتنفيذ مشاريع توسعة حقول الشمال الشرقي والشمال الجنوبي. ومن المتوقع أن ترفع هذه المشاريع الطاقة الإنتاجية لقطر من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنويًا إلى 126 مليون طن سنويًا من المتوقع أن يبدأ إنتاجهما عامي 2026 و2027[2].

بالإضافة إلى ذلك، وقعت شركة قطر للطاقة عدة اتفاقيات لزيادة حجم أسطولها من ناقلات الغاز الطبيعي المسال، حيث من المقرر بناء 100 ناقلة بتكلفة تقدر بنحو 70 مليار ريال. أكد وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري على استمرارية قيادة الشركة لصناعة النفط والغاز في قطر، وتعزيز مكانتها كأكبر مزود للغاز الطبيعي المسال في العالم.

فيما يخص إنتاج الغاز في قطر، فقد أشار الوزير إلى أهمية توسعة حقل الشمال، الذي سيعزز من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية بإضافة 48 مليون طن سنويًا، مما يجعله أكبر مشروع منفرد في تاريخ صناعة الغاز الطبيعي المسال.

---

[1] العابد شعيب، **المرجع السابق**، ص.262.

[2] أسامة سعد الدين، "قطر تدخل 2024 متربعة على قائمة إنتاج الغاز وتسويقه"، (الدوحة، 31 ديسمبر 2023)، في: https://www.alaraby.co.uk ، تاريخ الاطلاع: (05-04-2024).

من بين المصادر المحلية المعترف بها والمستخدمة بكثرة لدى الخبراء في هذا السياق، يعزى النجاح البارز للسياسة الخارجية القطرية إلى اعتبارات اقتصادية بارزة. وفقًا لكتاب "حقائق المخابرات الأمريكية" الصادر عن "CIA Fact Book"، فإن قطر تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

كما تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي القومي القطري كان متزايدًا بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2010 إلى 2014. كما يستفيد حوالي 300,000 مواطن قطري من الإعفاءات الضريبية والخدمات العامة المجانية، حيث تبلغ نسبة البطالة حوالي 0.3%.

وفيما يخص الناتج الإجمالي المحلي حسب إحصائيات 2022 لقطر فهو 236.26 مليار دولار[1]، أما بالنسبة لسنة 2023 فيتمثل في المخطط التالي:

الجدول رقم (03-02): الناتج المحلي الإجمالي لقطر لسنة 2023

	Last	Previous	Unit	Reference
الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة	506.00	511.00	QAR - مليون	Jun 2023
الناتج المحلي الإجمالي من البناء	18860.00	18819.00	QAR - مليون	Jun 2023
الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع	13536.00	13309.00	QAR - مليون	Jun 2023
الناتج المحلي الإجمالي من التعدين	65374.00	64369.00	QAR - مليون	Jun 2023
الناتج المحلي الإجمالي من الإدارة العامة	14501.00	13853.00	QAR - مليون	Jun 2023
الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات	13251.00	12694.00	QAR - مليون	Jun 2023
الناتج المحلي الإجمالي من النقل	6819.00	7119.00	QAR - مليون	Jun 2023
الناتج المحلي الإجمالي من المرافق	1424.00	1219.00	QAR - مليون	Jun 2023

[1] إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) يقيس الدخل القومي والإنتاج لاقتصاد دولة معينة. الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) يساوي إجمالي النفقات على جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل البلاد في فترة زمنية محددة. القيم الحالية، والبيانات التاريخية، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي –قطر – الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: معطيات: 2023-2024 التوقعات 1970-2022، تم الاطلاع عليها يوم 05-04-2024 من خلال رابط الموقع التالي:

https://ar.tradingeconomics.com/qatar/gdp

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فيتمثل في:

الجدول رقم (04-02): الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ديسمبر 2022)

	أخرى	السابق	وحدة	مرجع
الناتج المحلي الإجمالي	236.26	179.73	USD - مليار	Dec 2022
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	63428.36	61022.50	USD	Dec 2022
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد PPP	96557.81	92895.34	USD	Dec 2022

المصدر: معطيات: 2023-2024 التوقعات 1970-2022، تم الاطلاع عليها يوم 05-04-2024 من خلال رابط الموقع التالي:

https://ar.tradingeconomics.com/qatar/gdp

أما فيما يخص التضخم في قطر فنوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-02) التضخم في قطر حسب إحصائيات فيفري 2024

	أخرى	السابق	وحدة	مرجع
مؤشر أسعار المستهلك CPI	108.18	108.55	نقاط	Feb 2024
كبي الإسكان المرافق	95.91	95.91	نقاط	Feb 2024
مؤشر أسعار المستهلك النقل	111.09	111.40	نقاط	Feb 2024
التضخم الغذائي	6.56	5.23	في المئة	Feb 2024
التضخم معدل (السنوي)	2.70	2.99	في المئة	Feb 2024
معدل التضخم (شهريا)	-0.34	-1.30	في المئة	Feb 2024
أسعار المنتجين	114.39	113.22	نقاط	Feb 2024
تغيير أسعار المنتجين	-8.60	-12.63	في المئة	Feb 2024

المصدر: معطيات: التوقعات 2009-2024، 2025-2026، تم الاطلاع عليها يوم 05-04-2024 من خلال رابط الموقع التالي:
https://ar.tradingeconomics.com/qatar/gdp

خامسا: المحددات التاريخية

بدأ تاريخ دولة قطر بالهجرة إليها لعناصر من قبائل العتوب من الكويت في شبه الجزيرة العربية في عام 1766. في ذلك الوقت، كان نفوذ آل ثاني متمركزًا في منطقة البدعة، بينما كانت شؤون المدن الأخرى تُديرها الشيوخ المحليون.

و تطورت قطر ببطء نسبياً مقارنة بالإمارات الأخرى، ويرجع ذلك جزئياً إلى سيطرة الدولة العثمانية عليها خلال حملة الإحساء في عام 1871، حيث كانت الإمارة وشيوخها خارجين عن المعاهدات التي عُقدت بين بريطانيا والأمراء في منطقة الخليج العربي[1].

لم تكن قطر تتمتع بوضع سياسي مستقل يجعلها إمارة، حتى نمو قوة آل ثاني وثروتهم وتزعمهم لهذه القبائل، وتحت ظروف صعبة من المنافسات والتوازنات السياسية في المنطقة، وقعت أول اتفاقية بريطانية قطرية في عام 1878، مما اعترفت بموجبها بريطانيا بآل ثاني كحكام للإمارة، واعتبرت الإمارة ككيان مستقل ذو سيادة على شبه الجزيرة القطرية وقبائلها[2].

وبناءًا على المعاهدات التي وقعت في عام 1869 و1913 و1916، وبعد الاستقلال عام 1971، أصبحت قطر جزءًا من نظام الخليج العربي، وفي أوائل التسعينات بعد حرب الخليج الأولى والنزاعات الحدودية مع السعودية والبحرين، سعت قطر إلى تعزيز استقلالها وموقعها في المنطقة[3]، كما انضمت إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة أوبك.

---

[1] مفيد الزيدي، ***تاريخ قطر المعاصر (1913-2008)***، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010)، ص.57-58.

[2] أحمد زكريا الشلق، ***تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة***، (الدوحة: دون دار النشر ط.3، 2006، ص.15.

[3] رياض نجيب الريس، ***الخليج العربي ورياح التغير***، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر ط.1، 1990)، ص.17.

في نهاية القرن الثامن عشر، بعد وفاة محمد بن آل ثاني، تولى ابنه قسيم الحكم تحت راية الإمبراطورية العثمانية، وبمساعدة العثمانيين، تم دمج قسم شبه الجزيرة العربية بإضافة الريان والديان وأم صلال والخور، باستثناء بعض المناطق في الشمال مثل الزوبارة التي كانت تحت سيطرة البحرين، وفي عام 1913 عين عبد الله ابن قسيم ابن محمد آل ثاني رأساً لقبيلة آل ثاني بعد وفاة قسيم. في 3 نوفمبر 1916، تم توقيع معاهدة تقر بالحماية البريطانية لقطر، وانتهت بذلك فترة الحماية العثمانية لها. في أعقاب هذه المعاهدة، استغلت بريطانيا النفط القطري حصريًا، وتم استعادة الزوبارة في عام 1937.

في عام 1949، ترك الشيخ "عبد الله بن قسيم ابن محمد آل ثاني" الحكم لابنه علي، وفي نفس العام تم استخراج البترول المكتشف في الدخان في الغرب القطري، واكتشاف ثلاثة آبار أخرى في الشرق في عام 1950. في 3 سبتمبر 1971، أعلنت دولة قطر استقلالها، مما أنهى فترة الحماية البريطانية التي استمرت لمدة 55 عامًا. في عام 1972، تم عزل حمد بن علي من قبل ابن عمه خليفة بن أحمد آل ثاني.

في عام 1981، تم تشكيل مجلس تعاون الخليجي الذي ضم قطر وجيرانها: السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، وعمان. وفي عام 1986، حدث احتلال لبعض الجزر البحرينية من قبل قطر، مما أدى إلى أزمة حادة بين البلدين، وانتهت بتوقيع اتفاقية سلام[1].

بدأت إستراتيجية قطر تتغير مع حرب الخليج في عام 1991، حيث شاركت في الائتلاف الدولي ضد العراق ولجأت إلى محكمة العدل الدولية حول الخلاف الحدودي مع البحرين. بعد ذلك، في عام 1992، استعادت قطر العلاقات مع العراق، وسعت بكل الوسائل لبناء وجود وسمعة دولية، وكان الهدف من هذه المحاولات هو تخليص قطر من العزلة التي فرضت عليها وتحويلها إلى دولة ذات تأثير في فلك السياسة الإقليمية والدولية.

[1] أل ثاني عبد العزيز محمد، ***السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1972-1991***، أطروحة دكتواره، تخصص الإدارة والأعمال الدولية،(جامعة قناة السويس، كلية التجارة والعلوم السياسية، 1997)، ص.16-19.

تغيرت صورة قطر وموقعها لتصبح فاعلًا اقتصاديًا يعتمد على الطاقة، وسياسيًا من خلال بناء شبكة تحالفات ومصالح تجعل منها دولة ذات تأثير كبير[1].

في عام 1995، تم عزل خليفة بن أحمد من قبل ابنه الأكبر الشيخ حمد، فيما يُعرف بالانقلاب الأبيض. ويُذكر أنه خلال الفترة من عام 1850 حتى 1995، تعاقبت عدة شيوخ من عائلة آل ثاني على حكم شبه الجزيرة القطرية، وكان آخرهم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تولى الحكم عبر انقلاب في سبتمبر 1995، وتنازل طوعًا عن التقاليد الحاكمة لصالح ابنه ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في يونيو 2013.

في هذه الفترة، سُجلت بداية النجاحات القطرية والقفزة النوعية التي شكلت قطر الحالية، ومن بين هذه المشاريع نذكر:

1. إنشاء قناة الجزيرة الإعلامية في عام 1996.
2. إنشاء بورصة الدوحة في عام 1997.
3. إجراء الانتخابات البلدية في عام 1999.
4. المصادقة على الدستور الدائم لدولة قطر في عام 2004.

وبداية تسجيل النجاحات القطرية والقفزة النوعية التي شكلت قطر الحالية كانت مع اختيارها لاستضافة فعاليات كأس العالم 2022، حيث خصصت قطر مبلغًا يصل إلى 200 مليار دولار لهذا الحدث التاريخي، والذي يعتبر سابقة في المنطقة.

من ثم، شهدت السياسة الخارجية القطرية تغييرًا ملحوظًا، حيث أصبحت أكثر مشاركة ونشاطًا في القضايا الرئيسية في المنطقة. حيث سعت قطر لأن تكون أكثر استقلالًا عن دول المنطقة، وقامت بتوسيع دائرة علاقاتها خارج منطقة الخليج.

تحقيقًا لأمنها، وقعت قطر اتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة في عام 1991، واستضافت أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة. إضافة إلى ذلك، واجهت قطر بعض

[1] عبد النور عنتر، "لغز قطر"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، 2013، ص.3.

المشاكل مع جارتها البحرين وكذلك السعودية، ولكن تم حل النزاع الحدودي مع السعودية في الفترة من عام 1992 إلى عام 1994، وتم ترسيم الحدود في عام 2011[1].

الهدف الرئيسي الذي وضعه الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" وابنه ولي العهد الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" كان التخلي عن التبعية السعودية وبروز قطر كقوة إقليمية قادرة على المنافسة والتأثير في الساحة الدولية، وذلك من خلال استثمار مجموعة من الإمكانيات والخصائص التي تتوافر لديها[2].

قد يرى البعض أن بدايات ظهور قطر على الخريطة الإقليمية الدولية تمثلت في الدور الإقليمي الذي أوجدته قطر عبر استضافتها لفعاليات متعددة، مثل عقد المؤتمر الاقتصادي السنوي الأفريقي في الدوحة عام 1997، مما جعل بعض المحللين يستغربون الدور الحالي لقطر الذي لم تكن تمارسه من قبل، ويرجعون بروز الدور السياسي القطري إلى وجود فراغ نتيجة غياب القوى الإقليمية الكبرى مثل مصر والسعودية والعراق.

في 25 يونيو 2013، تنازل صاحب السمو الشيخ "**حمد بن خليفة آل ثاني**"، أمير دولة قطر، عن الحكم لابنه الشيخ "**تميم بن حمد آل ثاني**" الذي لم يتجاوز عمره آنذاك 33 عامًا، حيث قدمت تفسيرات عديدة لهذا الانتقال السلطوي، فقد اعتبر البعض أنه رسالة من الأمير الوالد بعدم تمسكه بالسلطة، مشيرين إلى إزاحته في عام 1995 من قبل الشيخ خليفة كنوع من تركيز الجهود على تطوير دولة قطر. بينما اعتبر البعض الآخر أن الشيخة موزا باعتبارها زوجة الأمير السابق قامت بالتأثير في هذا القرار وتوجيهه نحو ابنها.

في السياق الدولي، تبدو سياسة قطر ديناميكية ومتغيرة، حيث تسعى الآن لتكون ساحة للحوار بين الأطراف المتصارعة بدلًا من أن تكون طرفًا في الصراعات. في خطابه خلال زيارته لنيويورك في سبتمبر من ذلك العام، أشار الشيخ تميم بن حمد إلى أن قطر تفضل العودة لدور الوسيط الدولي، وتعكف على رعاية الحوار وتقديم الوساطة بين الأطراف

[1] **Les outils d'influence de l'émirat du Qatar,** compagnie Méditerranéenne d'analyse et d'intelligence Stratégique, les cahiers stratégiques- CMAIS 2013, p.63-64, sur le site : ***https://www.cmais-strat.com/wp-content/uploads/2017/11/LesCahiersStrategiques-2013.pdf***

[2] ***Les outils d'influence de l'émirat du Qatar*, op-cit,** p.64.

المتنازعة. كما أكد رفضه لوصف بعض الجماعات المعارضة العربية بأنها إرهابية، وأعرب عن استعداده للانضمام لتحالف عسكري دولي لحماية الشعب السوري.

في نفس السياق، نقل الشيخ تميم بن حمد عن قادة الأخوان المسلمين الذين غادروا قطر بسبب رغبتهم في ممارسة دور سياسي ضد النظام المصري الجديد. كما انتقد في خطابه بالأمم المتحدة محاولات النظم القديمة لعرقلة الحراك العربي، حيث اعتُبر "الحراك العربي" مصطلحًا أكثر موضوعية وحيادية من "الربيع العربي"، والذي بدأ في تونس نهاية عام 2010 وبداية عام 2011[1].

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية القطرية

لكل سياسة خارجية أهداف ودوافع يعمل صانعو القرار على تحقيقها بما يتناسب مع الموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو معنوية، وذلك من خلال برامج محكمة ومنظمة. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية القطرية، تشمل أهدافها الأوضاع التي تسعى قطر لتحقيقها في البيئة الدولية، سواء عبر التأثير في النظام الدولي أو التعاون مع الوحدات الدولية الأخرى. وبشكل عام، تتنوع أهداف السياسة الخارجية القطرية فيما يلي:

1. الحفاظ على أمنها وحمايتها من التهديدات الأمنية:

تسعى السياسة الخارجية لقطر بشكل رئيسي إلى الحفاظ على أمنها واستقرارها، خاصةً في ظل التحديات والتهديدات التي تواجهها، وذلك نتيجة لعدم التوازن في المساحة والسكان بين قطر وجيرانها القويين، السعودية وإيران. تُعتبر من أبرز أهداف السياسة الخارجية القطرية الردع ومنع أي اعتداء على سيادتها، لهذا السبب، قامت قطر بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفتحت أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في المنطقة على أراضيها، بهدف تعزيز أمنها وحمايتها من أي تهديدات محتملة، سواء من الشمال أو الجنوب[2].

[1] ***Les outils d'influence de l'émirat du Qatar***, **op-cit**, p64-65

[2] محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية : نجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013**، (الدوحة: مركز الدراسات، ط.1، 2014)، ص.40.

إضافة إلى ذلك، تسعى قطر إلى حل النزاعات الحدودية مع البحرين، وتحديداً تلك التي تتعلق بالحقول الغازية، كما تتعاون مع إيران على الرغم من التوترات المتزايدة في المنطقة، بهدف تجنب الصراعات وضمان استمرار تدفق الغاز الطبيعي بسلاسة.

2. تحقيق المكانة الإقليمية والدولية:

تتجلى رغبة وطموح قطر في تحقيق مكانة إقليمية ودولية أكبر من خلال الخروج من تأثير الهيمنة السعودية على دول الخليج. تبنت قطر سلسلة من السياسات المرتبطة بطموحات أميرها الشيخ حمد بن خليفة، وعملت جاهدة على تحقيقها بمساندة القدرة السياسية والاقتصادية التي تأتي جزئيًا من مواردها النفطية الهائلة ودعم الحماية الأمريكية. يهدف هذا الجهد إلى ملء الفراغ في الزعامة الإقليمية.

يندرج هذا السعي ضمن رغبة النخبة الحاكمة في قطر، بقيادة الأمير الوالد حمد بن خليفة آل ثاني ووزير الخارجية السابق حمد بن جاسم، في أداء دور بارز في تشكيل مسار المنطقة وتأثيرها، مما يفسر الحرص على تواجد قطر في قلب الأحداث والتأثير فيها. يعكس هذا التوجه أيضًا يسعى للحفاظ على علاقات مع مختلف الأطراف في المنطقة، بما في ذلك تلك المعادية للغرب أو التي يصعب التواصل معها، مثل القوى الإسلامية، وتتعلق هذه السياسة أيضًا بالسعي لتحقيق الزعامة الإقليمية في ظل غياب وتراجع عدد من الفاعلين الإقليميين الآخرين[1].

3. استثمار موارد البلاد وتوفير الموارد التي تحتاجها:

أسهمت السياسة القطرية في استثمار موارد الهيدروكربونات لتحقيق التنمية المستدامة، بالتزامن مع إطلاق برامج لجذب الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية. تضمنت أهدافها تيسير بناء بيئة اقتصادية مفتوحة ومرنة وتنافسية في عالم متغير. كما سعت لتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية والمالية مع دول مجلس التعاون والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

[1] محمود سمير الرنتيسي، ***المرجع نفسه***، ص.41.

تطمح قطر إلى بناء اقتصاد متنوع يتخطى قطاع الهيدروكربونات، ويشمل مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية، مما يتناسب مع التحديات الدولية ويعزز استقرار الاقتصاد القطري ويوفر فرص العمل للأجيال القادمة. تلعب مؤسسات متعددة دورًا مهمًا في جهود تنويع الاقتصاد القطري، بما في ذلك مركز قطر المالي، وبنك قطر للتنمية، وجهاز قطر للمشاريع[1].

4. العمل على تعويض الخلل السكاني:

تواجه قطر تحدي النمو السكاني السريع الناجم عن قوة العمل الوافدة من الخارج، بينما يشهد نمو السكان الأصليين تباطؤًا في ذلك. لهذا، وضعت قطر من بين أهدافها تحقيق التوازن بين الآثار السلبية المحتملة على الهوية الوطنية نتيجة لاستقطاب هذه القوى العاملة، وبين المنافع المترتبة عن زيادة العمالة. كما تبنت سياسات للاستقدام والاندماج في القطاع الخاص لتنفيذ السياسات العامة.

ومن بين الأهداف التي حددتها قطر في رؤيتها لعام 2030، تعزيز دورها الإقليمي اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، خاصة في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما تسعى لتعزيز التبادل الثقافي مع شعوب أخرى.

تلتزم قطر بدعم وتعزيز حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات، وتسعى للمساهمة في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية وروحية وتنموية وإنسانية. تعتبر هذه المبادرات جزءًا من جهودها في تصدير ثقافتها إلى الخارج بهدف الحفاظ على تراثها الثقافي من الاندثار نتيجة للتأثير الثقافي الذي تشهده من جراء العمالة الأجنبية الوافدة إليها. وبذلك، تسعى قطر لتعويض الاختلال السكاني من خلال مبادرات لمواجهة التأثير الثقافي الإيديولوجي[2].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.42.

[2] محمود سمير الرنتيسي، **المرجع نفسه**، ص.43.

المبحث الثاني: أدوات وسمات السياسة الخارجية القطرية

قطر، الدولة الصغيرة في شبه الجزيرة العربية، تتألق بأهمية كبيرة في المشهد العالمي رغم حجمها الصغير، إذ تشتهر بثرواتها الطبيعية، لكن ما يميزها بشكل خاص هو دورها البارز في السياسة الخارجية والدبلوماسية، فبجذورها العميقة في التاريخ العربي والإسلامي، تستمر قطر في التطور والتحول لتصبح لاعبًا رئيسيًا في الشؤون الإقليمية والدولية، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أدوات وسمات السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية القطرية

تنقسم أدوات السياسة الخارجية إلى ثمانية أدوات محددة، وهي: الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية الداخلية، والاستخباراتية، والعلمية والتكنولوجية، والموارد الطبيعية، والرمزية. تشمل هذه الأدوات محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتتضمن أدوات دعائية وأيديولوجية وثقافية ونفصل فيها فيما يلي:

1. الأداة الدبلوماسية:

يعتبر العمل الدبلوماسي أحد أهم الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية القطرية، حيث يشير عدد من المحللين أن قطر قد وضعت سياستها الخارجية على أساس استراتيجي يهدف إلى البقاء وتعزيز المكانة الإقليمية والعربية للدولة. من خلال هذه الإستراتيجية، تسعى قطر إلى تعزيز مكانتها في المنطقة من خلال تقديم نفسها كوسيط محايد يمكن الاعتماد عليه، والذي يسعى دائماً لتحقيق السلام والاستقرار.

قامت قطر بالاستفادة من القوة الناعمة لتحقيق أهدافها في مناطق التوتر العربية، حيث تمكنت من تخفيف التوتر ومنع اندلاع الحروب في عدة مناطق، مثل منع الصراع بين اريتريا وجيبوتي، كما نجحت في تهدئة التوتر في مناطق مثل دارفور ولبنان، واليمن وأفغانستان، إضافة إلى تسهيل الحوار بين فتح وحماس، كما قامت بتنظيم واستضافة العديد من المنتديات والمؤتمرات على مستوى القمة[1].

[1] أثير عبد الواحد، " دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، **دراسات دولية**، (ع.43، مارس 2010)، ص.118.

قطر تبرز بوضوح في دور الوسيط الدبلوماسي، حيث اعتمدت دبلوماسية نشطة تفتح آفاقًا جديدة للعلاقات مع عدة دول، بما في ذلك إسرائيل وإيران وحركة حماس وحزب الله، هذا ساهم في بناء سمعة إيجابية لقطر في المنطقة.

فمنذ أوائل عام 2011، نجحت قطر في لعب دور دبلوماسي بارز في الشرق الأوسط، وأكدت مكانتها كدولة تتمتع بعلاقات جيدة مع العديد من الأطراف. استفادت قطر من غياب القوى التقليدية في المنطقة التي كانت منشغلة بشؤونها الداخلية. نجحت قطر في التعامل بسرعة وجرأة، وانتقلت من سياسة الوساطة السلمية إلى التدخل المباشر في الأزمات والتعاطي مع أطراف الصراع.

كما ترتكز السياسة الخارجية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات. تؤمن قطر بقوة الدبلوماسية والحوار كوسيلة لحل الصراعات، ولديها سجل طويل في مجال الوساطة، حيث تقوم السياسة الخارجية لقطر على احترام جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفًا فيها.

أولويات السياسة الخارجية لقطر تتضمن[1]:

- تعزيز التنمية المستدامة والحد من التمييز ضد المرأة والأقليات الدينية.
- تقديم المساعدات الإنسانية في المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات.
- دعم وتعزيز الجهود المبذولة لتقليص الحاجات الإنسانية في الحالات الطارئة.
- السعي لإيجاد حلول للنزاعات من خلال الحوار والوساطة.

2. الأداة الإعلامية

تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والدولي، حيث يمكن من خلالها فهم طبيعة السياسة الخارجية لأي دولة وسلوكها تجاه القضايا الخارجية.

[1] دولة قطر، مكتب الإعلام الدولي، في: https://imo.gov.qa/ar/priorities/foreign-policy/ تاريخ الاطلاع: (05-04-2024).

حيث تعتمد قطر على الأداة الإعلامية كوسيلة أساسية في سياستها الخارجية وممارسة دورها في المنطقة.

إن أحد أبرز المشاريع التي أثرت بشكل كبير هو إطلاق قناة الجزيرة الفضائية عام 1996.[1] حيث قدمت قناة الجزيرة نفسها على أنها صوت للشعوب ومنبر مفتوح لكل من لا صوت له، وتعد من أهم وسائل القوة الناعمة لدولة قطر. كما تتميز قناة الجزيرة بصيتها الذي اكتسبته على الصعيدين الإقليمي والعالمي، خاصة في العالم العربي، والذي لم تكن تتمتع به من قبل.

استخدمت القيادة السياسية في قطر المزيج الدقيق بين فنون الإعلام والاستخبارات بذكاء لتعبير عن سياستها الخارجية، حيث استغلت الحوارات السياسية لنشر إيحاءات حول أهدافها ومواقفها. وركزت على القضايا الراهنة في المنطقة وشخصياتها. تعتبر قناة الجزيرة أداة أساسية وحصناً لثبات دولة قطر، إذ تستخدم بشكل هجومي لتحقيق أهداف الدولة، حيث تتمتع بقدرة فريدة على التأثير في الرأي العام والضغط عليه لتغيير مواقف الحكومات في القضايا المختلفة، وهكذا يظهر تأثير الوسائل الإعلامية في صياغة السياسة الخارجية[2].

3. الاستثمارات والمساعدات الخارجية:

تُعتبر الأدوات المالية واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية القطرية لتحقيق أهدافها ومصالحها. حيث تأسس مركز قطر المالي في عام 2006 بهدف دعم الأنشطة الاستثمارية وتوسيع نطاق المساعدات ليشمل مناطق جغرافية متعددة حول العالم. تدرك قطر مدى تأثير الإغاثة والتنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والفقيرة، حيث قدمت مساعدات طارئة في الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية، مثل الفيضانات في باكستان والزلزال في هايتي والجفاف في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية في فلسطين ودارفور. وقدرت قيمة المساعدات المقدمة من حكومة قطر بما بين العامين 2010

[1] مات.ج.دافي، ***قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي***، تر: نوال الخليلي (الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013)، ص.39.

[2] ماجد خضير، " مقومات السياسة الخارجية القطرية"، **دراسات دولية** (ع.29 ،أفريل2011)، ص.235.

و 2011 بخمسة مليارات و337 مليونا و430 ألف ريال قطري، ووصلت إلى 180 دولة من كافة قارات العالم. وبهذا الشكل، وسعت قطر نطاق تأثيرها وتواجدها في العالم بفضل الاستثمارات المالية التي تخدم سياستها الخارجية[1].

كما تقدم دولة قطر مساعدات إنسانية لمختلف المبادرات التنموية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. بالتعاون مع المنظمات الدولية والدول الشريكة، تلتزم قطر بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الإنسانية.

خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، قدمت دولة قطر مساعدات طبية وإنسانية لأكثر من 90 دولة حول العالم، بالإضافة إلى تقديم 70 مليون دولار لدعم مساعي تطوير اللقاحات ونقلها لجميع أرجاء العالم. تواصل الشراكات الدولية لقطر إحداث أثر إيجابي في العالم، حيث تضمنت هذه الشراكات مبادرة "قطر تصنع الرؤية" التي ساهمت في توفير فحوصات وعلاجات لملايين الأشخاص في الهند وبنغلادش، بالإضافة إلى مساهمات أخرى في شبكة المختبرات المسرعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2].

من خلال مؤسسة التعليم فوق الجميع، تعزز قطر التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية عبر توفير تعليم عالي الجودة للجميع، بما في ذلك برنامج "علم طفلاً" الذي يدعم تعليم الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بسبب الفقر والنزاعات والكوارث الطبيعية والحواجز الثقافية.

كما تلتزم دولة قطر بالحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وذلك انطلاقاً من إيمانها بضرورة معالجة النزاعات والخلافات الإقليمية بالحوار والطرق السلمية؛ نخصص بذكر ما يلي:[3]

[1] محمود سمير الرنتيسي، ***المرجع السابق***، ص.45.

[2] دولة قطر، مكتب الإعلام الدولي، ***المرجع السابق***.

[3] دولة قطر، مكتب الإعلام الدولي، ***المرجع نفسه***.

1. 2008: قامت دولة قطر بالتوسط بين الفصائل اللبنانية المتنازعة من خلال اتفاق الدوحة، الذي أنهى أزمة سياسية استمرت 18 شهراً في لبنان.
2. 2008 – 2013: لعبت دولة قطر دوراً رائداً في جهود السلام في السودان، حيث استضافت محادثات السلام في الدوحة بين الحكومة السودانية ومختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك حركة العدل والمساواة في إقليم دارفور.
3. 2015: نجحت دولة قطر في توسيط نزاع بين قبيلتي التبو والطوارق في ليبيا، مما أدى إلى توقيع اتفاق سلام ومصالحة في الدوحة.
4. 2020: ساهمت جهود الوساطة القطرية في توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان.
5. 2021: توسطت دولة قطر لحل خلاف بين كينيا والصومال.
6. 2021: ساهمت جهود الوساطة القطرية في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين قطاع غزة وإسرائيل بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة.
7. 2022: قامت الأطراف التشادية بتوقيع اتفاقية الدوحة للسلام بمشاركة الحركات السياسية العسكرية في الحوار الوطني الشامل السيادي في تشاد تحت رعاية دولة قطر.
8. 2023: نجحت دولة قطر في إتمام صفقة تبادل الأسرى بين الولايات المتحدة وإيران بفضل جهودها في الوساطة، مما يعزز التزامها بالمشاركة في جهود تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

4. الدخول في أحلاف وتكتلات:

رأت قطر أن أحد أهم أولوياتها هو حماية نفسها من التهديدات الأمنية، نظرًا لصغر مساحتها الجغرافية وقلة عدد سكانها. ولتحقيق هذا الهدف، سعت إلى عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية مع قوى دولية، حيث رأت في القوة العسكرية الأمريكية الحل الأمثل لتأمينها. اتبعت قطر سياسات متنوعة في التعامل مع هذه الدول لتعزيز موقفها الأمني، سواءً عبر إقامة شراكات أمنية مباشرة أو التحالف مع مجموعات دول في المنظمات الدولية[1].

[1] ماجد خضير، ***المرجع السابق***، ص. 224

تبنت قطر إستراتيجية معقدة تجمع بين الخيارات المختلفة، حيث تسعى إلى استغلال علاقاتها مع الولايات المتحدة كضامن لأمنها، وفي الوقت نفسه تسعى لتحقيق التوازن بين عدة دول من خلال التعاون مع إسرائيل وإيران. استخدمت قطر التناقضات الإقليمية في الشرق الأوسط لصالحها، واستغلتها لحماية مصالحها الوطنية وتجنب الوقوع تحت سيطرة قوة إقليمية واحدة، مما دفعها إلى تبني سياسة صداقة مع الجميع. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتبنى علاقات دولية واسعة تجاوزت الشرق الأوسط، مع التركيز على التحالفات مع دول من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البرازيل وجنوب إفريقيا، إلى جانب عضويتها في مجلس التعاون الخليجي[1].

وتؤدي دولة قطر دوراً فاعلاً في المجتمع الدولي يتخذ عدة أشكال، منها عضويتها في مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الـ77، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، كما انضمت دولة قطر لجامعة الدول العربية بعد استقلالها مباشرة في عام 1971 وهذا إيمانا منها بأهمية التكامل والتنسيق العربي بين الدول الأعضاء.[2]

5. الأداة العسكرية:

اعتمدت قطر في سياساتها الخارجية المدعمة للتغيير على استخدام القوة العسكرية على الرغم من قدرتها العسكرية المحدودة، حيث يبلغ عدد جنودها نحو 12 ألف جندي فقط بسبب صغر عدد سكانها. تستخدم قطر القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية، لكن يتم تفضيلها لاستخدام هذه القوة ضمن إطار تحالفات جماعية.

تحافظ قطر على وضعها الأمني والدفاعي من خلال إبرام اتفاقيات دفاعية مع القوى العسكرية الكبيرة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع دول أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

[1] محمود سمير الرنتيسي، ***المرجع السابق***، ص.46.

[2] محمد بن نويمي، ***السياسة الخارجية القطرية***، (قطر: وزارة الثقافة، ط.4، 2023)، ص.217.

استخدمت قطر القوة العسكرية في البحرين عام 2011، وشاركت جنبًا إلى جنب مع الإمارات والأردن في عمليات التحالف الدولي للتدخل في ليبيا، حيث ساعدت في إسقاط نظام معمر القذافي. كما شاركت في عمليات برية في فرض المنطقة العازلة.

6. الأداة الثقافية:

تعتبر دولة قطر الثقافة واحدة من أفضل الوسائل لتعزيز التقارب بين الشعوب وتعزيز التفاهم بين الدول، حيث نجحت في بناء مشهد فني وثقافي فريد يشجع على التفاهم بين الثقافات ويعكس روح الدولة.[1]

تجمع ثقافة دولة قطر بين التقاليد العربية الأصيلة والحداثة، وتضم الدولة عدداً من أبرز مجموعات الفن العربي والتحف التاريخية على مستوى العالم، كما تعكس شوارعها ومعالمها المعمارية إرثها الثقافي المميز؛ حيث تسعى دولة قطر إلى تحقيق الأهداف الثقافية لرؤية قطر الوطنية 2030 من خلال متاحف قطر، التي تشمل مجموعة من المتاحف والمواقع الأثرية ذات أهمية ثقافية، وتترأسها سعادة "الشيخة المياسة" بنت حمد بن خليفة آل ثاني، رئيسة مجلس أمناء متاحف قطر، كما تسعى دولة قطر إلى دعم صناعة السينما من خلال مبادرات مثل مهرجان أجيال السينمائي، وتعتبر مؤسسة الدوحة للأفلام الجهة الرئيسية لتنمية المشهد السينمائي وتلهم أصحاب المواهب في صناعة الأفلام.[2]

في إطار التبادل الثقافي الدولي، أطلقت دولة قطر مبادرة "الأعوام الثقافية"، وهو برنامج تبادل دولي سنوي يهدف إلى تعزيز الروابط الثقافية بين الدول وشعوبها، حيث شاركت العديد من الدول في هذه المبادرة من ضمنها اليابان والمملكة المتحدة والبرازيل وتركيا والصين وألمانيا وروسيا والهند وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال مشاركتها في مساعي ثقافية وعلمية بارزة، قامت قطر بتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية، إلى جانب إنشاء جامعات ومراكز بحثية علمية، وجلب العديد

[1] دولة قطر، مكتب الإعلام الدولي، ***المرجع السابق***.

[2] ***المرجع نفسه***.

من الخبراء السياسيين لتقديم أبحاث علمية تسهم في صنع القرار. كما تدعم قطر البحث العلمي مادياً، حيث تخصص ميزانية سنوية تبلغ 6 ملايين دولار للبحث العلمي[1].

وفي هذا السياق، قامت دولة قطر بتنظيم واستضافة المؤتمرات والندوات العلمية العالمية في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ، بهدف الوصول إلى العالمية. كما سخرت قطر إمكانياتها لخدمة البحوث العلمية وأقامت عدة مشاريع مثل متحف الفنون الإسلامية من الطراز العالمي ومهرجان "ترايبيكا" للأفلام، كما تُعَدُّ دولة قطر واحدة من الدول الرائدة في العالم التي تحتفل باليوم الرياضي الوطني، وهو يوم عطلة رسمية يهدف إلى تعزيز الثقافة الرياضية وتشجيع الجميع على المشاركة في الأنشطة الرياضية. يحتفل في الدولة باليوم الرياضي في الثلاثاء من الأسبوع الثاني في شهر فبراير من كل عام، حيث يشارك الجميع في مجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز نمط حياة صحي وتجاوز الاختلافات الثقافية واللغوية من خلال الرياضة، إذ قامت بتنظيم فعاليات رياضية كرة القدم الآسيوية 2006 و2011 والألعاب العربية 2011، واستضافة كأس العالم لعام 2022[2].

تؤمن دولة قطر بأن التعليم يشكل الأساس لتحقيق التكافؤ في الفرص وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، سواء على الصعيدين المحلي والدولي. وقد نجحت الدولة في تطوير منظومة تعليمية متقدمة بمعايير عالمية توفر للطلاب تعليمًا عالي الجودة يواكب احتياجات وتطلعات المستقبل.

تتميز دولة قطر بوجود مؤسسات تعليمية عالية الجودة، سواء كانت محلية مثل جامعة قطر، أو الفروع الجامعية العالمية المعروفة مثل جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال (HEC Paris) في قطر وجامعة أبردين.[3]

---

[1] فاطمة مساعيد، ***المرجع السابق***، ص.40.

[2] صباح كزيز، ***دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن2010-2014***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014-2015)، ص.86.

[3] دولة قطر، مكتب الإعلام الدولي، ***المرجع السابق***.

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية القطرية

لفهم وتفسير السلوك الخارجي لدولة قطر بشكل أعمق، ينبغي رصد أهم سمات سياستها الخارجية عبر التاريخ، مما يتطلب التركيز على الفترة الزمنية من عام 1995 وحتى الوقت الحالي، ويمكن تحديد ثلاثة سمات رئيسية وهي:

أولا: البراغماتية

يتفق معظم الباحثين الذين يسعون لفهم ودراسة السياسة الخارجية لدولة قطر على أنها تتبنى نهجاً براغماتياً في سياستها الخارجية، حيث تتمحور سياستها حول تحقيق مصالحها الوطنية دون أي تأثيرات أيديولوجية. تعتبر البراغماتية سمة أساسية للسياسة الخارجية القطرية، حيث تقوم على تقييم دقيق للمصالح الوطنية ودراسة ميزان القوى الإقليمي والدولي[1].

يتجلى هذا النهج في قطر من خلال فصلها الواضح بين أيديولوجيتها السلفية ومصالحها الوطنية، حيث تسعى قطر إلى دعم مصالحها وتحقيق أهدافها بعيداً عن التأثيرات الأيديولوجية، كما تسعى أيضاً للحفاظ على الاستقرار الداخلي وزيادة تأثيرها الإقليمي، مع مراعاة عدم استفزاز جيرانها.

بشكل عام، يهدف الإطار الإستراتيجي الإقليمي وفقاً للبراغماتية القطرية إلى تحقيق توازن بين القوى الإقليمية وزيادة مرونة قطر في التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية، مع النظر إلى تحقيق مكاسب ومصالح وطنية.

ثانيا: التكيف والمرونة

ما يميز السياسة الخارجية القطرية هو استجابتها المرنة والسريعة للقيود والفرص التي توفرها البيئة الإقليمية أو الدولية، مما يكشف عن مبدأ التكيف والمرونة الذي تتبناه. يعزز هذا المبدأ من سرعة التكيف في صنع القرارات الخارجية، حيث تتمركز وحدة صنع القرار

[1] العابد شعيب، ***المرجع السابق***، ص.259.

في الأمير، وولي عهده، ووزير الخارجية، مما يسهل اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية لتلبية التحديات والفرص المتغيرة.

ويساعد مبدأ البراغماتية في تيسير عملية التكيف، حيث يقوم صانع القرار القطري بمتابعة توزيع القوى على المستوى الإقليمي والدولي، ومواكبة التفاعلات والتحولات، مما يساعد في تطوير أهداف وأدوات تناسب الوضع الراهن.

وفي هذا السياق، أشار وزير الخارجية القطري الأسبق "حمد بن جاسم آل ثاني" إلى ضرورة إعادة تعريف النظام الدولي، ودعا إلى تغييرات عميقة في الإطار التنظيمي تحسباً لظهور نظام متعدد الأقطاب. كما دعا مجلس التعاون الخليجي إلى استغلال التحولات في المؤسسات العالمية لتعزيز مكانة دول الخليج.

يصنف التكيف في السياسة الخارجية القطرية على ثلاث مستويات: التكيف في النهج والأدوات والأهداف. يتمثل النهج الرئيسي للسياسة الخارجية القطرية في دور الوساطة، وقد أسهم ذلك في إقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة. بفضل هذه العلاقات، تمكنت قطر من تبني سياسة الباب المفتوحة تجاه دول المنطقة، بما في ذلك إيران وسوريا وحماس وحزب الله وحتى إسرائيل، مما منحها مرونة وسرعة في تكييف علاقاتها وتوجهاتها[1].

وفي بداية موجة التغيير في المنطقة العربية في عام 2011، شهدت السياسة الخارجية القطرية تحولًا في استجابتها للتطورات الجيوسياسية، إذ اتجهت نحو التدخل بشكل أكبر باستخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة، وذلك في إطار الالتزام بالتحالفات الدولية لمواجهة التهديدات التي تهدد أمنها القومي.

أما بالنسبة للتكيف في الأهداف، فكانت تتمحور في بداية الفترة منذ قدوم "حمد بن خليفة آل ثاني" وحتى بداية عام 2011 حول تحقيق وضمان بقاء الدولة وحماية أمنها القومي. ومع بداية أحداث الربيع العربي، انتقلت قطر إلى تحديد أهداف جديدة تتمثل في تعظيم مكاسبها، حيث اعتبر صانع القرار القطري هذه الأحداث فرصة تاريخية يجب

[1] العابد شعيب، ***المرجع نفسه***، ص.260.

استغلالها. ومع ذلك، فإن محاولة تعظيم مكاسب الدولة لا تتناقض مع إستراتيجية البقاء وتعزيز الأمن القومي القطري.

ثالثا: المشاركة الخارجية

منذ منتصف التسعينيات وحتى اليوم، تتميز السياسة الخارجية القطرية بتوجهها نحو العالم الخارجي ومحاولتها كسر سياسة العزلة التي كانت تتبعها. يظهر ذلك من خلال انخراطها في المحافل الرسمية المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية، سواء على مستوى الأمم المتحدة، أو جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى كونها عضوا مشاركا في المنظمة الدولية الفرانكفونية منذ مؤتمر كينشاسا في أكتوبر 2012. تقدر قطر قيمة هذه المؤسسات التعاونية وتسعى للمشاركة بوصفها عضوا فاعلا وبناءا في المجتمع الدولي[1].

بالإضافة إلى ذلك، استضافت قطر مؤتمرات وقمم دولية مهمة، مثل مفاوضات منظمة التجارة الدولية في عام 2001، وقمة الأمم المتحدة في عام 2006 تحت شعار "السلام المستدام في الشرق الأوسط"، والألعاب الأسيوية في عام 2006، وكأس آسيا في عام 2011. كما استضافت مؤتمر الأمم المتحدة في عام 2012 الذي يعنى بتغير المناخ، كذلك المؤتمرات الدولية التي تتناول قضايا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

[1] العابد شعيب، ***المرجع نفسه***، ص.260.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل الثاني الى محددات وأهداف السياسة الخارجية القطرية، حيث تسعى قطر إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية من خلال سياستها الخارجية، تشمل الحفاظ على أمنها الوطني وتعزيز دورها الإقليمي والدولي، وتعتمد قطر في تحقيق هذه الأهداف على محددات رئيسية مثل موقعها الجغرافي، وثرواتها الطبيعية، وخاصة الغاز الطبيعي، إضافة إلى تأثير العوامل الثقافية والدينية. تسعى قطر أيضًا إلى بناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى وتعزيز التحالفات الإقليمية والدولية، كما تستخدم قطر مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق أهدافها الخارجية، بما في ذلك الدبلوماسية النشطة، والوساطة في النزاعات، والاستثمار في الإعلام، مثل قناة الجزيرة، فضلاً عن الاستثمارات الاقتصادية والاستراتيجية في الخارج. تميزت السياسة الخارجية القطرية أيضًا بانتهاج سياسات مستقلة أحيانًا، تسعى من خلالها إلى لعب دور الوسيط في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية، مما منحها مكانة بارزة على الساحة الدولية.

الفصل الثالث:

القوة الناعمة القطرية

تمهيد

القوة الناعمة القطرية تمثل مزيجًا فريدًا من العوامل التي تساهم في تعزيز تأثير قطر على المستوى الدولي بشكل إيجابي ومؤثر؛ إذ تتميز هذه القوة بتنوعها وشموليتها، حيث تتضمن عدة جوانب تمتد من الدبلوماسية والإعلام إلى الثقافة والتعليم والرياضة.

يعزز دعم قطر للقضايا الإنسانية والتنموية في العديد من المناطق العالم، بالإضافة إلى سياستها الخارجية المتفتحة والتعاونية مع العديد من الدول والمنظمات الدولية. بالتالي، تُعتبر القوة الناعمة القطرية عاملًا مهمًا في بناء صورة إيجابية للدولة وتعزيز التواصل والتفاهم الدولي.

في هذا السياق؛ سنتطرق في هذا الفصل الى تحليل القوة الناعمة القطرية من خلال المبحثين التالين:

المبحث الاول: عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة وأدواتها؛

المبحث الثاني: الإعلام كقوة ناعمة مؤثرة في السياسة الخارجية القطرية: دراسة حالة قناة الجزيرة

المبحث الاول: عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة وأدواتها

بينما تلقَّب القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير والإقناع بدون استخدام القوة العسكرية، تبرز دولة قطر كواحدة من اللاعبين البارزين في مجال القوة الناعمة في الساحة الدولية، حيث تعتمد القوة الناعمة القطرية على مجموعة من الأدوات والعوامل المتنوعة، التي تعزز مكانة قطر كلاعب دولي محترم يؤثر في القرارات العالمية ويعمل على بناء جسور التفاهم والتعاون بين الشعوب والثقافات المختلفة، وعليه سنحاول في هذا المبحث تحليل عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة وأدواتها.

المطلب الاول: عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة في سياستها الخارجية

تقوم السياسات الخارجية في مختلف الدول على عدة عناصر متداخلة تعد بمثابة المرتكزات، وتتنوع هذه المرتكزات بتنوع الدول والأزمنة والظروف البيئية، وتتأثر بالتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تتطلب من الدولة المعنية اتخاذ إجراء مناسب لمواجهتها والتعامل معها[1].

وفي الدستور الدائم لدولة قطر، يُؤكد في مادته السابعة على الثوابت والمبادئ التالية في السياسة الخارجية[2]:

- الحفاظ على السيادة والاستقلال.
- الدفاع عن هوية البلاد العربية والإسلامية.
- احترام العهود والمواثيق الدولية.
- توطيد السلم والأمن الدوليين.
- الدفاع عن الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.

---

[1] الرنتيسي محمود سمير، ***السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013***، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2014)، ص.361.

[2] وزارة الخارجية القطرية، مقالة منشورة، في: ***https://www.mofa.gov.qa***، تاريخ الاطلاع: 10-05-2024.

وتنص المادتان السادسة والسابعة من الدستور على:

1. احترام الدولة للمواثيق والعهود الدولية والعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها.
2. أساسية توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.

تتمحور الممارسات السياسية في قطر حول عدة استراتيجيات سياسية مثل استراتيجية حسن الجوار والتحالفات الإقليمية والدولية، وتكوين سمعة وطنية لبناء مكانة فريدة. ويعتقد البعض أن تبني قطر لاستراتيجية حسن الجوار والتحالفات يأتي للتغلب على الوضع الجيوسياسي الصعب.

هناك عدة عوامل تعود لأسباب محددة تجعل قطر تتبنى هذه الاستراتيجيات[1]:

1. المخاوف الأمنية والشعور بالخطر الخارجي: منذ التسعينيات، كانت قطر تعتمد على السعودية في حمايتها من القوى الكبرى في النظام الإقليمي. لكن الغزو العراقي للكويت في 1990 كشف عن هشاشة هذا النهج وجعل قطر تشعر بالخطر على سيادتها واستقلالها.
2. التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران: موقع قطر بين القوتين الإقليميتين الكبيرتين يضعها في موقف حساس حيث لا تقبل كلا الدولتين من قطر موقفاً يخالف سياساتهما.

[1] قبلان مروان، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، ***سياسات عربية***، ع.28، (سبتمبر 2017)، ص.10-11.

3. الدور الوطني والطموح نحو بناء دور ومكانة إقليمية دولية فريدة: بعد وصول إدارة جديدة إلى السلطة في 1995، أصبح لدى قطر رغبة قوية في بناء دور يعكس قدراتها ومكانتها في المنطقة والعالم.

بالاستناد إلى هذه العوامل، تتجه قطر نحو تعزيز استراتيجيات حسن الجوار وبناء التحالفات الإقليمية والدولية للتغلب على التحديات الجيوسياسية وتعزيز مكانتها ودورها في المنطقة والعالم.

منذ عام 1995، بعد وصول الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى الحكم، بدأت دولة قطر بتحديد مسارها في السياسة الخارجية كدولة مستقلة ومتميزة، حيث اعتمدت سياسة خارجية انفتاحية تعتمد على تفعيل أدوات القوة الناعمة مثل الإعلام والدبلوماسية والتعليم والثقافة والرياضة والسياحة والاقتصاد والمساعدات الإنسانية، هذه السياسة المبتكرة مرتكزة على عدة أسس أساسية، منها استراتيجية حسن الجوار والتحالفات مع القوى الكبرى والمتوسطة، وبناء الصورة الذهنية[1].

منذ عام 1995، أصبحت السياسة الخارجية لقطر تعبر بوضوح عن مصالحها الوطنية وطموحات قيادتها الإقليمية وحاجاتها الأمنية. كانت قطر تعتمد في السابق على السعودية في سياستها الخارجية، لكن بعد هذا التاريخ، بدأت قطر في وضع سياسة خارجية مستقلة وفعالة تعبر عن مكانتها كدولة صاعدة ومتطورة في المنطقة[2].

قامت قطر باتخاذ سياسات لحماية أمنها القومي وحفظ استقلالها الوطني، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع حلفائها بهدف لعدم الدفاع بمفردها عن نفسها، اعتمدت قطر استراتيجية البناء العسكري المشترك، حيث قدمت قواعد عسكرية لحلفائها مثل

[1] عبد الله جاد الله، استراتيجية القوة الناعمة الأمريكية ودورها في الازمة السورية كما تعكسها شبكة CNN، رسالة ماجيستر، فلسطين، جامعة الأقصى، 2020، ص3.

[2] قبلان مروان،المرجع السابق، ص14.

الولايات المتحدة وتركيا لتعزيز الردع الدفاعي ضد التهديدات الخارجية وتوفير الأمن الداخلي[1].

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت قطر الدبلوماسية العامة وقنواتها كأدوات استراتيجية لتعزيز حضورها في الساحة الدولية وإقامة "منظومة ردع دفاعية" ناعمة. من خلال هذا النموذج، تنوعت أدوات القوة الناعمة وتم توزيعها على مختلف القنوات والأساليب بطريقة متناسقة، لتحقيق أهداف رؤية قطر 2030.

تمثل العوامل التي أشرنا إليها أهم الأسباب التي دفعت قطر نحو تغيير نمط سياستها الخارجية، في ظل الواقع الذي يسوده الضعف في مرتكزات القوة الصلبة .وتعتبر هذه المرتكزات من العوامل المهمة في صناعة وتنفيذ سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة في البيئة الدولية. لذلك، كان البديل الطبيعي هو التوجه نحو توظيف مصادر وأدوات القوة الناعمة لتغيير نمط السياسة الخارجية، بحيث يجعلها أكثر فعالية وتأثيرًا في الساحة الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: أدوات القوة الناعمة القطرية

تتبع كل سياسة خارجية في أي دولة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، استراتيجية محددة لتحقيق المصالح الوطنية. يتضمن ذلك تحديد أهداف محددة وجدولتها، ثم استخدام موارد الدولة الملائمة كأدوات لتحقيق هذه الأهداف. ترتبط الأهداف بالموارد بشكل وثيق، حيث تسمح قوة وتنوع الموارد بمنح صانعي السياسة الخارجية مجالًا واسعًا في تحديد الأهداف.

تتنوع وسائل تنفيذ السياسة الخارجية بين الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية. على الرغم من أن الوسائل العسكرية كانت تاريخيًا الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، تطورت الوسائل غير العسكرية.

[1] أبو عوض يسرى عطية، ***القوة الناعمة أثرها في تحقيق السياسة الخارجية "قطر نموذجا"***، رسالة ماجيستر، (جامعة الأقصى، فلسطين، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2021)، ص.68-69.

أمام هشاشة مقومات القوة العسكرية لدولة قطر، سعى الأمير "حمد بن خليفة" إلى توظيف مصادر القوة الناعمة في السياسة الخارجية. يُعنى بالقوة الناعمة القدرة على التأثير في الدول باستخدام قوى غير صلبة مثل الجذب الثقافي والإيديولوجيا والسياسات العامة والمؤسسات الدولية وغيرها. يمكن لموارد القوة الصلبة أن تكون مواردًا للقوة الناعمة، حيث تستطيع الدولة صنع جاذبية لها بسبب النجاح الاقتصادي أو مساهمتها في جهود التنمية أو توظيف الموارد العسكرية لأغراض إنسانية أو مشروعة[1].

وقد استثمرت قطر في سبعة أدوات للقوة الناعمة لتنشيط سياستها الخارجية وتعزيز دورها الاقليمي:

أولا: الآلة الاعلامية:

يحتل الإعلام، بمختلف وسائله وتقنياته، مكانة بالغة الأهمية في ميدان السياسة الخارجية، حيث يُعتبر أداة فعّالة للتأثير النفسي والمعنوي على الرأي العام وعملية صنع القرار في الوحدات السياسية الدولية، مما يُسهم في تحقيق أهداف وأجندات السياسة الخارجية. وقد زادت قوة تأثير وسائل الإعلام في الألفية الثالثة مع الثورة الاتصالية والمعلوماتية، التي قرّبت المسافة بين المرسل والمتلقي.

وفي هذا السياق، أدركت النخبة القطرية التي تولت السلطة في عام 1995 بقيادة حمد بن خليفة، أهمية دور الإعلام في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. فقد كانت أولى خطواتها تأسيس قناة تلفزيونية إخبارية تنافس كبريات القنوات الإخبارية مثل "سي إن إن" الأمريكية و"بي بي سي" البريطانية، بهدف التسويق لصورة قطر في المنطقة والعالم. وفي فبراير 1996، أصدر الأمير حمد بن خليفة مرسومًا بإنشاء القناة حيث تم إطلاقها في نوفمبر من نفس العام باسم "الجزيرة". وعملت القناة على توظيف أفضل الصحفيين والتقنيين وتمكنت من نشر مراسيلها في الدول العربية والعالم بشكل غير مسبوق، واستغلت الفراغ الإعلامي الذي تركه الإعلام الحكومي الموجه الذي كان ينقصه الاحترافية والحرية والمصداقية.

[1] معوض علي جلال، ***مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية***، (الإسكندرية: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019)، ص.21.

قامت قناة الجزيرة بتوسيع شبكتها من خلال إنشاء قناة "الجزيرة الإنجليزية" في عام 2006، وذلك كجزء من محاولتها لتصحيح وتوجيه التغطية الإعلامية لقضايا المنطقة العربية من قبل القنوات الغربية، وتسويقها للرأي العام الغربي، وأظهرت فعالية ذلك بشكل خاص بعد الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2008. كما لعبت الجزيرة دورًا هامًا في متابعة الحراك العربي منذ عام 2011، ودعمها لحركة الأخوان المسلمين ومقاربتها للتحول الديمقراطي ومعاقبة الأنظمة التسلطية[1].

وقد أعطت شبكة الجزيرة دفعًا قويًا للسياسة الخارجية القطرية، حيث أصبحت تمثل قاطرة للعمل الدبلوماسي ووسيلة لتعبئة الرأي العام العربي ضد الأنظمة الحاكمة وللترويج لبعض التيارات السياسية. وقد ظهرت هذه الدورة الواضحة بعد حراك عام 2011، وتمثلت في مساندتها لحركة الأخوان المسلمين ودعمها لمبادرات التحول الديمقراطي، مما أثار مشاكل مع عدة دول في المنطقة. تعرضت قناة الجزيرة لانتقادات عدة بسبب سياساتها التحريرية، خاصة من قبل دول الجوار، مما تسبب في تفاقم بعض الأزمات الدبلوماسية.

ثانيا: التنشيط الدبلوماسي:

منذ تولي حمد بن خليفة السلطة في قطر، اتجهت البلاد نحو تكثيف جهودها الدبلوماسية، سواء الرسمية أو غير الرسمية، وكذلك التوجه نحو الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف، بهدف إظهار ثقلها في الملفات الإقليمية والتنافس مع القوى العربية التقليدية، وتسويق صورتها الدولية كفاعل دبلوماسي قوي يحظى بثقة جميع الأطراف.

في البداية، عملت قطر على تبني "دبلوماسية الوساطة"، حيث أثبتت فعاليتها في التدخل في العديد من النزاعات والصراعات الشائكة، وتقديم نفسها كطرف محايد مقبول لدى الأطراف الدولية والمحلية.

قامت الدبلوماسية القطرية بالوساطة بنجاح في العديد من الملفات الإقليمية، وتمكنت من التوصل إلى اتفاقيات وصيغ تفاهم بين الأطراف المتنازعة.

[1] فؤاد أبركان، "السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب الاستثمار في القوة الناعمة"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م.10، ع.01، (جانفي 2021)، ص.519.

في عام 2008، حققت دبلوماسية الوساطة القطرية إنجازين بارزين، حيث قادت جهودًا لوقف المعارك بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية في شهر فبراير، وأجرت وساطة بين الفرقاء اللبنانيين بعد أزمة سياسية، مما أدى إلى توقيع اتفاق الدوحة في شهر مايو، وتولي ميشال سليمان رئاسة الجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وصياغة قانون للانتخابات[1].

قامت قطر أيضًا بتقديم نفسها للوساطة في ملف إقليم دارفور في السودان ابتداءً من عام 2008. بعد الجهود التي قادها وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، أحمد بن عبد الله المحمود، الذي كثف من اتصالاته الدولية والمحلية السودانية، تم توقيع اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور في مايو 2012[2].

عملت قطر أيضًا على رأب الصدع الداخلي بين الفصائل الفلسطينية في الملف الفلسطيني، الذي استمر منذ عام 2007 بين حركتي فتح وحماس. رغم حصول الأخيرة على أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي في انتخابات عام 2006، لم تنجح قطر في تحقيق اتفاق مصالحة دائم. كما لعبت قطر دورًا في التوصل إلى اتفاقيات هدنة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل خلال مختلف الحروب التي شنت على قطاع غزة المحاصر.

مع اندلاع أحداث الربيع العربي وخاصة الانتفاضة الليبية في فبراير 2011، اتجهت قطر نحو إستراتيجية دبلوماسية تدخلية، مما يعد نقطة تحول استراتيجية في سياستها الخارجية. بدلاً من دور الوسيط المسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي، بدأت قطر تعزيز دعمها للتغيير السياسي الراديكالي ضد الأنظمة الحاكمة، وذلك في ظل تصاعد التيارات الإسلامية وانشغال القوى الإقليمية بشؤونها الداخلية غير المستقرة. بالتبني للقيم الإسلامية والتعبير عن نفسها كمدافعة عن الحريات ضد الأنظمة القمعية، بذلت قطر جهودًا دبلوماسية وإعلامية ومالية وعسكرية لدعم المتظاهرين والمعارضة المسلحة.

---

[1] قبلان مروان، ***المرجع السابق***، ص.22.

[2] المرسومي عماد مؤيد، ***الدور القطري: فوضى برائحة الغاز***، (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2014)، ص.105.

هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية القطرية بعد عام 2011 جلب لها العديد من التهديدات الأمنية من الدول الإقليمية التي شهدت الربيع العربي، والتي تضررت مصالحها من سيطرة جماعة الإخوان المسلمين المدعومة من قبل قطر على السلطة في الدول التي عاشت مراحل انتقالية. وجاء هذا القرار بعد مقاطعة أربع دول لقطر (السعودية، مصر، الإمارات، البحرين) في عام 2017، مما اعتبره قطر تهديدًا وجوديًا لها.

ثالثا: المساعدات الخارجية:

تُعَدّ المساعدات الخارجية أحد الأدوات الرئيسية التي تُساهم في تعزيز صورة الدولة على الساحة الدولية ومنحها نفوذًا في العلاقات الخارجية. تتنوع هذه المساعدات بين المعونات الإنسانية في أوقات الأزمات، والدعم الاقتصادي الذي يأخذ شكل هبات مالية أو استثمارات مباشرة، والمساهمات في تعزيز البنية التحتية، خاصة في الدول التي تعاني من الصراعات المسلحة.

في هذا السياق، أنشأت قطر "صندوق قطر للتنمية" في عام 2002 كآلية مسؤولة عن تنظيم وتنسيق المساعدات الخارجية، والتي تركز أساسًا على التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي. فقد شهدت المساعدات الخارجية لقطر نموًا ملحوظًا، حيث بلغت عام 2003 أكثر من 15 مليون دولار، وارتفعت إلى 155 مليون دولار في وقت لاحق، وصولًا في عام 2019 إلى 577 مليون دولار كمساعدات حكومية وغير حكومية. يُعزى هذا الارتفاع إلى الأعباء البشرية والاقتصادية الناجمة عن الربيع العربي، والتي تجاوزت قدرة الدول المانحة. وقد تحوّلت قطر إلى لاعب إقليمي مشارك في صراعات المنطقة، من خلال دعمها المالي للمعارضة وتأييدها للتيارات الإسلامية التي تمكنت من الوصول إلى السلطة بعد سقوط بعض الأنظمة[1].

فيما يتعلق بدعم الانتفاضات العربية، أعلنت قطر في عام 2012 عن إنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دولار لتمويل نشاط المعارضة السورية. وتشير تقديرات تنسب للحكومة القطرية إلى أن حجم الانفاق على المعارضة السورية بلغ ثلاث مليارات دولار في عام

[1] فؤاد أبركان، ***المرجع السابق***، ص.520.

2014. كما قامت قطر بتوفير ما يقرب من 400 مليون دولار لدعم الجهود العسكرية للإطاحة بنظام معمر القذافي، مما منحها نفوذًا كبيرًا على فصائل المعارضة وجعلها لاعبًا نشطًا في مجريات الصراع في هذه الدول.

كما عملت قطر أيضًا على تعزيز نفوذها في الملف الفلسطيني من خلال تقديم مساهمات مالية، خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام 2006، فقد تعهدت في عام 2014 بتقديم مليون دولار كمساعدات لإعادة الإعمار، موجهة لدعم التعليم والصحة التي تعرضت لتدمير واسع بعد الهجمات الإسرائيلية المتكررة[1].

رابعا: الادوات الثقافية:

تعتبر القوة الناعمة أحد العناصر المهمة التي تسهم في تحديد صورة الدولة في الساحة الدولية، حيث تشمل الجوانب الثقافية والفنية والتعليمية والرياضية وغيرها، وتستخدم هذه العناصر كأدوات لبناء صورة إيجابية عن الدولة ولزيادة احترامها وتأثيرها في المجتمع الدولي.

قامت قطر بالاهتمام بتنمية هذه الجوانب واستخدمتها في بناء صورتها الخارجية، حيث جعلت الدولة مركزًا للإشعاع العلمي في المنطقة من خلال استضافة فروع لبعض الجامعات العالمية المرموقة مثل جامعة "تكساس إيه أند أم" وجامعة "جورج تاون" وجامعة "كالجاري"، بالإضافة إلى فتح فروع لمؤسسات تعليمية عالمية مثل كلية باريس للدراسات التجارية العليا.

كما استثمرت قطر في مراكز البحث العلمي من خلال تأسيس المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، بالإضافة إلى فتح فرع لمعهد "بروكنجز" الأمريكي. هذه الخطوات تعكس اهتمام قطر بتعزيز البحث العلمي وتطوير المعرفة، مما يساهم في تعزيز القوة الناعمة وبناء صورة إيجابية عن الدولة في الساحة الدولية[2]، وهذا

[1] رزق ايليا، المساعدات الإنسانية القطرية لفلسطين، ***سياسات عربية***، ع.29، (2017)، ص.24.

[2] التميمي نواف، ***كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار***، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص.6.

بهدف الترويج العلمي للأفكار والرؤى والقناعات التي تتوافق مع منطلقات وأهداف السياسة الخارجية،فضلا عن رفع المستوى العلمي وتحسين سمعة قطر العلمية.

خامسا: الرياضة

قامت قطر أيضًا باستخدام الرياضة كأداة لخدمة سياستها الخارجية، حيث نظمت عدة مناسبات رياضية كبرى، بما في ذلك فوزها بحق استضافة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022 وكأس العالم لكرة اليد في عام 2015، واستثمرت قطر أيضًا في الرياضة من خلال الاستثمارات المالية، حيث قامت بشراء نادي باريس سان جيرمان الفرنسي، ورعت عددًا من الأندية المرموقة في العالم مثل برشلونة الإسباني، كما فازت مؤخرا في الفوز باستضافة بطولة الألعاب الأسيوية لعام 2030، واستطاعت عبر شبكة " بي إن سبورتس" للقنوات الرياضية، الحصول على حق بث أهم البطولات القارية، و نجحت كذلك مؤخرا في الحصول على حق البث الدوري الإنكليزي الممتاز وهذا حتى عام 2025.

سادسا: السياحة

قامت قطر ببناء سمعة دولية بارزة لشركة الخطوط الجوية القطرية من خلال عدة إجراءات، بما في ذلك توسيع خطوط الملاحة، واستقطاب أبرز الكفاءات في مجالات السياحة والطيران والضيافة، وتحديث أسطولها بأحدث الطائرات، وتقديم خدمات راقية، بالإضافة إلى شراء أسهم في شركات طيران عالمية أخرى. نتيجة لهذه الجهود، حصلت الشركة على العديد من الجوائز العالمية وتم تصنيفها لعدة سنوات كأفضل شركة طيران في العالم[1].

سابعا: الاستثمار

قامت قطر باستثمار فوائض الأموال التي حصلت عليها من مواردها الطبيعية في مجموعة متنوعة من الاستثمارات، بهدف التصدي للأزمات وتنويع مصادر الدخل والحفاظ

[1] نواف التميمي، ***دور قوة قطر الناعمة في كسب القلوب وإفشال الحصار في صمود قطر...نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة***، تحرير: عزالدين عبد المولى والحواس تقية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، يونيو 2018)، ص.203.

على تلك الأموال للأجيال القادمة، حيث أنشأت قطر صندوقها السيادي الذي كانت قيمته تقدر بـ 340 مليار دولار قبل اندلاع الأزمة الخليجية.

قامت قطر بتوجيه مليارات الدولارات للاستثمار في عدة دول عبر شراء أصول عقارية وامتلاك حصص في العديد من الشركات والمصانع والبنوك، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وبريطانيا، بالإضافة إلى أسواق أخرى في آسيا والولايات المتحدة. استندت قطر على هذه الاستثمارات خلال فترة الأزمة الخليجية لجذب تأييد العديد من الدول لجانبها.[1]

المطلب الثالث: تأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية إقليميا ودوليا

استخدمت قطر القوة الناعمة في سياستها الخارجية لتعزيز دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى جعل الدوحة لاعباً رئيسياً في حل النزاعات الإقليمية والدولية، وأحد الفاعلين الرئيسيين في صنع السلام في المنطقة. وبفضل دبلوماسيتها النشطة وسياساتها الفاعلة، أصبحت قطر مكانة بارزة في الساحة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، بفضل دبلوماسية الغاز وشبكة الجزيرة الإعلامية، استطاعت قطر تعزيز مكانتها على الساحة الدولية. وتمكنت من بناء صورة إيجابية لنفسها كوسيط محايد وموثوق به بين الأطراف المتصارعة.

أثبتت قطر أيضاً قدرتها على حماية نفسها بشكل فعال من خلال استخدام الأدوات الناعمة، مما جعل من الصعب على الدول الأخرى التعرض لها بدون تحركات دولية واسعة. وظهرت قوتها الناعمة بوضوح خلال أزمة الحصار، حيث لم تجد الدول المحاصرة أي تأييد دولي يذكر، واستنكرت العديد من المنابر العالمية المطالب بإغلاق قناة الجزيرة وحملة الحصار غير المبررة على قطر وسكانها[2].

---

[1] أسامة الرشيدي، "القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات،" ***رؤية تركية، الأبحاث والدراسات***، ع.80، (شتاء 2021)، ص.82.

[2] علي محمد ديهوم، محسن رمضان جابر، أبوبكر هدية المحروق، القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية (1995–2020)، ***مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية***، م.19، ع.1، (يونيو 2022)، ص.31.

تستطيع السياسة الخارجية القطرية استغلال مصادر وأدوات القوة الناعمة بفعالية لتحقيق مختلف الأهداف التي تسعى إليها في الساحة الإقليمية والدولية. ومن بين هذه الأهداف، تعزيز وجود قطر كدولة وضمان استقلالها وأمنها القومي، بالإضافة إلى تعزيز دورها وتأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي.

الفرع الاول: تعاطي السياسة الخارجية القطرية الناعمة مع أحداث الربيع العربي

مع بداية عام 2012، شهدت المنطقة العربية موجة تصاعدية من الحراك الاحتجاجي المناهض للاستبداد السياسي والاستبعاد الاجتماعي. كانت هذه الموجة تتسارع بشكل يشبه تأثير الدومينو، حيث انتقلت الاحتجاجات من دولة إلى أخرى في فترة وجيزة بين شهري ديسمبر 2010 ومارس 2011. شملت البلدان التونسية والمصرية والليبية واليمنية والسورية والبحرينية، ونجح الحراك في إسقاط أربعة رؤساء عن السلطة. في ظل هذا الانفجار العربي المفاجئ، عملت قطر على مواكبة التحركات الشعبية ومنحها زخمًا أكبر، باستخدام أدوات القوة الناعمة التي منحتها دورًا مهمًا في مجريات الأحداث بعد عام 2011.

فاجأت الثورة العربية قطر، مثلما فاجأت نظرائها الإقليميين والدوليين، حيث كانت قطر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ملتزمة بجهود الوساطة الدبلوماسية وسعيها لبناء سمعة دولية. لم يتوقع أحد تطور الاحتجاجات التي بدأت في بعض الدول إلى إسقاط رؤوس الأنظمة السياسية التي كانت معروفة بسطوتها الأمنية، مثلما حدث في تونس ومصر[1].

في بداية الحراك الاحتجاجي الذي بدأ في تونس في ديسمبر 2010 وأدى إلى إسقاط نظام زين العابدين بن علي، لم تولي قطر اهتماماً كبيراً للأحداث في ذلك الوقت، حيث كانت مشغولة بفرحة فوزها باستضافة كأس العالم 2022. لكن انتقال الاحتجاجات بسرعة إلى مصر، وخروج الملايين إلى الشوارع في 25 يناير 2011، أدى إلى تغيير سريع في موقف قطر ودعمها لمطالب المحتجين، وذلك من خلال تغطية مستمرة من قناة الجزيرة.

تصاعدت نبرة الخطاب القطري تجاه أحداث الربيع العربي، خاصة بعد نجاح الشعب المصري في إسقاط حسني مبارك عن السلطة في 11 فبراير 2011، واندلاع الاحتجاجات

[1] فؤاد أبركان، ***المرجع السابق***، ص.522.

في ليبيا ضد معمر القذافي بعد أسبوع فقط (17 فبراير). عبرت قطر عن دعمها للحركات الشعبية ضد أنظمتها، وتحولت سياستها الخارجية من الوساطة والحياد إلى التدخل والتضامن، مدركة أن ما يحدث لا يمكن إيقافه، وأن هذه فرصة تاريخية لها لتكون لها دوراً مؤثراً في المنطقة، خاصة في ظل انهيار الأنظمة القوية بشكل دراماتيكي.

كريستيان و أولريكسن حددا ثلاثة عوامل ساهمت في التغيير السريع للسياسة الخارجية القطرية في ضوء الربيع العربي:

1. المركزية الشديدة لصنع القرار القطري، وإنفراد عائلة آل ثاني بالمناصب الحساسة في الدولة مثل الوزارات السياسية ورئاسة مجلس الوزراء، مما يمنحهم المرونة البيروقراطية في معالجة المستجدات[1].
2. عدم وجود قيود ومطالب داخلية تحد من حرية المناورة في صنع السياسة الخارجية، مثل العوامل الطائفية الموجودة في بعض دول الخليج المجاورة والمعارضة البرلمانية القوية في الكويت.
3. تماشي مآلات الانتفاضات مع توجهات قطر نحو السعي إلى دور أكبر في المنطقة العربية.

بعد سقوط نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر، حسمت قطر موقفها نحو الدعم المباشر وغير المباشر للانتفاضات بعد فترة من التردد، بدأت هذه المواقف تظهر بوضوح مع انطلاق الانتفاضة الليبية في 17 فبراير 2011، حيث عملت قطر على[2]:

- حشد دعم الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا والتصويت لصالح منطقة حظر جوي فوقها.

[1] فؤاد أبركان، ***المرجع السابق***، ص.522.

[2] جرغون عرفات علي، ***قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء أهداء***، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص.215.

- التعاون مع فرنسا وبريطانيا في تعبئة الأمم المتحدة لإصدار القرار رقم 1973 الذي ينص على إنشاء منطقة حظر جوي.
- التعاون العسكري مع حلف الناتو في دعم المنتفضين ضد القذافي.
- تدريب المقاتلين على أراضيها.
- الاعتراف بـ"المجلس الوطني الانتقالي" كممثل شرعي للشعب الليبي.
- تسويق النفط الليبي لحساب المعارضة.
- تجميد أموال نظام القذافي.

قطر دعمت الانتفاضة الشعبية في سوريا، وذلك بعد فترة من التقارب القطري السوري، خاصة في إطار ما سمي بمحور المقاومة الذي ضم إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، وذلك بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام 2005. وقامت بدور في تخفيف العزلة الدولية المفروضة على سوريا وأيضًا بالاستثمارات القطرية التي بلغت 5 مليار دولار. كما استخدمت كافة وسائلها لإسقاط نظام بشار الأسد، وذلك من خلال الثقل الإعلامي لقناة الجزيرة والتي رافقت المحتجين وفتحت المجال للنشطاء والمعارضين للنظام على مدار الساعة. وفي الجانب الدبلوماسي، كانت قطر في مقدمة الدول العربية التي دعت وأيدت تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية ومقاطعتها اقتصاديًا، وعملت مع بعض الدول الخليجية على توحيد المعارضة في الخارج في كيان سياسي وإمداد المسلحين بالسلاح والمال، ودعمت الدعوة للتدخل المباشر لإسقاط النظام. ومع ذلك، فشلت هذه الجهود بعد فشل الجهود الأممية في احتواء الأزمة وتعدد مصالح الأطراف الدولية والمحلية في الصراع[1].

أما بالنسبة للانتفاضتين في اليمن والبحرين، عملت قطر بشكل جماعي تحت قيادة السعودية في إطار مجلس التعاون الخليجي، حيث شاركت في مبادرة لنقل السلطة في اليمن مقابل حصانة الرئيس علي عبد الله صالح في أبريل 2011، شاركت أيضا في قوة درع

[1] فؤاد أبركان، ***المرجع السابق***، ص.522.

الجزيرة بقيادة السعودية لإنهاء الانتفاضة في البحرين. ومع ذلك، فشلت هذه الجهود بسبب الخلافات وتضارب الأجندات، مما جعل قطر تسلم إدارة الأزمة اليمنية والبحرينية لدول الخليج الأخرى بقيادة السعودية.

الفرع الثاني: أثر السياسة الخارجية القطرية الناعمة في دعم الحركات الاسلامية

قبل الربيع العربي، كانت قطر تُعتبر حاضنة للعديد من الشخصيات المعارضة في العالم العربي، بمختلف أطيافها وتوجهاتها الإيديولوجية، حيث استضافت عدة شخصيات إسلامية مثل يوسف القرضاوي من مصر، وعلي الصلابي من ليبيا.

مع اندلاع الربيع العربي، ركزت قطر على صعود الإسلاميين للسلطة، وفي هذا السياق، ركزت على دعم الإخوان المسلمين بناءً على الاعتبارات التالية: الخبرة والتنظيم القوي للإخوان المسلمين في الحركات الإسلامية، والعلاقات التاريخية الممتدة مع الأنظمة السلطوية العربية، ومواقفها المعتدلة التي ترتبط بالديمقراطية والعلاقة مع الغرب. هذه العوامل جعلت قطر ترى في الإخوان المسلمين التيار الأكثر قدرة على الفوز في الانتخابات، وبالتالي عملت على دعمهم وتقويتهم في مختلف دول الربيع العربي[1].

وقدمت قطر دعماً إعلامياً ومالياً وسياسياً وعسكرياً للتيارات الإسلامية والإخوان المسلمين خاصة، وذلك باستنادها إلى العلاقات التي نسجتها مع قادة إسلاميين ذوي صلة بالمعارضة في الدول الإقليمية. وفي ضوء الغضب الشعبي من الأنظمة الاستبدادية وفشل القوى غير الإسلامية في تحقيق التغيير، استغلت قطر هذه الفرصة لدعم التيارات الإسلامية.

بعد تنحي الرئيس مبارك في مصر وفوز حزب الحرية والعدالة (الذراع الحزبية للإخوان المسلمين) في الانتخابات البرلمانية في عام 2011، قامت قطر بتقديم دعم ضخم لمصر بمنح ملياري دولار على أربعة أقساط، واستثمار 18 مليار دولار في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى دعم الميزانية المصرية ب1.5 مليار في ثلاث سنوات. وفي تونس بعد تصدر

[1] فؤاد أبركان، ***المرجع السابق***، ص.523.

حركة النهضة الانتخابات البرلمانية، قامت بتقديم 500 مليون دولار إضافة إلى استثمار مليار دولار في مجموعة من القطاعات وتوفير 20 ألف وظيفة.

في ليبيا وسوريا، حيث اتسمت الثورة بتعسكرها، عملت قطر على تقوية الفصائل الإسلامية الموالية لها. كما قدمت في ليبيا دعمًا ماديًا وماليًا كبيرًا لقادة مثل عبد الحكيم بلحاج، قائد كتيبة طرابلس، وإسماعيل الصلابي، زعيم كتيبة 17 فبراير، حتى أصبحت هذه الفصائل من أكبر القوى في البلاد. كذلك، دعمت المعارضة السورية ذات التوجه الإسلامي، سواء على الصعيدين السياسي والمسلح، وعملت على تعزيز هيمنة جناح الإخوان في الهياكل السياسية للمعارضة.

ومع ذلك، أثار دعم قطر للحركات الإسلامية ذات التوجه الإخواني استياءً في عدد من الدول الخليجية، بما في ذلك السعودية، خصوصاً بعد سقوط الرئيس مرسي في مصر في عام 2013، ورفض قطر الاعتراف بالسلطة الجديدة. هذا الوضع أدى إلى مقاطعة قطر من قبل الدول الأربع (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) في عام 2017 بعد تصاعد التوترات في العلاقات معها[1].

الفرع الثالث: أثر السياسة الخارجية القطرية الناعمة في القضية الفلسطينية

النقاش المتكرر حول دور قطر كوسيط إقليمي ودولي يعكس الاختلاف في التقييمات والتصورات حول دورها، خاصة مع حجمها الصغير كإمارة وعدم وجود عوامل القوة التقليدية. ومع ذلك، يظهر حضورها البارز في المشاركة بقوة في المجتمع الدولي والتوسط في حل العديد من القضايا والصراعات.

يعزى الجدل المستمر حول قطر ودورها في القضية الفلسطينية إلى عدة أسباب، منها[2]:

---

[1] فؤاد أبركان، ***المرجع السابق***، ص.523.

[2] رابح لكحل، قطر..وسيط موثوق به لدى المقاومة الفلسطينية، ***أخبار اليوم***، (22 جانفي 2024)، في: ***https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200249/331516-2024-01-22-00-32-22***، تاريخ الاطلاع: 01-05-2024.

1. حملات التشويه التي يشنها البعض ضدها، خاصة من الدول المعادية، والتي تستهدف تشويه سمعتها وتشويه دورها في المنطقة.
2. ثقافة سوء الظن والتفسير المؤامراتي السائدة، التي تؤثر على تقييمنا لأدوار الدول وتفسير تصرفاتها.
3. سوء الفهم للسياسة ومتطلباتها، وقلة الثقة في القدرات السياسية للدولة، والتي يعود جزء منها إلى ثقافة الاستبداد التي سادت في الماضي.

من اللافت أن حتى الأطراف المعترف بها بالاحتلال طعنت في دور قطر وعدم ثقتها فيها، حيث عبّرت عن عدم ثقتها بقطر كوسيط وأعربت عن تفضيلها للوساطة المصرية، وفي بعض الحالات حتى اقترحت السعودية والإمارات كبدائل.

قطر تمتلك قوة ناعمة تستند إلى استراتيجية متكاملة واعية والتي بُنيت وتُنفذ بنجاح منذ تولي الأمير حمد بن خليفة العرش في عام 1995. هذه الاستراتيجية تسعى جاهدة لاكتساب القوة الناعمة، مع الاعتراف بأنه من المستحيل تحويلها إلى قوة كلاسيكية نظرًا لانعدام العوامل الكلاسيكية للقوة.

لماذا اختارت الولايات المتحدة ودول أخرى كبيرة مثل روسيا استخدام وساطة قطر؟ السبب يعود إلى القوة الناعمة الكبيرة التي تتمتع بها قطر، والتي تضمنت[1]:

1. **الثروة المالية والطاقوية** :قطر تستفيد من الثروة النفطية والغازية، مما يجعلها قادرة على تقديم مساعدات مالية كبيرة والتأثير في المنطقة وحول العالم.
2. **القوة الإعلامية** :شبكة الجزيرة الإعلامية، التي تعتبر واحدة من أكثر الشبكات تأثيرًا في العالم العربي وتتمتع بتأثير دولي قوي.
3. **الانفتاح والتعامل مع مختلف القوى** :قطر تتمتع بسياسة خارجية متسامحة ومفتوحة تجاه مختلف التيارات والأطراف في المنطقة وحول العالم.

[1] رابح لكحل، ***المرجع السابق***.

4. **العلاقات القوية مع التنظيمات الإسلامية:** قطر تحتفظ بعلاقات وثيقة مع مجموعة متنوعة من التنظيمات الإسلامية، مما يعزز موقفها كوسيط محترم في المنطقة.

5. **الاستثمارات الواسعة والمتنوعة** :قطر تمتلك استثمارات كبيرة في مجموعة متنوعة من القطاعات في جميع أنحاء العالم، مما يجعلها شريكًا مهمًا في الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع قطر بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف في الصراع الفلسطيني، مما يجعلها موثوقة كوسيط في هذه القضية الحساسة. وموقفها الثابت والمتمسك بمبادئها في الدفاع عن القضية الفلسطينية يعزز ثقة المقاومة في دورها كوسيط موثوق به.

علاقة قطر بحركة حماس لم تبدأ اليوم أو الأمس القريب، بل هي استمرار لسياسات عهد الحمدين (بن خليفة وبن جاسم) اللذين اعتمدا سياسة التدخل المباشر في الشأن الفلسطيني–الإسرائيلي، وسمحا بفتح مكتب تجاري إسرائيلي كجزء من جهودهم للتقارب مع الولايات المتحدة. وقد أكد حمد بن جاسم هذه السياسة في تصريحات إعلامية، مشيرًا إلى الجهود التي بذلتها قطر للتقارب السياسي مع الولايات المتحدة[1].

تواجه السياسة القطرية معضلة جديدة تتمثل في عدم اتساع رقعة الانشقاقات داخل حركة حماس، وقد بدأت هذه الانشقاقات تظهر، خاصة مع استحواذ يحيى السنوار على مقاليد القرار.

في عهد أمير قطر الحالي تميم بن حمد، استمرت السياسات التي وضعها والده، وتم تعزيزها بواسطة واجهات سياسية وإعلامية وصحفية ومراكز دراسات. تم استثمار هذه السياسات في تعزيز نفوذ قطر من خلال تأييدها لمؤسسات إعلامية وصحفية إسرائيلية لنشر سياساتها وخلق لوبي داعم لها. بالإضافة إلى ذلك، قطر استقطبت صحافيين وكتابًا ينتمون إلى الإخوان المسلمين في عدة بلدان عربية، مما أدى إلى دعمها لأحزاب وجماعات الإخوان في بلدان "الربيع العربي" والتأثير في قرارات تلك الدول.

[1] حميد قرمان، قطر ومراجعة العلاقة مع حماس، ***العرب***، (13 فيفري 2024)، في: https://alarab.co.uk، تاريخ الاطلاع: 10-05-2024.

فيما يتعلق بالعلاقة بين حماس وقطر، تعاملت قطر منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة كوسيط يمتلك علاقات معقدة ومتداخلة مع حماس. تعتبر السياسة القطرية دائمًا على حافة السكين، حيث يطالب بعض المسؤولين الأمريكيين بمحاسبتها على دعمها لحماس. وتبرر المسؤولين القطريون هذا الدعم بأنه جاء بناءً على طلب من الولايات المتحدة.

وتزداد الانتقادات والإدانات الدولية لقطر، خاصة من قبل بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي قاد حملة ضد قطر وسياستها الداعمة لحماس .هذا الانقلاب على الموقف المشترك بين اليمين الإسرائيلي والقطريين أدى إلى اتهامات بأن قطر تدعم حماس للحفاظ على سلطتها في القطاع.

حسابات قطر لا تزال تراوح مكانها بين صمود حركة حماس داخل القطاع واحتمال هزيمتها. تركز السياسة القطرية والمكانة الإعلامية لقطر على عدم هزيمة حماس وتقليل آثار أي هزيمة محتملة، مما يمهد الطريق ليوم ما بعد الحرب الذي تسعى قطر لتكون شريكًا رئيسيًا فيه. تسعى قطر للحفاظ على دورها الإقليمي والدولي وعلى سياستها، وتعتبر أن دعم حماس هو جزء أساسي من هذا الدور.

من ناحية أخرى، تواجه السياسة القطرية تحديًا آخر يتمثل في عدم اتساع رقعة الانشقاقات داخل حركة حماس، خاصة مع تولي "يحيى السنوار" مقاليد القرار وعدم السماح للقادة الخارجيين بالتدخل في شؤون الحرب والهدن والصفقات[1].

[1] حميد قرمان، ***المرجع السابق***.

المبحث الثاني: الإعلام كقوة ناعمة مؤثرة في السياسة الخارجية القطرية: دراسة حالة قناة الجزيرة

تعتبر وسائل الإعلام اليوم أحد أهم أدوات القوة الناعمة، إذ تمنح الدولة القدرة على توجيه سلوك الرأي العام نحو أهدافها السياسية والدبلوماسية، وتسليط الضوء على المسائل التي تخدم مصالحها. في هذا السياق، تبرز قناة الجزيرة كأحد أبرز الوسائل الإعلامية التي تمثل قوة ناعمة بيد دولة قطر الصغيرة، حيث اكتسبت شهرة وتأثيراً كبيرين في المنطقة العربية، وعليه سنستعرض في هذا المبحث قناة الجزيرة كقوة ناعمة مؤثرة في السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول: نشأة قناة الجزيرة وأهدافها ومصادر تمويلها

تمثل قناة الجزيرة العربية القطرية إحدى أبرز الوسائط الإعلامية في العالم العربي والعالم بأسره، وتتميز بتغطية شاملة وشمولية للأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين الإقليمي والدولي. تأسست الجزيرة في الدوحة: قطر، كأول قناة فضائية عربية مستقلة، وسرعان ما استحوذت على اهتمام وانتباه المشاهدين في العالم العربي وخارجه، بفضل تقديمها لتغطيات متوازنة وشاملة للأحداث والقضايا.

الفرع الأول: نشأة قناة الجزيرة

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ظهور شبكات إعلامية خاصة جديدة في العالم العربي، مثل قناة الشرق الأوسط وشبكة راديو وتلفزيون في روما، وشبكة راديو وتلفزيون العرب، وتلفزيون المستقبل من لبنان، وشبكة لبنان الفضائية، وقناة الجزيرة في الدوحة، وشبكة أخبار العرب في لندن. وفي نهاية عام 2000، وصل عدد القنوات التلفزيونية إلى حوالي 100 قناة في مناطق تمتد من آسيا إلى أوروبا، مما يشير إلى تشكل واقع إعلامي عربي جديد[1].

[1]Muhammed Ayish, ***the Changing of ArabCommunications: Media Survival in the information Age***, "in: Kais,Hafez (ed): Mass Media, Politics and Society in the Middle East, New Jersey, Hampton Pressinc, 2001, pp. 117-118.

هذه الظاهرة تدل على تزايد الاعتماد على وسائل الإعلام الخاصة بدلاً من الإعلام الرسمي الحكومي في نقل المعلومات حول قضايا تتعلق بالجغرافيا العربية والإسلامية، وهو ما زاد بتأثيره مع تقدم الزمن في القرن الحادي والعشرين.

حققت قناة الجزيرة مكانة بارزة في المشهد الإعلامي العربي، وذلك بفضل استخدامها لوسائل بث متطورة واحترافية عالية لطاقمها من المراسلين والموظفين، الذين يتمتعون بمهارات عالية في نقل الأخبار وتحريرها. نجحت القناة في جذب جمهور كبير من خلال تنوع برامجها وجرأتها في تقديم المواضيع، بما في ذلك البرامج الحوارية التي تستضيف مناقشات ساخنة بين المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، والتي يتم فيها استضافة مسؤولين حكوميين وخبراء أكاديميين للحديث والنقاش.

تُعتبر قناة الجزيرة توجيهاً لسياسة قطر الجديدة، حيث تُنظر إليها على أنها وسيلة لمنح الدولة صوتاً قوياً على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي. تعتبر الرغبة في تمثيل قطر وإبرازها على الساحة الإعلامية العالمية العامل الأساسي وراء بروز القناة واستمرارها.

ظهرت الجزيرة بعد إلغاء وزارة الإعلام ورفع الرقابة الحكومية عن وسائل الإعلام، مما منح الصحافة حرية أكبر في التعبير عن الآراء. استفادت القناة من هذه الفترة من الحرية الإعلامية لتكتسب شعبية كبيرة، مما أبرز تميز دولة قطر في المنطقة عن غيرها[1].

انطلقت قناة الجزيرة الفضائية في عام 1996 من العاصمة القطرية الدوحة، وقدمت نموذجًا جديدًا لوسائل الإعلام في العالم العربي. فقد فتحت الجزيرة أبواب الغرف المظلمة في جميع أنحاء المنطقة العربية، وبدأت في التناول الجاد والمفتوح لمختلف القضايا في هذه الدول، من خلال التحليل والنقاش والاستقصاء، حتى تلك التي كانت تعدّ من المحرمات الحديثة، على الرغم من أنها تؤثر بشكل مباشر على المواطن العربي[2].

---

[1] J.E. Peterson, The Nature of Succession in the Gulf, ***The East Journal***, 201, 55. No.4, Autu man 2001, p. 591.

[2] زيد محمد حسن أبو شمعة، ***دور قناة الجزيرة في التأثير على الدبلوماسية الفلسطينية بعد العدوان الاسرائيلي على غزة 2008***، أطروحة ماجستير، (فلسطين، جامعة بيروت ، كلية الدراسات العليا،2013)، ص.20.

فكرة إنشاء قناة الجزيرة نشأت في ذهن فريق المعدين والمذيعين الذين قرروا مغادرة شبكة BBC العربية في لندن. رغم تحديات البداية، سارعت الحكومة القطرية لتقديم الدعم لهذا المشروع الجديد بتخصيص مبلغ يبلغ 140 مليون دولار عام 1996. كان الدعم مشروطاً على أن تحقق القناة استقلاليتها المالية خلال فترة خمس سنوات، وذلك من خلال الإعلانات التي تُبث عبر القناة[1].

تمت فكرة إنشاء قناة الجزيرة بمبادرة من أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، حيث كان ولياً للعهد في عام 1994. على الفور، عيّن أمير اللجنة المكلفة بتنفيذ هذا المشروع، والتي تكونت من ثلاثة أعضاء، حيث انتقلوا إلى لندن للبحث عن كيفية تأسيس الفريق الفني والإداري للقناة. تمت سلسلة من الاتصالات مع الصحفيين العرب المقيمين في لندن للمشاركة في هذا المشروع الجديد. وفي عام 1996، صدر القرار الذي يقضي بتعيين هيئة إدارية للقناة من قبل مجلس الوزراء القطري.

بعد توقف قناةBBC ، وجد طاقمها نفسه بدون عمل، وفي إطار العجلة، قررت قطر تحقيق رغبتها في إطلاق قناة فضائية. تم بعد ذلك توقيع عقد عمل مع 120 صحافياً من طاقم القناة السابقين، ليصبحوا الأساس لتأسيس قناة الجزيرة. تم منح هؤلاء الصحافيين حرية تعبير كاملة في البرامج والتقارير التي سيقدمونها عبر القناة، مما أكسبهم مكانة رائدة في المشهد الإعلامي[2].

بدأت قناة الجزيرة بالبث بمعدل ست ساعات يوميًا، ثم تزايد إلى 12 ساعة يوميًا، وصولًا إلى بث على مدار الساعة بدءًا من الأول من يناير عام 1999،وارتفع عدد موظفيها إلى 497 موظفًا، مع تأسيس أكثر من خمسين مكتبًا في مختلف المدن والعواصم حول

[1] إدموند غريب، خالد منصور، ***الاعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، بين مطرقة العولمة وسندان الدولة، في الاعلام والاتصال في مجتمعاتنا***، (بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس، 1999–2000)، ص24..

[2] ***المرجع نفسه***، ص.25.

العالم. يتواجد مركزها الرئيسي في الدوحة في بناية واحدة تضم موظفين من مختلف الجنسيات العربية، بما في ذلك سوريين ومصريين وعراقيين وفلسطينيين وجزائريين وغيرهم.[1]

تميّزت قناة الجزيرة بتغطيتها للحروب في العراق وأفغانستان، وبثها الأخبار بشكل مباشر لمدة 24 ساعة، مما جعلها محط اهتمام القنوات الفضائية الكبرى في الغرب. بل وأصبحت مرجعًا أساسيًا لهذه القنوات، حيث أصبحت الصوت الإعلامي الأول في المنطقة، نظرًا لقدرتها على التغطية الحية للأحداث والمعارك في قلب الأحداث في أفغانستان والعراق.

الفرع الثاني: مصادر تمويل قناة الجزيرة

تظهر قناة الجزيرة تكتمًا نسبيًا فيما يتعلق ببيان ميزانيتها، حيث تخصص مبالغ كبيرة لتغطية العناصر الأساسية في برامجها، مثل التقارير الإخبارية وإنتاج البرامج التسجيلية، حيث أن تقديرات تكلفة الإنتاج وحدها تتجاوز 10 ملايين دولار، بالإضافة إلى نفقات المكاتب في مختلف مدن العالم.

تعتبر الإعلانات مصدر تمويل مهم للقناة، حيث كانت القناة في بادئ الأمر تحظى بحق احتكار الإعلانات من شركة تهامة للإعلانات السعودية. وقد تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة السعودية وقناة الجزيرة من خلال هذه الشركة، ولكن تم إلغاء هذا الاتفاق في فبراير 1999 من قبل الرياض.

انضمت الجزيرة بعد ذلك إلى شركة إعلانات أخرى، وهي "أنترناشيونال كولف سبيس"، التي لها فروع في دبي والدوحة. رفعت الجزيرة دعوى قضائية ضد شركة "تهامة" أمام المحاكم القطرية لإلغاء العقد من جانب واحد، وطلبت تعويضًا بقيمة 3 ملايين دولار[2].

يشير الدكتور إدمون غريب، الذي يعمل في مجال العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن قناة الجزيرة واجهت أزمة مالية حادة في بداية عام 2001، حيث

[1] إدموند غريب، خالد منصور، ***المرجع السابق***، ص.25.

[2] مفيد الزيدي، ***قناة الجزيرة كسر المحرمات في الإعلام العربي***، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط.1، 2003)، ص.139-140.

انخفضت ميزانيتها إلى ما يقارب 24 مليون دولار، وكانت هذه المبلغ الوحيدة المتبقية من هبة الأمير.

تمكنت الجزيرة من تجاوز هذه الأزمة عن طريق جذب الإعلانات وبيع بعض البرامج الوثائقية والتقارير والصور الخاصة، مما ساعدها على استعادة استقرارها المالي والتغلب على التحديات التي واجهتها.

في مارس 2002، نشرت مجلة فوربس الأمريكية، المتخصصة في الشؤون المالية، خبرًا يفيد بأن قناة الجزيرة تواجه تراجعًا في ميزانيتها على الرغم من شهرتها الكبيرة في العالم. من المحتمل أن تكون القناة تكبدت خسائر تقدر بمبلغ 4 ملايين دولار نتيجة انخفاض الإقبال على الإعلانات بها. ولتعويض هذه الخسائر، قامت القناة بالاعتماد على إيجاد وسائل إعلانية أخرى، خاصة تلك المتعلقة بالشركات الغربية ذات العديد من الجنسيات[1].

إضافة إلى ذلك، انضمت الجزيرة إلى باقة القنوات المشفرة التي تديرها الشركة العربية للتوزيع الرقمي .هذه الخطوة كانت حدثًا هامًا في تطور التلفزيون المدفوع في العالم العربي، حيث فتحت المجال لطرح الآراء حولها بطريقتين: الأولى تتعلق بإدراك القناة لأن مجانية الخدمات للقنوات العربية ستنتهي قريبًا، والثانية تتعلق بثقة القناة بمشاهديها، حيث أظهرت لهم تميزها وجعلتهم متابعين لها حتى في الخصوص.

يُعتبر التمويل جزءًا هامًا من تشكيل قناة الجزيرة، خاصة في مرحلة القوة الناعمة حيث يمثل المال عصب الحركة في قطاع الإعلام. وقد نشأت الجزيرة في بيئة تنافسية بينها وبين قنوات عربية وغربية تقدم خدمة مميزة في الوطن العربي. لهذا السبب، اضطرت القناة إلى رفع مستوى التحدي عن طريق ضمان التميز في نقل الأحداث وصناعة برامج تطرح مواضيع جريئة في الوطن العربي، مما ساهم في تعزيز دورها في تشكيل الرأي العام وتعزيز الحركة نحو التغيير والحرية في العالم العربي.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.133.

الفرع الثالث: أهداف قناة الجزيرة

تسعى قناة الجزيرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتعلق بظروف خاصة بطبيعة الملكية والتمويل والسياسات. ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى مستويين: الأول هو الهدف السياسي، حيث تتمثل رسالة القناة في دعم الجهة المالكة سياسيًا وفكريًا، والثاني هو الهدف الإعلامي، حيث تسعى القناة لصناعة مضمون إعلامي مميز قادر على المنافسة وتقديم رسائل ومحتويات إعلامية متميزة.

على الرغم من أن قناة الجزيرة تُعَدُّ نموذجًا إعلاميًا عربيًا متفردًا، إلا أنها تتأثر بالواقع الإعلامي والسياسي المحيط بها. تسعى القناة إلى تحقيق أهدافها، سواء كانت سياسية أو إعلامية، وتتماشى مع الواقع الإعلامي الذي تعمل فيه.

من خلال فهم وتحليل تصريحات "محمد جاسم العلي"، المدير العام السابق لقناة الجزيرة، يمكننا فهم أن السبب الرئيسي وراء انتشار شعبية الجزيرة يعود إلى القنوات التلفزيونية الأخرى. إما أن تمثل وتقدم وجهة نظر الحكومة أحادية الرأي، أو تمثل النظرة التجارية، بينما لا تمثل الجزيرة وجهة نظر أي حكومة أو نظام، ولا تسعى لتحقيق مكاسب تجارية، بل تسعى إلى خلق واقع إعلامي عربي جديد[1].

من كلام المدير السابق لقناة الجزيرة، ندرك أن للقناة أهدافًا معلنة وأخرى غير معلنة، وفي الجانب الغير معلن، تتصل الأهداف التي تسعى لتحقيقها والوصول إليها بدولة قطر التي تستضيف وتمول الجزيرة، وبدورها وطموحها السياسي الإقليمي والدولي وبالمشروع الذي قاده الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" عند توليه مقاليد الحكم، حيث كانت الجزيرة أحد أولوياته وأحد المشاريع الكبيرة التي دشنت في فترة حكمه.

يُمكن تلخيص هذه الأهداف بأن قطر بعد قناة الجزيرة لم تعد كما كانت قبلها، حيث كانت القناة جزءًا من استراتيجية الدولة القطرية، ومنحتها صوتًا قويًا يمكن سماعه على المستوى الإقليمي والدولي، وتوازت هذه الجهود الإعلامية مع الجهود الدبلوماسية الكبيرة

[1] محمد عارف محمد عبد الله، ***دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)*** ، رسالة الماجستير، (فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في نابلس،2012) ،ص.66.

التي تميزت بها الخارجية القطرية، خاصة في فترة تأسيس القناة مع الأمير حمد بن خليفة ووزير خارجيته.

استخدمت قطر السلاح الإعلامي للجزيرة في مواجهة أي هجوم إعلامي من دولة أخرى، كما حدث في الخلاف السعودي – القطري، حيث استخدمت السعودية منابر إعلامية مثل MBC وصحيفتي الحياة والشرق الأوسط لجذب الرأي العام الإقليمي والدولي إليها، ولكن قناة الجزيرة كانت سلاحًا لقطر لمواجهة تلك الحملات وتوجيه الرأي العام بما يخدم مصالحها ومواقفها.

أهداف إنشاء قناة الجزيرة الإعلامية تتمثل في النقاط التالية[1]:

1. تلبية الحاجة الملحة لوجود إعلام سياسي عربي مستقل يتمتع بحرية إعلامية كبيرة، دون أن يخضع للنظام السياسي الرسمي في العالم العربي، مما يضمن عدم التحكم في الرؤية الإعلامية والحرية في التعبير.
2. السعي لتطوير ورفع مستوى الإعلام العربي بعيدًا عن النهج التجاري والترفيهي، وذلك من خلال إنتاج برامج ومحتوى إعلامي يتمتع بالجودة والمصداقية، للمساهمة في نقل الأحداث والمعلومات بشكل أكثر تحليلًا وتوجيهًا.
3. الدخول في عالم المنافسة مع القنوات الفضائية الغربية التي استحوذت على البث والتغطية للأحداث العالمية والعربية لفترات طويلة، بهدف توفير منصة إعلامية عربية قوية ومتميزة تنافس في الساحة العالمية.
4. تقليل الاعتماد على الاعلام السعودي الذي كان يسيطر على القسم الأكبر من وسائل الإعلام العربية، سواء من خلال الملكية أو التمويل، وتحقيق التوازن في توجيه الرؤية الإعلامية وتنويع مصادر الإعلام والتحكم فيها.

[1] الزيدي مفيد، قناة الجزيرة كسر المحرمات في الفضاء الاعلامي العربي، ***مرجع سابق***، ص.52.

المطلب الثاني: دور قناة الجزيرة في تجسيد أهداف سياسة قطر الخارجية

تعد قناة الجزيرة العربية القطرية منبرًا إعلاميًا بارزًا يعكس ويجسد أهداف سياستها الخارجية بشكل بارز من خلال تغطيتها الشاملة والموضوعية للأحداث، تسعى الجزيرة إلى تعزيز الفهم المتبادل والتفاعل بين الشعوب والثقافات، مما يعكس رؤية قطر السياسية للتعايش والتعاون الدولي، كما تعتبر قناة الجزيرة منبرًا للحوار والنقاش المفتوح حول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، مما يعكس التزام قطر بتعزيز قيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الفرع الأول: التأثير الإعلامي لقناة الجزيرة في تجسيد أهداف سياسة قطر الخارجية

ساهمت الجزيرة في تحقيق ثورة في مجال الإعلام العربي عمومًا والإعلام السياسي والإخباري في العالم العربي بشكل خاص. حيث نجحت في تحقيق المركز الأول بين الفضائيات والقنوات العربية دون منافس، وجذبت ملايين المشاهدين العرب في مختلف الدول لتشكل جمهورًا كبيرًا ومؤثرًا.

أصبح هذا الجمهور يثق بشكل كبير في الجزيرة ويعتمد عليها أكثر من أي قناة أخرى، بما في ذلك القنوات الحكومية أو القنوات الفضائية الأخرى التي تنتمي لبلادهم. تمكنت الجزيرة من بناء سمعة قوية لنفسها كمصدر موثوق به للأخبار والمعلومات، مما جعلها تحظى بشعبية كبيرة وتأثير قوي في المشهد الإعلامي العرب.[1]

تمكنت الجزيرة من وضع أسس ومعايير جديدة للإعلام العربي وسياسة الأخبار في القنوات والفضائيات العربية. في السابق، كان الإعلام التقليدي يركز بشكل أساسي على أخبار الزعماء والقادة العرب ورحلاتهم وسياساتهم، بأساليب مباشرة تجعل الجمهور يبتعد عن هذه القنوات.

[1] الشمري طارق آل شيخان، ***الجزيرة قناة أم حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الاعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والاسلامي والغربي***، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007)، ص.30-31

ظهرت الجزيرة كمنارة جديدة تغيّر هذا المنظور، إذ ركزت على تغطية شاملة ومتنوعة للأحداث والقضايا السياسية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي والعالم بشكل عام. كانت سياسة الأخبار الجريئة التي اعتمدتها الجزيرة تسمح لها بجذب جمهور كبير ومتنوع، مما جعلها تحقق نجاحاً كبيراً في المستوى الشعبي العربي.

هذه النجاحات دفعت العديد من الدول العربية للتفكير في إنشاء قنوات مشابهة للجزيرة للتنافس معها على الساحة الإعلامية. فظهرت القناة العربية، وهي قناة سعودية تابعة لمجموعة MBC وتبث من المدينة الإعلامية في دبي، ونجحت أيضا في جذب نسبة عالية من المشاهدين العرب.

قبل ظهور قناة العربية، كانت قناة أبو ظبي تهدف إلى تحقيق المنافسة مع الجزيرة، حيث قامت بتطوير نشراتها الإخبارية والبرامج السياسية والحوارية، وقد استضافت بعض الشخصيات المعارضة التي تظهر أحيانًا على شاشة الجزيرة. كما قامت بتأسيس شبكة من المراسلين في جميع أنحاء العالم لمتابعة الأحداث العالمية بالتفصيل والتحليل[1].

ومع ذلك، لم تستطع قناة أبو ظبي المنافسة مع الجزيرة لفترة طويلة، حيث تراجعت مكانتها في التغطية الإخبارية والسياسية. أظهرت الاستطلاعات والبحوث أن الجزيرة تتفوق بشكل كبير في نسبة المشاهدة العربية، حيث بلغت نسبة مشاهدتها 77.2% من إجمالي المشاهدين.[2]

شهدت الفترة الأخيرة ظهور عدد كبير من الفضائيات الإخبارية المتخصصة، بعضها عربي والبعض الآخر مملوك لجهات أجنبية ولكنها تبث باللغة العربية وتستهدف المنطقة العربية. ومن بين هذه القنوات التي تأثرت بسياسة وأسلوب الجزيرة الإعلامي هي قناة مستقلة تبث من لندن، إلى جانب إعادة إطلاق قناة BBC العربية التابعة للحكومة البريطانية، وقنوات أخرى منها روسيا اليوم، وقناة الحرة، وقناة الهالم الإيرانية، وفرانس24

[1] الشمري طارق آل شيخان، ***المرجع السابق***، ص.32-33.

[2] الخزندار سامي، استطلاع أراء أساتذة الاعلام والعلوم السياسية حول مهنية قناة الجزيرة، ***مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي***، 2008، ص.30

الفرنسية، و TRTالتركية، وغيرها. هذه القنوات تشكل مؤشرًا على الدور الهام الذي لعبته قناة الجزيرة في تطوير الإعلام العربي وتأثيرها على القنوات الإعلامية الأخرى[1].

نتيجة للنجاح الكبير الذي حققته الجزيرة والاضطرابات التي تسببت فيها للأنظمة السياسية والإعلامية العربية، قامت تلك الأنظمة بمراجعة سياستها في محاولة لتطوير الإعلام الرسمي والخاص التابع لها لمواجهة الجزيرة. أدت هذه المراجعة إلى بعض التغييرات في الأنظمة والسياسات الإعلامية العربية.

أعلنت بعض الدول العربية إنشاء مناطق حرة بهدف تطوير الإعلام وتشجيع وسائل الإعلام المهاجرة على العودة إلى العالم العربي والاستفادة من حريات إعلامية أفضل كانت ممنوعة عنها سابقا. في مدينة دبي، تم إنشاء منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا ومدينة دبي الحرة للإعلام، حيث تم إعفاء المستثمرين من الضرائب. في مصر، تم بناء مدينة إعلامية حرة متكاملة، تمنح تسهيلات ضريبية كبيرة وتسمح ببث القنوات الخاصة والمستقلة. وفي الأردن، أعلن عن إنشاء منطقة إعلامية حرة مماثلة في العاصمة عمان، تستهدف جذب القنوات الفضائية ودخول سوق المنافسة الإعلامية[2].

باختصار، يمكن الاستنتاج من السياق السابق أن قناة الجزيرة تركت أثراً كبيراً في الإعلام العربي وسياسته. لولا ظهورها وسياستها الإعلامية، لما ظهرت العديد من القنوات الإخبارية المتخصصة، ولما قامت الدول العربية بتغيير سياستها الإعلامية والسماح ببناء المدن الإعلامية الحرة ورفع بعض القيود على حرية الإعلام، وذلك في محاولة لمنافسة الجزيرة والتغلب عليها إعلامياً وشعبياً.

الفرع الثاني: التأثير السياسي لقناة الجزيرة في تجسيد أهداف سياسة قطر الخارجية

تأثيرات التلفزيون على الجمهور تعتبر كبيرة وعميقة، حيث تعمل على إدخال ثقافة جديدة وأفكار وتوجهات واهتمامات إلى الناس. وقد وصف بعض المثقفين والسياسيين تأثير

[1] زياني محمد، ***الفضائيات العربية والسياسية في الشرق الاوسط***، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1 ،2005)، ص.29.

[2] الشمري طارق آل شيخان، ***المرجع السابق***، ص.33.

التلفزيون على انهيار المعسكر الشيوعي في أوائل التسعينات بأنه كان أقوى من السلاح النووي، حيث أدى تسلل التلفزيون إلى الكتلة الشرقية إلى تغيير رغبات الناس واستعدادهم لتغيير النظم السياسية، مما أدى في النهاية إلى انهيارها[1].

تأثير التلفزيون يتجاوز الحدود السياسية بل يصبح قوة ذات فعالية سياسية، حيث يعتبر مصدرًا لتشكيل انطباعات الناس ووجهات نظرهم السياسية. قبل ظهور البث الفضائي، كان التلفزيون قادرًا على تغيير الحياة السياسية وتعديل العادات السلوكية للناس، وجعل الأحداث المحلية تصبح ظواهرًا عالمية. ومع ظهور البث الفضائي، أحدث التلفزيون تغييرات جذرية في حياة المجتمعات، وأثر بشكل كبير في التفكير السياسي والوعي على مستوى الشعوب[2].

رغم أن الحكومات والأنظمة العربية فرضت محرمات لا تقبل النقاش عليها وترسخت في وعي وثقافة الجماهير العربية، إلا أن رغبة قناة الجزيرة في كسر تلك المحرمات أدت إلى تحقيق تأثير سياسي حاد وواضح. وقد أظهر هذا التأثير نفسه بسرعة نسبية، حيث استطاعت القناة تغيير العديد من المفاهيم التي كانت جزءًا من الواقع العربي لعقود.

وقد ساعدت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية الموضوعية في تعزيز هذا التأثير، فالمجتمعات العربية كانت تعاني من الاستبداد وغياب الحرية، وكان هناك نقص في الإعلام الموضوعي المستقل الذي ينقل معاناة الناس وظروفهم بشكل صادق. وقامت الجزيرة بدور كامل وفعال في هذا السياق، حيث نقلت للناس الحقيقة والأحداث التي يرغبون في معرفتها، دون التركيز على ما تريد الأنظمة العربية إظهاره.

تسهم الحرية السياسية والإعلامية العالية التي تتمتع بها قناة الجزيرة في نشرات أخبارها وتقاريرها وبرامجها الحوارية بشكل فعّال في التأثير في المناخ السياسي والإعلامي في الوطن العربي. هذا المناخ كان سابقًا لا يعتمد على درجة كبيرة من الحرية السياسية والإعلامية،

[1] عزي عبد الرحمان وآخرون، ***العرب والإعلام الفضائي***، (، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2004)، ص.64.

[2] رشاد عبد الغفار، ***دراسات في الاتصال***، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984)، ص.169.

سواء في التغطية الإخبارية أو في طرح ومناقشة القضايا أو حتى في استضافة المعارضين السياسيين.[1]

أحدثت قناة الجزيرة حالة من الوعي السياسي العام في العالم العربي، حيث تناولت قضايا المواطن العربي الأساسية مثل الاستبداد وغياب الحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. وقدمت تقارير عن المشاكل اليومية التي يواجهها الناس من فقر وجهل وبطالة ومشاكل اجتماعية أخرى، مرتبطة بالممارسات السياسية السيئة للأنظمة العربية وغياب مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية الحقيقية، كما زادت الوعي السياسي لدى المجتمعات العربية في القضايا المركزية مثل القضية الفلسطينية وقضية احتلال العراق والديمقراطية في العالم العربي.

الفرع الثالث: دور قناة الجزيرة في تجسيد القوة الناعمة من خلال العلاقات العربية القطرية

قامت قناة الجزيرة بفضح ممارسات الأنظمة العربية والحكومات وأجهزتها الأمنية تجاه المعارضين وعموم الشعوب العربية، وكشفت عن الفساد السياسي والمالي والإداري في العالم العربي، مما أدى إلى صدمة للمواطن العربي الذي لم يكن يعلم عن هذه الممارسات شيئًا. وجعلت هذه التغطية الإعلامية المواطن العربي يتحدث عن ملفات الفساد والاستبداد ويحاول التخلص منها، وأصبح له صوتًا عاليًا يحاول إسماعه للمسؤولين في بلده. وشعر المواطن العربي أن القناة تلامس همومه ومشاكله وتقترب من رغباته، وتشعر به وتعبر عن قضاياه الرئيسية، وتقف إلى جانبه كمواطن بسيط في مواجهة الظلم والاستبداد الذي تمثله الأنظمة العربية.

نتيجة لذلك، واجهت القناة الكثير من الضغوط العربية بمطالبة بإغلاقها، وتدهورت العلاقات القطرية مع الدول الأخرى في الخليج والمنطقة العربية بسببها، حيث تعتبر قطر الراعي الأول للقناة وموطنها، مما يجعلها مسؤولة عن سياستها؛ وفيما يلي سنتطرق الى

[1] العويفي محمد، قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة،مجلة مدى الإعلام، ***المركز الفلسطيني للتنمية والحرّيات الإعلاميّة (مدى)***، رام الله، ع.1، (حزيران 2011)، ص.35.

عرض طبيعة العلاقة بين قناة الجزيرة والدول العربية التي تتعارض معها بشكل أكبر، والتي اتخذت إجراءات مثل منع عمل المراسلين ومنع البث على بعض الأقمار الصناعية والتشويش على بثها؛ حيث سنقوم بمناقشة العلاقة بين القناة وعدد من الدول العربية التي تعتبر علاقاتها متوترة مع قطر الدولة الراعية للجزيرة.

أولا: المملكة العربية السعودية:

قد يكون من المفضل عدم تأريخ تأزم العلاقات القطرية السعودية بنشأة وبث قناة الجزيرة، حيث بدأت الأزمة في العلاقات بين البلدين قبل تأسيس القناة. تعود الأسباب إلى الخلافات الحدودية بين البلدين على مناطق غنية بالنفط والغاز الطبيعي، وشعور السعودية بأن قطر تنافسها على الزعامة الخليجية التاريخية لها. كما أن موقف السعودية من الانقلاب الأبيض الذي نفذه الشيخ حمد أمير قطر على والده أسهم في زيادة التوتر بين البلدين، حيث لم تعترف السعودية بالوضع القطري الجديد إلا بعد مرور فترة من الزمن[1].

برامج الجزيرة، وخاصة برنامجي "الاتجاه المعاكس" و"بلا حدود"، أثارت هذه المشكلات وأخرجتها إلى السطح، حيث وجهت انتقادات صريحة وحادة للنظام السعودي بسبب مواقفه من القضية الفلسطينية وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المملكة[2]، وزاد من حدة التوتر بين البلدين استضافة القناة لمعارضين سعوديين مثل محسن العواجي، الذي وجه انتقادات إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز حين كان ولياً للعهد ولعدد من الأمراء.

ومبادرة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز للسلام مع إسرائيل كانت موضع انتقاد شديد من قبل الجزيرة، حيث وجهت القناة اتهامات للملك بخيانة "القضية الفلسطينية" من خلال برامجها. هذا التوجه النقدي للسياسة السعودية من قبل القناة أدى إلى تصاعد التوتر بين السعودية وقطر، وأدى إلى استدعاء السعودية لسفيرها من قطر في نهاية عام 2002.

---

[1] محمد عارف محمد عبد الله، ***المرجع السابق***، ص.82-83.

[2] الزيدي مفيد، ***قناة الجزيرة كسر المحرمات في الاعلام العربي***، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط.1، 2003)، ص.58-59.

تعمل قناة الجزيرة كأداة للتأثير السياسي، حيث ظهرت على حقيقتها كوسيلة للتأثير على الرأي العام وتوجيه الانتقادات والاتهامات. وأعربت الصحف السعودية عن استيائها من القناة واستخدمت ألفاظًا قاسية ضدها، مما أدى إلى تصاعد الجدل والتوتر بين البلدين.

ثانيا: جمهورية مصر العربية:

يمكن أن نفصل علاقة قناة الجزيرة بمصر بفترة زمنية شكلت فاصلًا في طبيعة العلاقة بينهما، وهي ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. ولفهم طبيعة العلاقة، ينبغي أن نبدأ من ما قبل الثورة[1].

فلم تخل العلاقة بين مصر وقناة "الجزيرة" من التوتر بسبب برامج القناة. كان التوتر الأساسي ينبع من تناول القناة للأوضاع الداخلية في مصر، وسياسات النظام المصري الخارجية والداخلية، وقضايا الحريات والتعذيب في أقسام الشرطة المصرية، وقضية الأقباط، وعلاقة مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وحصار قطاع غزة وإغلاق معبر رفح البري، ودور مصر خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام.

ثورة 25 يناير 2011 شكلت فاصلًا في هذه العلاقة، حيث أدت الثورة إلى تصاعد التوتر بين مصر وقناة الجزيرة بسبب التغطية الحية لأحداث الثورة ونقلها عبر البث المباشر، وكذلك بسبب الانتقادات التي وجهتها القناة للنظام المصري وتقديمها منبرًا للمعارضة المصرية. هذا التوتر المتزايد ساهم في تدهور العلاقات بين البلدين وزاد من الصدامات بين الحكومة المصرية والقناة.

تغطية قناة الجزيرة للأحداث المصرية الساخنة لم تحظَ بإعجاب الحكومة المصرية، التي اعتبرتها استهدافًا لدور مصر القيادي القومي والإقليمي، ومحاولة للنيل من مكانتها السياسية والتاريخية. وبسبب ذلك، قررت الحكومة المصرية إغلاق مكتب قناة الجزيرة في القاهرة ومنع عمل مراسليها أكثر من مرة. وانضمت الصحافة المصرية إلى هذا الموقف الحكومي، حيث شنت حملات نقد وتخوين عنيفة ضد الجزيرة، اتهمتها بالعمالة للأمريكان

[1] محمد عارف، ***المرجع السابق***، ص.84.

والإسرائيليين، ووجهت اتهامات لمقدمي البرامج فيها بأنهم "مرتزقة" و"عملاء" لأمريكا وإسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك، علقت مجلة "روزاليوسف"، قائلةً: "إن وزير خارجية قطر يسعى لإثبات لبعض المسؤولين الأمريكيين أنه قادر على تحقيق التغييرات التي يطلبونها من خلال قناة الجزيرة، وبدلاً من أن تكون القناة وسيلة لخدمة أهداف الأمة، فإنها تثبت في كل لحظة أنها تعمل على تفتيت الأمة لخدمة مصالح أعدائها". وفي هذا السياق، شنت الصحف السعودية حملات عنيفة على القناة واستخدمت ألفاظًا قاسية ضدها[1].

وعندما اندلعت ثورة 25 يناير، زاد التوتر بين مصر وقناة الجزيرة، حيث زادت التغطية اليومية للثورة على شاشات القناة، وبثت بشكل مستمر لتغطية أحداثها وتطوراتها. أثارت هذه التغطية حفيظة النظام المصري، الذي شعر أن الجزيرة تحرض الناس على الثورة وتشاركهم فيها. وبعد نجاح الثورة في إسقاط الرئيس السابق، "حسني مبارك"، بدأ العديد من المراقبين والمحللين بالحديث عن دور كبير ومؤثر للجزيرة في نجاح الثورة المصرية.

ثالثا: تونس:

بدأت الثورات العربية باندلاع ثورة تونس في 17 ديسمبر 2010، وكانت قناة الجزيرة ممنوعة من العمل لسنوات طويلة في تونس. ولكن مع اشتداد المظاهرات، قررت القناة تعليق كل برامجها العادية وبدأت في بث موجة إخبارية مفتوحة حول الثورة التونسية. بدأت في استقبال الأخبار والصور القادمة من تونس عبر الإنترنت وبثها، وأظهرت الأحداث أن الناس في تونس كانوا يتابعون قناة الجزيرة بقوة بسبب غياب الإعلام الرسمي الصادق، ورفع الثوار التونسيون شعارات تمتدح دور الجزيرة[2].

فيما يتعلق بتغطية الجزيرة لأحداث الثورة التونسية، يقول الإعلامي الفلسطيني عارف حجاوي، مدير البرامج في قناة الجزيرة: " كانت الجزيرة لتونس في ثورتها مرآة يرى فيها

[1] محمد عارف، ***المرجع السابق***، ص.84-85.

[2] عارف الحجاوي، دور ***الجزيرة في الثورات العربية 2011 من كتاب الثورات وعالمنا العربي***، (بيروت: مؤسسة هاينريش بول، 2011)، ص.94.

الناس أنفسهم، وكانت أقرب وسيلة إعلامية لعقول وقلوب الثائرين، بينما الجزيرة لا تبني وعياً عميقاً وثقافة سياسية متينة، وتكتفي بأن تجعل الجمهور يؤمن بما يجول في خاطره، وتشاركه أفكاره أكثر مما تبث إليه أفكاراً جديدة."

رابعا: ليبيا

في ليبيا عام 2011، استمرت قناة الجزيرة في تغطية الثورات، مستفيدة من النجاح الباهر الذي حققته في تغطية ثورتي تونس ومصر. بدأت القناة منذ اليوم الأول للثورة الليبية بتغطية أحداثها، واتهمت من قبل النظام الليبي بأنها قناة "الفتنة" وأنها "تنفذ أجندة قطر التابعة للأجندة الغربية في تفتيت الأمة العربية". أخذت الجزيرة موقفها بأن تكون مع الثورة وضد نظام القذافي، وبثت الكثير من الأخبار والصور حول "مجازر" كتائب القذافي وقصفها للمدنيين في بنغازي وغيرها من المدن الليبية، واستمرت تغطيتها بنفس الحرارة حتى سقوط نظام القذافي ومقتله[1].

خامسا: البحرين

أما في البحرين في مارس 2011، فكان الأمر مختلفًا، حيث انتقدت القناة من أطراف عديدة – حتى تلك التي كانت مؤيدة لها – نتيجة تغطيتها الباهتة وغير المتوازنة لأحداث الثورة في البحرين. بالرغم من أن الثورة كانت مصبوغة بالطائفية، فإن لها أهدافًا ومطالب سياسية مشروعة لا يمكن إنكارها، ويبدو أن القناة خضعت لحسابات حساسة بشأن طرح القضايا الخليجية بالنسبة لها[2].

سادسا: سوريا

في سوريا، مرت تغطية القناة لأحداث الثورة السورية بمرحلتين: المرحلة الأولى كانت مرحلة التهميش وعدم الاهتمام الكافي، وكانت مع بداية الثورة وخلال الشهر الأول تقريباً منها، حيث وجهت القناة انتقادات كثيرة لعدم اهتمامها بتغطية أحداث الثورة بنفس الأسلوب

[1] محمد عارف، ***المرجع السابق***، ص.92.

[2] ***المرجع نفسه***.

والطريقة التي غطت بها أحداث الثورات التونسية والمصرية والليبية. أما المرحلة الثانية، فكانت بعد حوالي شهر من اندلاع الثورة السورية، حيث بدأت القناة في تغطية الحدث بشكل مفصل، وأفردت للثورة مساحات واسعة من التحليل والنقاش، وبدأ واضحاً وقوفها إلى جانب الثورة السورية، وهو ما جلب انتقادات من مؤيدي النظام السوري، وتم التشويش على بثها أكثر من مرة[1].

المطلب الثالث: التغطية الاعلامية لقناة الجزيرة للقضية الفلسطينية كقوة ناعمة قطرية

قناة الجزيرة، بوصفها وسيلة إعلامية بارزة في العالم العربي والعالم بشكل عام، تلعب دوراً بارزاً في تشكيل الرأي العام وتوجيه الانتباه نحو القضايا الإنسانية والسياسية، بما في ذلك القضية الفلسطينية. حيث يمكن اعتبار تغطية الجزيرة للقضية الفلسطينية كقوة ناعمة لقطر، تسهم هذه التغطية في تعزيز مكانة قطر على الساحة الدولية وفي العالم العربي، وفي سعيها لتحديد موقع جديد لنفسها كوسيط إقليمي رئيسي، أعلن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عزم قطر على مواصلة جهودها مع الأطراف ذات الصلة للعمل على وقف "العدوان" الإسرائيلي على الفلسطينيين وحماية المسجد الأقصى .وبالرغم من أن علاقات قطر مع إسرائيل تعود إلى العقد التسعيني، إلا أن المعادلة تغيرت بشكل كبير في الفترة الأخيرة، نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك التحالف العسكري بين قطر وتركيا ودعمهما لحماس[2].

[1] عارف الحجاوي، ***المرجع السابق***، ص.97.

[2] تحليل تجريبي على تغريدات الجزيرة والعربية حول صراع إسرائيل وغزة، مبادرة الإصلاح العربي، مقالة منشورة يوم 13 ديسمبر 2021، في: ***https://www.arab-reform.net***، تاريخ الاطلاع: 10-05-2024.

الشكل رقم (01-03): إحصائيات لتغريدات قناة الجزيرة حول القضية الفلسطينية

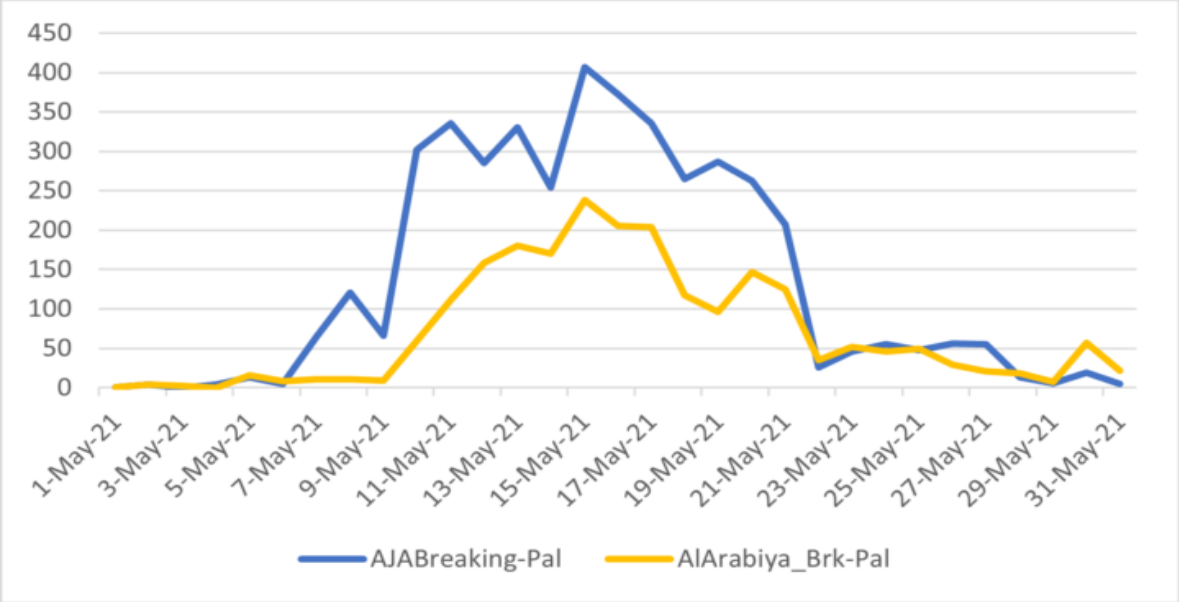

المصدر:تحليل تجريبي على تغريدات الجزيرة والعربية حول صراع إسرائيل وغزة، مبادرة الإصلاح العربي، مقالة منشورة يوم 13 ديسمبر 2021، تم الاطلاع عليها يوم 10-05-2024، من خلال رابط الموقع التالي:https://www.arab-reform.net

تشير أعداد تغريدات الأخبار العاجلة من حسابي الجزيرة والعربية إلى زيادة مستمرة في تغطية أحداث فلسطين خلال شهر مايو 2021؛ ففي حين بدأت قناة الجزيرة في زيادة تغطيتها في 6 مايو 2021، لم تنطلق العربية إلا بعد ذلك بثلاثة أيام. كما شهدت كلتا الشبكتين ذروة وتيرة التغريدات في 15 مايو 2021، تلاها في وقت لاحق انخفاض متقلب في نهاية الشهر نفسه. ومع ذلك، ظل عدد التغريدات المتعلقة بفلسطين لدى قناة الجزيرة أعلى بكثير مما نشرته قناة العربية، حيث وصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أضعاف عدد التغريدات.

وفيما يلي يوضح الجدول أدناه أهم الدول والمنظمات الدولية التي تكررت إشارة قناتا الجزيرة والعربية لها في تغريداتهما المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

الجدول رقم (01-03): أهم الدول والمنظمات الدولية التي تكررت إشارة قناتا الجزيرة والعربية لها في تغريداتهما المتعلقة بفلسطين

المصدر	عدد تغريدات الجزيرة التي أشارت إليه	عدد تغريدات العربية التي أشارت إليه
مصادر خاصة	1237 (29%)	**249 (11.2%)**
مصادر فلسطينية	872 (20.5%)	**302 (13.7%)**
مصادر إسرائيلية	659 (15.5%)	**392 (17.8%)**
الولايات المتحدة	319 (7.5%)	**198 (9%)**
الأمم المتحدة	67 (1.6%)	**65 (3%)**
الاتحاد الأوروبي	79 (1.9%)	**52 (2.4%)**
وسائل الإعلام الدولية	45 (1%)	**32 (1.4%)**
مصادر أردنية	71 (1.7%)	**22 (1%)**
مصادر مصرية	36 (0.8%)	**44 (2%)**
مصادر سعودية	13 (0.3%)	**34 (1.5%)**
مصادر قطرية	27 (0.6%)	**0**
مصادر إيرانية	35 (0.8%)	**8 (0.4%)**
مصادر تركية	70 (1.6%)	**0**
مصادر روسية	25 (0.6%)	**12 (0.5%)**

المصدر: تحليل تجريبي على تغريدات الجزيرة والعربية حول صراع إسرائيل وغزة، مبادرة الإصلاح العربي، مقالة منشورة يوم 13 ديسمبر 2021، تم الاطلاع عليها يوم 10-05-2024، من خلال رابط الموقع التالي:https://www.arab-reform.net

من ناحية أخرى، كانت المصادر الفلسطينية الخمسة الأولى التي نقلت عنها الجزيرة هي: سرايا القدس، والهلال الأحمر الفلسطيني، وكتائب عز الدين القسام، ووزارة الصحة، وإسماعيل هنية. وفيما يتعلق بالمصادر الإسرائيلية، تمثلت في الجيش الإسرائيلي، وسائل الإعلام الإسرائيلية، "نتنياهو"، ووزارة الدفاع أكثر المصادر التي نقلت عنها الجزيرة.

تتضمن الدراسة أيضًا تحليلًا للأفعال الأكثر استخدامًا من قبل قناة الجزيرة والعربية، وتم تصنيفها إلى ثلاث فئات: الأفعال المرتبطة بالمعتدي، والأفعال المرتبطة بالدفاع عن النفس، والأفعال المحايدة. وقد تم اختيار ستة أفعال استخدمتها كلتا الشبكتين ضمن هذه الفئات، مما يعكس الإطار الذي أرادت الشبكتان صياغة الحدث داخله.

الجدول رقم (02-03): الأفعال المستخدمة من طرف قناة الجزيرة في القضية الفلسطينية

اللغة	أفعال مرتبطة بالمعتدي	أفعال مرتبطة بالدفاع عن النفس	أفعال محايدة
العربية (اللغة الأصلية)	استهدف، أطلق، قصف، دمر، شن، قتل	اعترض، رفض، أدان، دعا، دعم، قام	**أعلن، قال، تحدث، واصل، أكد، أبلغ**

المصدر: تحليل تجريبي على تغريدات الجزيرة والعربية حول صراع إسرائيل وغزة، مبادرة الإصلاح العربي، مقالة منشورة يوم 13 ديسمبر 2021، تم الاطلاع عليها يوم 10-05-2024، من خلال رابط الموقع التالي:https://www.arab-reform.net

كان الفعل الأكثر استخداماً لقناة الجزيرة هو "استهدف"، وهو فعل مرتبط بالمعتدي، تكرر استخدامه 339 مرة، والأفعال الستة المختارة المرتبطة بالمعتدي تكررت 784 مرة في تغريدات الجزيرة، أما أفعال الدفاع عن النفس؛ فقد تكررت تلك الأفعال الستة في تغريدات الجزيرة 223 مرة، والأفعال المحايدة تكررت 256 مرة لدى الجزيرة.

هناك تفاوت كبير بين تكرار استخدام بعض الكلمات لدى كلا الحسابين، تحدد هذه الدراسة أيضاً أكثر الكلمات تميزاً التي تستخدمها قناتا الجزيرة والعربية. من أجل حساب قدرة الكلمة على التمييز بين الحسابات، نقوم بضرب معدل التكرار فيما يسمى بـ"درجة الحساسية". ومن ثم؛ تحدد هذه الطريقة الفرق بين التردد المجرد للكلمة، وقدرتها على التمييز بين كلا الحسابين[1].

تبين أن قناة الجزيرة استخدمت بعض الكلمات بشكل مميز في تغطيتها للأحداث المتعلقة بفلسطين خلال شهر مايو 2021. فعلى سبيل المثال، استخدمت الكلمة "احتلال" مرات عديدة لوصف الاحتلال الإسرائيلي، حيث ذكرتها 688 مرة، بينما لم تظهر العربية هذا المصطلح سوى 14 مرة، مما يجعله كلمة مميزة لقناة الجزيرة. وبالمثل، استخدمت الجزيرة كلمة "شهيد" للإشارة إلى الضحايا الفلسطينيين 175 مرة، بينما لم تستخدم العربية هذه الكلمة. كذلك استخدمت الجزيرة كلمة "المقاومة" و"العدو" بشكل مميز، حيث تكررت كل منهما 140 و 49 مرة على التوالي، في حين لم تذكرهما العربية على الإطلاق.

من المثير للاهتمام أن كلمتي "كتيبة" و"سرية" – المرتبطة بكتائب عز الدين القسام وسرايا القدس على التوالي – كانتا أيضًا من بين الكلمات المميزة لقناة الجزيرة، حيث استشهدت بهما عدة مرات. كما أظهرت البيانات أن "تركي" و"قطري" كلمتان أخريان من الكلمات المميزة لقناة الجزيرة، مما يشير إلى الدور الذي تلعبه كل من تركيا وقطر في القضية الفلسطينية، والذي يتمثل في دعمهما للفلسطينيين.

[1]KareemDarwish, HamdyMubarak, Ahmed Abdelali, and Mohamed Eldesouki, ***"Arabic pos tagging:Don't abandon feature engineering justyet***," In Proceedings of the ThirdArabic Natural LanguageProcessing Workshop, 2017, (pp. 130–137)

وتم تحديد الأفعال والكلمات البارزة التي استخدمتها قناة الجزيرة وقناة العربية في تغطيتهما للأحداث المرتبطة بفلسطين خلال مايو 2021، بهدف فهم الخطاب السائد بشكل أفضل. يُظهر التحليل أن العربية استخدمت بشكل مستمر الأفعال المتصلة بالعدوان والدفاع عن النفس والأفعال المحايدة. ومع ذلك، فقد كان استخدام الجزيرة للأفعال المتصلة بالعدوان أعلى بكثير من ذلك بالنسبة للأفعال الأخرى، مما يشير إلى ميلها نحو تسليط الضوء على الأحداث بطريقة تؤكد على العنف الإسرائيلي.[1]

وكثيراً ما استشهدت كلتا القناتين بدولهما، قطر والمملكة العربية السعودية، مما يبرز تأثير التمويل الحكومي على محتوى القنوات. كما استخدمت الجزيرة بعض المصطلحات المميزة مثل "الاحتلال، والشهيد، والمقاومة، والعدو"، مما يعكس تميزها في إدانة العنف الإسرائيلي وتعاطفها مع القضية الفلسطينية، بينما أظهرت العربية اتجاهاً نحو خطاب التطبيع.

من الجدير بالذكر أن الجزيرة والعربية استمرتا في إعطاء الأولوية للسرد الذي تتبناه الدول الراعية لهما، مما يشير إلى تأثير السياسات الحكومية على التغطية الإعلامية.

[1] تحليل تجريبي على تغريدات الجزيرة والعربية حول صراع إسرائيل وغزة، ***المرجع السابق***.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة الموضوع، يظهر أن مصطلح القوة يمثل مفهومًا ديناميكيًا متطورًا يرتبط بتطور وتجدد وتنوع مصادر وموارد القوة، مما ينتج عنه أنماطًا متعددة منها، فالقوة الصلبة ليست النمط الوحيد الذي يؤثر في فعالية السياسات الخارجية للدول، بل ظهرت أنماطًا أخرى مثل القوة الناعمة التي تلعب دورًا في صياغة سياسة خارجية فاعلة تحقق أهدافها المحددة.

استخدمت دولة قطر القوة الناعمة بفعالية كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتمكنت من توظيف مصادرها وموارداها لصناعة أدوات سياسية خارجية تتسم بالنعومة وتكون فاعلة في تحقيق أهدافها، ومن خلال هذه المقومات، تعتمد سياسة قطر الخارجية بشكل أساسي على عناصر القوة الناعمة نظرًا للتحديات الجغرافية والسكانية والعسكرية التي تواجهها.

ويُظهر دور قناة الجزيرة العربية القطرية البارز تناغمًا ملحوظًا مع أهداف وسياسات قطر الخارجية، فمن خلال تغطيتها الشاملة والموضوعية للأحداث الإقليمية والدولية، وتعزيز قيم الحوار والتفاهم، والتركيز على قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، تُعتبر الجزيرة منبرًا لتعزيز التواصل الثقافي والسياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

وبهذه الطريقة، تعكس قناة الجزيرة تطلعات قطر لتعزيز الفهم المتبادل والتعاون الدولي، وتجسد التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يعكس بشكل فعال الرؤية السياسية للدولة على المستويات الإقليمية والعالمية.

الاستنتاجات

الاستنتاجات:

في الختام، يُظهر تحليل دور القوة الناعمة في توجيه سياسة الخارجية للدول الصغيرة مثل قطر أهمية بالغة في العلاقات الدولية الحديثة. كون قطر نموذجاً، فإنها تبرز كدولة صغيرة تمكنت من تحقيق تأثير كبير على الساحة الدولية من خلال استخدامها الفعّال للقوة الناعمة، كما تظهر سياسة قطر الخارجية إستراتيجية مدروسة تعتمد على توظيف مجموعة متنوعة من الأدوات، مثل الدبلوماسية النشطة، والمساعدات الإنسانية والتنموية، ووسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية مثل قناة الجزيرة، وهذا ما يجيب عن الإشكال الدراسي، وعن الفرضية العامة، فمن خلال هذه الأدوات، تمكنت قطر من بناء صورة إيجابية عن نفسها في الساحة الدولية، وتعزيز تأثيرها وجاذبيتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لعبت الدبلوماسية النشطة والوساطة القطرية دورا ساهم في تعزيز مكانة قطر الدولية، من خلال توسطها في العديد من النزاعات الإقليمية والدولية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

استفادت قطر أيضا من ثرواتها الطبيعية خاصة الغاز، مما أتاح لها بناء علاقات اقتصادية قوية مع العديد من الدول الكبرى، وذلك من أجل توسيع دائرة علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية، وتعزيز نفوذها في الساحة الدولية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

استثمرت قطر في وسائل الإعلام العالمية من خلال قناة الجزيرة التي ساعدت في تعزيز صورتها الدولية والتأثير على الرأي العام العالمي، وتحقيقها لأهداف سياستها الخارجية، ويؤكد هذا الأمر صحة الفرضية الثالثة.

بهذه الطريقة، يظهر موضوع دراسة دور القوة الناعمة في تجسيد أهداف السياسة الخارجية للدول الصغرى، مثل قطر، كموضوع شامل وحيوي يستحق الاهتمام والتحليل المستمر في مجال العلاقات الدولية.

ومنه؛ يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها دراستنا فيما يلي:

- ✓ يتضح أن الدول تعتمد في سياستها الخارجية بشكل كبير على التوجهات الإقليمية والدولية، حيث تسعى للتأثير على الأحداث الإقليمية والعالمية بما يخدم مصالحها الوطنية.
- ✓ تشير الدراسات إلى أن القوة الناعمة ليست مجرد مفهوم محدد، بل تشمل مجموعة متنوعة من الأبعاد مثل الثقافة والديمقراطية والتكنولوجيا والاقتصاد.
- ✓ تعتبر القوة الناعمة وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية دون اللجوء إلى القوة العسكرية، حيث تستخدم الدول هذه الأدوات لزيادة تأثيرها وجاذبيتها على الساحة الدولية.
- ✓ تعتمد السياسة الخارجية القطرية بشكل كبير على الترويج للثقافة القطرية والعربية، وتعزيز الهوية الوطنية في الساحة الدولية.
- ✓ تهدف السياسة الخارجية القطرية إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات الخارجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.
- ✓ تسعى قطر إلى التوسط في النزاعات الإقليمية وتعزيز السلام والأمن في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.
- ✓ تتمتع قطر بدبلوماسية نشطة وفعالة تعتمد على التواصل المستمر مع الدول الأخرى والمشاركة في المنظمات الدولية.
- ✓ تعتمد السياسة الخارجية القطرية بشكل كبير على استخدام القوة الناعمة، مثل الثقافة والإعلام والتعليم والرياضة، لتعزيز تأثيرها وجاذبيتها على الساحة الدولية.
- ✓ قطر تتميز بتنوع واسع في استخدامها للقوة الناعمة، حيث تشمل هذه الأدوات وسائل الإعلام مثل قناة الجزيرة، والمساعدات الإنسانية، والثقافة، والرياضة، والتعليم، هذا التنوع يسمح لقطر بتحقيق تأثير شامل وفعال في الساحة الدولية.
- ✓ يُعَدّ استخدام قطر للمساعدات الإنسانية والتنموية أداة قوية لتوظيف القوة الناعمة، حيث تساهم هذه المساعدات في بناء صورة إيجابية عن قطر وتعزيز تأثيرها الإنساني والاجتماعي في المجتمعات المستفيدة.

- ✓ تعتبر قناة الجزيرة من أهم أدوات القوة الناعمة التي توظفها قطر في السياسة الخارجية. حيث تساهم في تشكيل الرأي العام الدولي ونقل وتوجيه الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة وحول العالم، مما يساهم في تعزيز تأثير قطر ورؤيتها السياسية.
- ✓ تعتبر قناة الجزيرة مكانًا لتقديم المنصة للأصوات والآراء المحظورة في الدول العربية والمنطقة، مما يساهم في تعزيز الحرية الإعلامية والديمقراطية ويعزز مكانة قطر كمدافعة عن حرية التعبير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1. النعيمي، أحمد. ***السياسة الخارجية.*** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
2. الشلق، أحمد زكريا. ***تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة.*** الدوحة: دون دار النشر ط.3، 2006.
3. النعيمي، أحمد نوري النعيمي. ***السياسة الخارجية.*** بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009.
4. إدموند، غريب ومنصور خالد.***الاعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، بين مطرقة العولمة وسندان الدولة، في الاعلام والاتصال في مجتمعاتنا.*** بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، الكتاب السادس، 1999-2000.
5. كار، إدوارد. ***أزمة العشرين عاما 1919-1939: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية.*** نيويورك:هاربر وراو ،1964.
6. وولفرز، آرلوند. ***التنافس والتعاون: مقالات في السياسة الدولية.*** بالتيمور: مطبعة جامعة هوبكنز، 1962.
7. مقلد، إسماعيل صبري.***الإستراتيجية والسياسة الدولية-المفاهيم والحقائق الأساسية.*** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.2، 1985.
8. بوفر، أندريه. ***مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية،*** ترجمة أكرم ديري. بيروت: المؤسسة العربية، 1977.
9. ريتشارد ميريت دونالد ج،بوتشالا. ***التصورات الأوروبية الغربية حولالقضايا الدولية.*** نيويورك: فريدريك آ.برايجر ، 1968.
10. التميمي، نواف.***كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار.*** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.
11. جرغون، عرفات علي.***قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء أهداء .*** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016.
12. فرانكل، جوزيف. ***العلاقات الدولية.*** جدة: مطبوعات تهامة، ط.2، 1984.

13. ناي، جوزيف. ***القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،*** تر: محمد توفيق البجيرمي، تق: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان. نيويورك: العبيكان للنشر، .2007.

14. ناي، جوزيف. ***القوة الناعمة،*** ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: دار العبيكان، 2007.

15. دورتي، جيمس. ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،*** ترجمة وليد عبد الحي. د.م: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1958.

16. حمدان، محمد. **الحرب الناعمة ومركز**. بيروت: دار الولاء، م.1، 2010.

17. الحمداني، طارق نافع. ***قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة***. العراق: دار الوراق للنشر، 2012.

18. رشاد، عبد الغفار. ***دراسات في الاتصال***. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984.

19. الرنتيسي، محمود سمير. ***السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013***. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2014.

20. الريس، رياض نجيب. ***الخليج العربي ورياح التغير***. لندن: رياض الريس للكتب والنشر ط.1، 1990.

21. ليتل، ريتشارد. ***توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج،*** تر: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

22. مصباح، زايد عبيد الله. ***السياسة الخارجية***. طرابلس: دار التالة، ط.2، 1999.

23. زياني، محمد. ***الفضائيات العربية والسياسية في الشرق الأوسط***. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1 ،2005.

24. الزيدي، مفيد. ***قناة الجزيرة كسر المحرمات في الاعلام العربي***. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط.1، 2003.

25. سعد حقي، توفيق. ***مبادئ العلاقات الدولية***. عمان: دار وائل للنشر، ط.3، 2006.

26. آل شيخان، الشمري طارق. ***الجزيرة قناة أم حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الاعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربيوالاسلامي والغربي***. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007.

27. الحجاوي، عارف. دور ***الجزيرة في الثورات العربية 2011 من كتاب الثورات وعالمنا العربي***. بيروت: مؤسسة هاينريش بول، 2011.

28. عبد الحي، سماح.***القوة الذكية في السياسة الخارجية، دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005-2012)***، م.1.القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

29. عبد السلام، رفيق.***الولايات المتحدة الأمريكية ما بين القوة الناعمة والقوة الصلبة***، م.4. بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.

30. فهمي، عبد القادر محمد. ***مدخل إلى دراسة الإستراتيجية***. بغداد: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 2004.

31. عزي، عبد الرحمان وآخرون. ***العرب والإعلام الفضائي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2004.

32. أبو عامر، علاء. ***الوظيفة الدبلوماسية***. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.

33. فاضل، زكي.***السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية***. بغداد: مطبعة شفيق، 1985.

34. نعمه، كاظم هاشم. ***في السياسة المقارنة المداخل النظرية***. طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 1998.

35. لويد، جونسن.***تفسير السياسة الخارجية***، تر: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، 1989.

36. مات ج، دافي. ***قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي***، تر: نوال الخليلي. الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013.

37. الرمضاني، مازن إسماعيل.***السياسة الخارجية دراسة نظرية***. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.

38. محمد السيد، سليم.***تحليل السياسة الخارجية***. القاهرة: دار الجليل، ط.2، 2001.

39. بن نومي، محمد. ***السياسة الخارجية القطرية***. قطر: وزارة الثقافة، ط.4، 2023.

40. محمد، مصطفى.***التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر***. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996.

41. الرنتيسي، محمود سمير. **السياسة الخارجية القطرية: نجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013**. الدوحة: مركز الدراسات، ط.1، 2014.

42. المرسومي، عماد مؤيد.***الدور القطري: فوضى برائحة الغاز***. بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2014.

43. معوض، علي جلال.***مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية***. الإسكندرية: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019.

44. الزيدي، مفيد. ***تاريخ قطر المعاصر (1913-2008)***. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010.

45. الزيدي، مفيد. ***قناة الجزيرة كسر المحرمات في الإعلام العربي***. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط.1، 2003.

46. حتي، ناصيف يوسف. ***النظرية في العلاقات الدولية***. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

47. الجاسور، ناظم عبد الواحد. ***مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية***. بيروت: دار النهضة العربية، 2008.

48. التيميمي، نواف. ***دور قوة قطر الناعمة في كسب القلوب وإفشال الحصار في صمود قطر...نموذج في مقاومة الحصاروقوة الدول الصغيرة***، تحرير: عزالدين عبد المولى والحواس تقية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، يونيو 2018.

49. طشطوش، هايل هبد المولى. ***مقدمة في العلاقات الدولية***. عمان: جامعة اليرموك، ط.1، 2010.

50. الهيتي صبري، فارس.**الخليج العربي (أرضه-سكانه- اقتصاداته- جيوبوليتيكيته)**. الأردن: دون دار النشر، 2004.

51. هيوبير، فيدرين ودومينيك، موزاي.***فرنسا في عصر عوامة***. واشنطن : مقاطعة كولومبيا - مطبعة مؤسسة بروكينغز، 2001.

52. ويزلي ك، كلارك. ***كسب الحروب الحديثة: العراق، والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية***. نيويورك: بابليك آفيروز، 2003.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أبو عوض، يسرى عطية.***القوة الناعمة أثرها في تحقيق السياسة الخارجية "قطر نموذجا***، رسالة ماجيستر.جامعة الأقصى، فلسطين، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2021.
2. أل ثاني، عبد العزيز محمد.***السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1972-1991***.أطروحة دكتواره، تخصص الإدارة والأعمال الدولية. جامعة قناة السويس، كلية التجارة والعلوم السياسية، 1997.
3. كزيز، صباح.***دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن2010-2014***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014-2015.
4. عبد الله، جاد الله.***استراتيجية القوة الناعمة الأمريكية ودورها في الازمة السورية كما تعكسها شبكة CNN***، رسالة ماجيستر. فلسطين، جامعة الأقصى، 2020.
5. أبو شمعة، زيد محمد حسن. ***دور قناة الجزيرة في التأثير على الدبلوماسية الفلسطينية بعد العدوان الاسرائيلي على غزة2008***.رسالة ماجستير. فلسطين، جامعة بيروت، كلية الدراسات العليا،2013.
6. محمد عارف، محمد عبد الله. ***دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)***، رسالة الماجستير. فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في نابلس،2012.

III. المجلات والملتقيات والمؤتمرات

1. عبد الواحد، أثير. " دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، **دراسات دولية**، ع.43، مارس 2010).
2. أسامة الرشيدي، "القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات." ***رؤية تركية، الأبحاث والدراسات***، ع.80، (شتاء 2021).
3. بكاكرة، نبيل. "التنوع والتغير في مضامين القوة نحو فهم جديد للعلاقات الدولية"**.مجلة دفاتر سياسية**، (2018).
4. جون، جوزيف. من يخاف من السيد الكبير؟". **مجلة ذي ناشونال انترنت**، (2001).
5. جون،ماكولي. آرثر شلسينغر الأصغر، اقتباس في مقال مارك هيفل" جون ف كينيدي ووكالة الاستعلامات الأمريكية والرأي العام العالمي"**.*مجلة ديبلوماتيك هستوري*** ، (2001).

6. القبح، سامر رشيد. "إستراتيجية توظيف القوة الناعمة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران (2008-2012)".**مجلة جامعة الاستقلال**، ع.1، (2017).

7. الخزندار، سامي. استطلاع أراء أساتذة الاعلام والعلوم السياسية حول مهنية قناة الجزيرة.***مركز عالم المعرفة لاستطلاعاتالرأي***، (2008).

8. خضير، ماجد حميد. "مقومات السياسة الخارجية القطرية دراسة في السلوك السياسي".**مجلة دراسات دولية**، ع.49، (2011).

9. الخليفي، محمد، الخلل السكاني قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر.***صحيفة العرب***، ع. 8556، (02-11-2012).

10. إيليا، رزق. المساعدات الإنسانية القطرية لفلسطين.***سياسات عربية***، ع.29، (2017).

11. العابد، شعيب. "السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي".***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.08، (جانفي 2016).

12. عبد الخالق، عبد الله. "التنافس المقيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي". **مجلة السياسة الدولية**، م.48، ع. 192، (ابريل 2013).

13. عبد النور، عنتر. "لغز قطر". ***مركز الجزيرة للدراسات***، 2013.

14. عدناني، خولة." أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر وقطر".**مجلة البشائر الاقتصادية**، م.05، ع.02، (أوت 2019).

15. عربي لادمي، محمد. "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، الوجهات والمحددات"ز**مجلة دراسات وأبحاث**، ع.25 (ديسمبر 2016).

16. ديهوم، علي محمد وجابر، محسن رمضان والمحروق، أبوبكر هدية. القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية (1995-2020).***مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية***، م.19، ع.1، (يونيو 2022).

17. العويفي، محمد. قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة. **مجلة مدى الإعلام،*المركز الفلسطيني للتنمية والحرّيات الإعلاميّة (مدى)***، رام الله، ع.1، (حزيران 2011).

18. أبركان، فؤاد. "السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب الاستثمار في القوة الناعمة". ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م.10، ع.01، (جانفي 2021).

19. قبلان، مروان. سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا.***سياسات عربية***، ع.28، (سبتمبر 2017).

20. الكواري، علي خليفة. "الخليج العربي والديمقراطية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية". **اللقاء 22 لمنتدى التنمية في الدوحة**، 2001.

21. لازار، مهدي. قطر اليوم المسار الفريد لإمارة غنية. ***منشورات ميشالون***، (2013).

22. ماجد، خضير. " مقومات السياسة الخارجية القطرية".**دراسات دولية** (ع.29،أفريل2011).

23. المرهون، عبد الجليل زيد. **الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية**. مركز الجزيرة للدراسات، (2011).

24. وزارة الخارجية القطرية.إدارة المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية الدوحة.**شبه جزيرة قطر عبر التاريخ**، إصدار الألفية(قطر تميز)، 2000.

IV. المواقع الالكترونية

1. "تحليل تجريبي على تغريدات الجزيرة والعربية حول صراع إسرائيل وغزة، مبادرة الإصلاح العربي" .مقالة منشورة يوم 13 ديسمبر 2021. في: ***https://www.arab-reform.net***.

2. "نظرية الدور في العلاقات الدولية Role Theory In International Relations" .الموسوعة السياسية، 2022/10/06: ***https://cutt.us/5UiEq***.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. J.E, Peterson. The Nature of Succession in the Gulf. ***The East Journal***, 201, 55. No.4.(Autu man 2001.)
2. Darwish, kareem and Mubarak, Hamdy and Abdelali Ahmed, and Eldesouki, Mohamed. ***"Arabic postagging:Don't abandon feature engineering justyet"***. In Proceedings of the ThirdArabic Natural LanguageProcessing Workshop.(2017).
3. Ayish, Muhammed. ***the Changing of ArabCommunications: Media Survival in the informationAge***, "in: Kais,Hafez (ed): Mass Media, Politics and Society in the Middle East. New Jersey, Hampton Pressinc, 2001.

4. **Les outils d'influence de l'émirat du Qatar**. compagnie Méditerranéenne d'analyse et d'intelligence Stratégique. les cahiers stratégiques- CMAIS 2013, sur le site :***https://www.cmais-strat.com/wp-content/uploads/2017/11/LesCahiersStrategiques-2013.pdf***.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العناوين	الصفحة
المقدمة	**01**
الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لفهم متغيرات الدراسة	
تمهيد	**16**
المبحث الأول: السياسة الخارجية–نظريات ومحددات	**17**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	17
المطلب الثاني: خصائص وأهداف السياسة الخارجية	23
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية	26
المبحث الثاني: القوة الناعمة–تأصيل مفاهيمي ونظري	**33**
المطلب الأول: تعريف القوة الناعمة	33
المطلب الثاني: موارد القوة الناعمة	39
المطلب الثالث: حدود القوة الناعمة	43
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: محددات وأهداف السياسة الخارجية القطرية	**49**
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية القطرية	49
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية القطرية	66
المبحث الثاني : أدوات السياسة الخارجية القطرية	**69**
المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية القطرية	69
المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية القطرية	77
خلاصة الفصل	**80**
الفصل الثالث: القوة الناعمة القطرية	
تمهيد	**82**

المبحث الأول: عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة وأدواتها	**83**
المطلب الأول: عوامل توظيف قطر للقوة الناعمة وادواتها في سياستها الخارجية	83
المطلب الثاني: أدوات القوة الناعمة القطرية	86
المطلب الثالث: تأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية إقليميا ودوليا	93
المبحث الثاني: الاعلام كقوة ناعمة مؤثرة في السياسة الخارجية القطرية: دراسة حالة قناة الجزيرة	102
المطلب الأول: نشأة قناة الجزيرة وأهدافها ومصادر تمويلها	102
المطلب الثاني: دور قناة الجزيرة في تجسيد أهداف سياسة قطر الخارجية	109
المطلب الثالث: التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة للقضية الفلسطينية كقوة ناعمة قطرية	118
خلاصة الفصل	124
الاستنتاجات	126
قائمة المراجع	130
فهرس المحتويات	139
قائمة الأشكال	140
قائمة الجداول	141
الملخص	142

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
02-01	الموقع الجغرافي لدولة قطر	51
02-02	عدد الاشخاص العاملين (2021-2023)	53

03-01	إحصائيات لتغريدات قناة الجزيرة حول القضية الفلسطينية	119

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
02-01	أدنى الاجور ومعدل البطالة (2023-2024)	54
02-02	مقارنة حجم القوة الديمغرافية والاقتصادية لقطر بجارتيها السعودية وايران	54
02-03	الناتج المحلي الاجمالي لقطر لسنة 2023	60
02-04	الناتج المحلي الاجمالي للفرد(ديسمبر 2022)	61
02-05	التضخم في قطر حسب إحصائيات فيفري 2024	61
03-01	أهم الدول والمنظمات الدولية التي تكررت إشارة قناتا الجزيرة والعربية لها في تغريداتهما المتعلقة بفلسطين	120
03-02	الأفعال المستخدمة من طرف قناة الجزيرة في القضية الفلسطينية	121

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية استخدام قطر لأدوات القوة الناعمة في تعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية؛ وتبين من خلال الدراسة أنها تستخدم قطر أدوات القوة الناعمة بفعالية لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومن أبرز هذه الأدوات الاستثمار في الإعلام العالمي، حيث تلعب قناة الجزيرة دوراً محورياً في نشر الثقافة القطرية والتأثير في الرأي العام الدولي، كما تركز قطر على التعليم والتبادل الثقافي من خلال تأسيس مؤسسات تعليمية مرموقة مثل جامعة قطر ومؤسسة قطر، واستضافة الفعاليات الأكاديمية والرياضية العالمية، مثل كأس العالم 2022، و تلعب قطر دوراً نشطاً في الوساطة الدولية خاصة في القضية الفلسطينية، مما يعزز سمعتها كدولة محبة للسلام وداعمة للاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر قطر في المساعدات الإنسانية والتنموية في مختلف الدول، مما يساهم في بناء علاقات إيجابية ويعزز من قوتها الناعمة على الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية:

قطر، القوة الناعمة، السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، قناة الجزيرة.

Abstract:

The study aimed to analyze how Qatar uses soft power tools to enhance its international stature and achieve its foreign policy goals. The study revealed that Qatar effectively employs soft power tools to bolster its international presence and fulfill its foreign policy objectives. Among the most prominent of these tools is investment in global media, with Al Jazeera playing a pivotal role in disseminating Qatari culture and influencing international public opinion. Qatar also focuses on education and cultural exchange by establishing prestigious educational institutions such as Qatar University and Qatar Foundation, and by hosting global academic and sporting events like the 2022 FIFA World Cup. Qatar actively engages in international mediation, particularly in the Palestinian issue, which enhances its reputation as a peace-loving and stability-supporting nation. Additionally, Qatar invests in humanitarian and developmental aid in various countries, contributing to positive relations and boosting its soft power on the international stage.

Keywords:

Qatar, soft power, foreign policy, international relations, Al Jazeera.